الجمهـــورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبـــية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكـرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهـادة الماستر

تخصص: بنوك، مالية و تسيير المخاطر

بعنـــــوان:

دور النظام المصرفي في رفع الأداء الاقتصادي في ظل الأوضاع الراهنة

– دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس–

من إعداد الطالبتين:

– نابي سيـهام.

– خـليفة نورة.

تحت إشراف الدكتور:

د.لحول عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ:جبوري محمد .....رئيسا

الأستاذ:لحول عبد القادر ..... مشرفا

الأستاذ: بوعلي هيشام ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

تشكرات

بفضل الله وعونه تم انجاز هذا البحث الذي اسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

ويسعدنا بعد حمده الله وشكره

أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المؤطر أستاذ" **لحول عبد القادر**".

الذي قبل الإشراف على هذا العمل، وله الفضل الكبير في إعداد هذه المذكرة،

فلم يبخل علينا بار شادته ونصائحه لنا دوما.فقدكان نعم الأستاذ

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر إلى كل زملاء الدراسة والعمل على مساعدتهم وتعاونهم معنا.

إلى كل هؤلاء والى كل من لم يسعفنا الحظ في ذكر أسمائهم نتقدم لهم بالشكر

الجزيل.

خليفة نورة

إهداء

من منطق الوفاء بالعهد والعرفان الجميل اهدي أولى ثمرات حصادي العلمي

بعد مشوار طويل إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من اكتنزت نفسي بأخلاقهما،

إلى من كانا لهما الفضل في وجودي.

والداي الكريمين أطال الله عمرهما .

إلى من تمنوا لي مستقبلا مكللا بالنجاح فكانوا شمس حياتي

جميع أفراد عائلتي

إلى من كانوا في سمائي كالنجوم وتتلاشى بوجودهم كل الهموم

أمينة – سعاد – حنان – مختارية – خيرة – نسيمة .

إلى كل من علمني كلمة حق، ودين، وعلم معلمي بالابتدائية

وأساتذتي الأفاضل في كل الأطوار.

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلمي.

خليفة نورة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور والأهمية البالغة التي يعرفها الجهاز المصرفي و باعتباره عصب وشريان الحياة الاقتصادية لأي بلد شهد القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره وإصلاح و وتطويره كما تعددت الخطوات التي بذلتها المصارف العربية إلى المستويات المؤسسة والرأسمالية والموارد البشرية والتكنولوجية.

يعتبر قطاع المصرفي من أهم المصادر التي تمول الاقتصاد الوطني بالمعاملات المصرفية، إحدى أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تطور القطاع المصرفي ،كما تعتبر المصارف إحدى العناصر الهامة التي تساهم في التحريك عجلة النمو ومضاعفته و وتحقيق الأهداف الاقتصادية القادرة على دعم النمو الاقتصادي.

أظهرت هذه الدراسة على أنه لازال على الجهاز المصرفي الجزائري الاستمرار في الإصلاحات و العمل على معاجلة نقاط الضعف التي تواجهه.

الكلمات المفتاحية :

الاقتصاد التونسي، الاقتصاد الجزائري، سياسة إصلاح النظام المصرفي، قطاع مصرفي، نمو اقتصادي.

Abstract:

This study aims to shed light on the role and the importance of the banking system as the nerve and lifeline of any country.Arab banking sector has noticed great development in last years as a result of the efforts made by most Arab countries to edit, reform and develop it as there were many steps made by the Arab Banks to the institution and capital levels of human and technological resources

The banking sector is the most important sources of national economy funded banking transactions, and is one of the most

available sources of financing to be used in the development of the banking sector, as well as; the bank is one of the important elements that contribute to cranking growth and doubled it, in addition; to that achieve all capable of economic goals in supporting economic growth.

This study showed that the Algerian banking system must continue to reform and work to address the weaknesses it faces.

Key words

Algerian economy and tunisian economy ,economic growth ,policy reform of banking system, reform of banking system, the banking sector.

Résumé:

Cette étude vise à faire la lumière sur le rôle et l'importance du système bancaire comme le nerf et bouée de sauvetage d'un secteur bancaire de pays arabes a remarqué un grand développement dans les dernières années à la suite des efforts déployés par la plupart des pays arabes à modifier, la réforme et le développement comme il y avait de nombreuses mesures prises par les banques arabes aux niveaux des institutions et du capital des ressources humaines et technologiques

Le secteur bancaire est les sources les plus importantes des opérations bancaires financés par l'économie nationale, et est l'une des sources de financement les plus disponibles à utiliser dans le développement du secteur bancaire, ainsi que; la banque est l'un des éléments importants qui contribuent à la croissance et tourne la

manivelle, en plus; la banque est capable de réaliser les objectifs économiques pour soutenir la croissance économique.

Cette étude a montré que le système bancaire algérien doit continuer de réformer et de travailler pour remédier aux faiblesses auxquels elle est confrontée.

Mots clés

Le secteur bancaire, la croissance économique, la réforme des politiques du système bancaire, l'économie algérienne et de l'économie tunisienne.

قائمة الأشكـــــــــال

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
1-1	دور البنك المركزي التنظيمي	32
2-1	مكونات النظام البنكي في الجزائر	35
3-1	مصادر أموال البنوك واستخداماتها	40
4-1	ملخص لأنواع البنوك	44
1-3	يوضح تدفق عدد السياح إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	149
2-3	يمثل تطور المقابيض السياحية بالعملات الأجنبية خلال كامل السنة (بملايين الدنانير	164
4-3	إلى إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-.M22015نسبة المعروض النقدي	174
5-3	للفترة 1990- 2014. /Mالنقود	175
6-3	إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي للفترة 1990-2014	177
7-3	إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2013	180

قائـــــــــــمة الجـداول

الرقم	العنـــــــــــــــتوان	الصفحة
1-2	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	93
1-3	يوضح مسار التحرير المالي في الجزائر	143
2-3	الناتج المحلي سنة 2013-2014	155
3-3	يوضح نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام (2000-2014)	156
4-3	يمثل معدل الناتج الداخلي الخام لمختلف الصناعات	162
5-3	يوضح مسار التحرير المالي في الجزائر و تونس	171
6-3	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) للفترة 1990-2015	173
7-3	النقود/M2للفترة 1990-2014	175
8-3	إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي للفترة 1990-2014	177
9-3	الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي للفترة 1990- 2014	179
10-3	التداول خارج البنوك/ إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2013	179

مقدمة

مقـــدمـــة

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات عديدة تفرضها الصدمات الدولية ابتداء من سيطرة اقتصاديات السوق وانتشار ظاهرة الخصخصة وإنشاء منظمة التجارة العالمية و اتفاقيات حرية التجارة إلى غير ذلك من التغيرات وخصوصا أن المصالح الاقتصادية أصبحت هي الموجه الأول للعلاقات السياسية ،وقد أدت هذه التطورات الاقتصادية العالمية إلى توجه غالبية دول العالم إلى إحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في كيان نظمها الاقتصادية لمواجهة المنافسة الدولية ولا سيما أن المحاولات الجزئية على المنظومة المصرفية لم تصل إلى النتائج المتوقعة و التي قد تكون إصلاحات جذرية للوصول إلى النتائج المرجوة منها.

ويعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي إذ يقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة ،لذلك فان حدوث نمو في القطاع المصرفي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة لما يقوم به من عمليات تكفل توفي تمويل للاستثمارات الدول كما يتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة و التجارة والزراعة ، وقدرته أيضا على حشد الودائع ، بحيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقوم بإقامة مشاريع استثمار التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات .

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من ضعف نظامها المالي في تجميع موارد التمويل ، فالنظام المصرفي في الجزائر يتصف بأنه فتي مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، ولذا من الضروري القيام بإصلاح عميق لهياكله وآليات عمله ، فيجب خلق الوسائل اللازمة التي تسمح له بالتكيف مع التحول الاقتصاد الوطني والمحيط المالي الدولي وخلق وسائل اتصال فعالة مع المحيط الداخلي او الخارجي.

ولا شك أن إصلاح هذا النظام سوف يكون عاملا أساسيا في نجاح الإصلاحات الاقتصادية الخارجية ، ويسمح للاقتصاد الوطني بالاندماج بنجاح في الاقتصاد الدولي ، ويتطلب أيضا التحكم في تقنيات العمل البنكي وتعميق التجربة فيما يخص الأداء البنكي واستغلال التكنولوجيا المالية استغلالا يسمح باستثمار أفضل لإمكانات النظام المالي الوطني بصفة خاصة وإمكانات الاقتصادية الوطنية بصفة عامة.

من اجل دراسة و معالجة هذا الموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية ارتأينا طرح الإشكالية العامة كالآتي:

إشكالية البحث:

بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة النظام المصرفي في رفع أداء الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع الراهنة ؟

و للإجابة على هذا التساؤل لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو واقع النظام المصرفي في الجزائر؟

2- فيما تتمثل الاستراتيجيات التي يتبعها البنك لرفع مستوى الأداء الاقتصادي؟

3- كيف يساهم القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية؟

4- ما هي الاستراتيجيات المقترحة لرفع كفاءة البنوك الجزائرية في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية والمعاصرة؟

5- هل القطاع المصرفي الجزائري قادر على التكيف مع المنافسة الشديدة والتغيرات الاقتصادية في العالم؟

فرضيات البحث:

لمعالجة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكاليات السابقة نتقدم بالفرضيات التالية:

*الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر و استراتيجيات الدولة لتطوير وتفعيل النظام المصرفي لم تصل إلى النتائج المرجوة منها.

* النظام المصرفي الجزائري يساهم بشكل نوعي في تمويل ودعم قطاع التجارة بالمقارنة مع باقي القطاعات.

*البنوك الجزائرية تقدم خدمات محدودة و تقليدية ولا تمتلك مقومات مواكبة تطور على المستوى العالمي وتتميز بضعف أدائها و تنافسيتها.

مبررات اختيارالموضوع :

تباينت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع بين أسباب ذاتية و موضوعية نذكر منها:

- الميول الشخصي لدراسة الموضوع

- علاقة الموضوع بالتخصص.

- الوضع الراهن التي تمر به الجزائر فيما يخص تراجع في أسعار المحروقات كثر الكلام والحديث عن سبيل تفعيل دور النظام المصرفي في رفع الأداء الاقتصادي تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية و استراتيجيات الدولة الجزائرية في إيجاد حلول وبدائل لقطاع المحروقات

- مراعاة التعرف على أسلوب التمويل الذي يعتمده الجهاز المصرفي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المساهمة في النقاش السائد حول ضرورة تحديث و عصرنة النظام المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية والمصرفية الحديثة

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

-بيان انعكاسات التطورات الاقتصادية الجديدة على النشاط المصرفي بشكل عام و على الجهاز المصرفي الجزائري بشكل خاص.

-صغر حجم المصارف، ضعف استخدام التكنولوجيا و نظم المعلومات مما يفقدها التنافسية مع باقي المصارف.

- تحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها البنوك الجزائرية لرفع كفاءة أدائها و دعم قدراتها التنافسية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

أهميـة الدراســة :

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية خلال الربع الأخير من القرن الماضي العديد من التغيرات السريعة و المتلاحقة، و التي اشتملت على التوجه السريع نحو تحرير التجارة الدولية سواء كانت في السلع و الخدمات، و زيادة التكتلات الاقتصادية على مستوى الدول و الشركات و تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و توسع مجالات أنشطتها ، و التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و ارتفاع حدة المنافسة التي أصبحت السمة الغالبة التي تسيطر على الأسواق المحلية والدولية، مما فرض مزيد من التحديات على الأفراد و المشروعات و الدول لزيادة قدراتها التنافسية والرفع من كفاءة أدائها.

ويعتبر القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية استجابة وتأثرا بهذه المتغيرات العالمية وبالخصوص التحرير المالي، والتي تمثلت أهم ملامحه في مجموع ة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع هو تعدد مجالاته ويستمد البحث أهميته من خلال المكانة الهامة التي يحظى بها النظام المصرفي لما يتسم به من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل وجود سوق مالية غير فعالة وبالتالي غير كفأة.

منــهج البحث:

وللإجابــة عــن هاتــه الإشــكالية والتســاؤلات، تم اعتمــاد ثــلاث منــاهج تمثلــت في المــنهج التــاريخي والوصفي و التحليلي، ذلك أن مراحل البحث اقتضت ذلك.

فالمنهج التاريخي اعتمد خصيصا من أجل البحث في الجذور التاريخية لموضوع دور النظام المصرفي في رفع أداء الاقتصادي في ظل الأوضاع الراهنة إنما استخدم المنهج الوصفي و التحليلي من خلال التعرف على الدور الذي يقوم به النظام المصرفي في ظل المنافسة الشديدة.

أما المنهج المقارن فقد استعمل للوقوف على جزئيات ذات أهمية، والتي لم يكن بالإمكان استعراضها فقط، بل كان من الواجب معرفتها وهي مكانة القطاع المصرفي الجزائري والدور الذي يلعبه باعتباره عصب الاقتصاد لأي دولة وشريان تدفقات رؤوس الأموال

الدراسات السابقة:

1 – مصطفى عبد الطيف 2006 مجلة بعنوان **"دو البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي ":تهدف هذه الدراسة إلى – الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري وتحديد دوره.**

- تحديد مواطن الخلل على المستوى النقدي.
- أهم النتائج التي توصل إليها :
- –تسجيل ضعف فاعلية البنوك في تعبئة المدخرات وجذب مزيد من الودائع ،مما أثرت سلبا على تمويل التنمية للاقتصاد عموما ،ومن بين أسباب التي أثرت في ذلك :قلة الوعي المصرفي ،ضعف انتشا البنوك.
- المنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي

2 – **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات** للباحث د . مفتاح صالح المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظومات و الحكومات 08 – 09 مارس 2009 ، حيت تناولت هده الدراسة أداء الجهاز المصرفي الجزائري الإصلاحات التي تستمدها مند الاحتلال حتى 2005.

3 – **تطور الأنظمة المالية لبلدان المغرب و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة مقارنة** للباحتين عشوش محمد و بلجيب رزيقة ، مقال ،حيت تناولت هده الدراسة خصائص الأنظمة المالية لكل من الجزائر ،

تونس والمغرب وتوصلت إلى انه الجزائر تأتي في أخر الترتيب في هده الدراسة وهدا راجع للضعف الذي شهده على مستوى قطاعها البنكي و التشريعات.

4- الدراسة التي قام بها بطاهر علي 2006 بعنوان "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية".

فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الإصلاحات الاقتصادية ، إبراز علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الجزائري ، التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية للقيام بدورها الهام والمساهمة في عملية التنمية و الإنعاش الاقتصادي. تميزت هذه الدراسة بتقسيم البحث لدالتين الأولى ائتمانية و الثانية إنتاجية ، هذا ماجعل من إمكانية اختبار فرضيات بسهولة لمعرفة مدى ارتباط النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي.

5- دراسة ليوسف احمد 2010 " دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية"بسوريا:

هدفت الدراسة إلى توضيح وتطوير السبل و الآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير النشاطات الاستثمارية في البلد، وذلك من خلال تطوير حجم المدخرات الوطنية المختلفة ، ويتطلب تحقيق ذلك تطوير النظام المصرفي ، بحيث يساهم في تشجيع المدخرات الوطنية بهدف تشجيع النشاط الاستثماري في البلد وتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية و أهم النتائج للدراسة: أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي ، كما أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الودائع المصرفية ، وحقوق القطاع المصرفي على القطاع الخاص.

هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع ولتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن التساؤل الرئيسي، و التساؤلات سابقة الذكر وإثبات مدى صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول متكاملة تأتي في مقدمتها المقدمة عامة و تليها خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

خصص الفصل الأول للإطار النظري العام للنظام المصرفي والذي يحتوي على المبحث الأول مفهوم البنك وأنواعها وأهميتها والدور الذي تلعبه للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما تطرقنا إلى المبحث الثاني الذي من خلاله تعرفنا على أنواع القروض وأهميتها.

أما المبحث الثالث الذي احتوى على كيفية تمويل البنوك للاستثمارات من خلال التعرف على التمويل ومشاكل المعيقة للاقتصاد.

أما الفصل الثاني ففيه ارتأينا الأداء الاقتصادي والنظام المصرفي على المبحث الأول ، مفاهيم أساسية حول النمو والتنمية الاقتصادية كما تطرقنا إلى المبحث الثاني الذي من خلاله تعرفنا على قياس الأداء الاقتصادي.

أما المبحث الثالث الذي احتوى العلاقة النظرية بين الأداء الاقتصادي والنظام المصرفي و أخيرا الفصل الثالث الذي خصص لدراسة مقارنة خصائص اقتصاد الجزائري واقتصاد التونسي وخصائص القطاع المصرفي الجزائري مع القطاع المصرفي التونسي و مدى تطور مكانته والدور الذي يلعبه كل منهما في تفعيل الحياة الاقتصادية.

الفصل الأول

الإطار النظري العام للجهاز المصرفي

تمهيد:

تعتبر البنوك أهم المؤسسات المالية التي تمول الاقتصاد الوطني ، حيث ان تطور المعاملات التجارية وكثافة المبادلات بين الأفراد والمؤسسات والهيئات المالية في الداخل و الخارج أدى إلى سرعة تداول رؤوس الأموال وهو ما دفع بالدول إلى إنشاء مؤسسات مالية ووضع قوانين وإجراءات واضحة وصارمة من اجل سلامة وصحة تنظيمها ،وذلك بغرض تسهيل المعاملات التجارية قصد دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

إن ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية ، بحيث أن في كل مرحلة من هذا التطور السريع الذي شهده العالم زادت حاجة الناس إلى مثل هذه أنواع من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والنبات بهذا المفهوم يعتبر البنك وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء في مجال تمويل الاستثمار لأنها تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم فهناك الودائع التقليدية (الودائع الجارية،والتوفير،ولآجل) وشهادات الإيداع التي تعتبر فرصة استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم إلى استثمارات قصيرة الآجل،وهناك كذلك السندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك والتي تلاءم المدخرين الذين يفضلون توجيه مواردهم المالية إلى استثمارات طويلة الأجل وعلى الجانب الأخر أتاحت البنوك فرص عديدة للمقترضين فلم تعد قاصرة على تقديم القروض قصيرة الأجل أصبحت مصدرا لتقديم القروض المتوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل و نتيجة لخدمات البنك المتعددة.

فالجهاز المصرفي يعد الممول الرئيسي في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، وهذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر ولذلك تحتل البنوك منذ فترات طويلة أهمية كبيرة في مختلف الاقتصاديات، ونجد أن أهميتها تزداد يومًا بعد يوم وذلك نتيجة للتغيرات والتحولات العميقة التي يشهدها العالم في ميدان المالية،فالبنوك لها وظائف عديدة ومتنوعة تقوم بتجميع الأموال من

مصادر مختلفة بتوجيهها نحو الاستغلال الأفضل، حيث نجد أن البنوك دائمًا تسعى جاهدة للدخول إلى التكور التكنولوجي والعمل بالتقنيات الأكثر نجاحًا وحداثة، من أجل تمويل المؤسسات الاقتصادية مهما كانت طبيعتها لتفعيلها، من خلال منحها قروض مختلفة لتغطية احتياجاتها.وهذا ما سوف نتعرض إليه في بحثنا هذا.

ومن خلال هذا الفصل نتطرق إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :المفاهيم النظرية للجهاز المصرفي.

المبحث الثاني : عموميات حول القروض المصرفية.

المبحث الثالث: تمويل البنك للاستثمارات.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للجهاز المصرفي

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي للاقتصاد، ويشمل الهيكل المصرفي في مفهومه الواسع كل الوسطاء الماليين ، حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع في النشاط الاقتصادي ، إلا انه قد جرت العادة على قصر الهيكل المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة .[1]

المطلب الاول : مفهوم القطاع المصرفي وأهميته

– تعريف النظام المصرفي :

يتحدد النظام المصرفي في شكل هرم من المؤسسات المصرفية ، يتربع على قمتها البنك المركزي،وتتشكل أضلاعه من المصارف التجارية مصارف الادخار، والمصارف المتخصصة، وتمثل البنوك التجارية والبنك المركزي ، المؤسسات المالية القادرة على خلق النقود ، أي تحويل الأصول الحقيقية الى أصول نقدية ، إما المصارف الادخارية والمتخصصة فإنها لا تستطيع خلق النقود.

1– النظام المصرفي يقصد به مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ومن تم تكون وظيفة النظام المصرفي هي توفير الائتمان اللازم على صعيدين القومي والفردي.[2]

إذن فالنظام المصرفي (البنكي) يمثل في مجموعة المؤسسات المالية التي تؤمن التمويل للأنشطة الاقتصادية انطلاقا من وظيفتها الأساسية المتمثلة في تجميع الادخار والعائلات والمؤسسات والهيئات الحكومية ، ومنح قروض بنكية لمن هم بالحاجة إلى تمويل ، بالإضافة إلى دورها بتوفير قنوات جديدة

[1] عبد الغفار حنفي ، "ادرة المصارف " ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ،2002.

[2] محمود حمزة الزبيدي" ادارة المصارف،استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان "، مؤسسة الوراق عمان،2000،ص16

للادخـار ، وبإصـدار الأوراق الماليـة الثانويـة كشـهادات الإيـداع الـتي تصـدرها البنـوك ، وهـذا مـا يـوفر آليـة فعالة لحشد الادخارات وخلق قوة شرائية جديدة.[3]

نشأة البنـــوك وماهيتها:

إن الجهـاز المصـرفي يتكـون مـن جملـة مـن البنـوك تختلـف حسـب الـدور الـذي تؤديـه، والـذي لأجلـه أنشـئت، ويرجـع هـذا التعـدد إلى التخصـص الـدقيق والرغبـة في إيجـاد هياكـل تمويليـة تمتـاز بالقانونيـة والثقـة، وتختلـف البنـوك مـن دولـة لأخـرى تبعـا للنظـام السياسـي والاقتصـادي، ومـدى تطـور التعـاملات والأنشـطة الاقتصـادية فيـه البنـك هـو عبـارة عـن مؤسسـة ماليـة لـه أنـواع عديـدة، مـع التطـور الاقتصـادي، ولكـل نـوع من هذه الأنواع وظائف وخصائص معينة، له أهمية بالغة في الاقتصاد وخاصة في مجالات أخرى عامة.

1. نشأة البنـــوك:

يعـود بدايـة ظهـور العمليـات المصـرفية إلى عهـد بابـل بـالعراق في الألـف الرابـع قبـل المـيلاد ، أمـا الإغريـق عرفـوا قبـل المـيلاد بأربعـة قـرون بـدايات العمليـات المصـرفية مثـل تبـادل العمـلات وحفـظ الودائـع ومنح القروض .[4]

أمـا فكـرة ممارسـة التجـارة والاتجـار بـالنقود فقـد بـدأت في العصـور الوسـطى بظهـور الصـراف الـذي يكتسـب دخلـه مـن المبادلـة العمـلات المحليـة والأجنبيـة ،و قـد ظهـرت البنـوك بشـكلها الحـالي في الفـترة الأخـيرة مـن القـرون الوسـطى القـرن الثالـث و الرابـع عشـر بعـد ازدهـار التجـارة في المـدن الايطاليـة علـى اثـر الحـروب الصـليبية مدينـةGenovaوFlorence. حيـث كانـت الحـروب تسـتلزم نفقـات طائلـة لتجهيـز الجيـوش، كمـا أن مـن المحـاربين جلبـوا الخـيرات عـن طريـق أو بشـراء ممـا تـرتبط علـى ذلـك تكدسـها في

[3] اسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب" مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر1999،ص158.

[1] طاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر،طبعة 2001،ص12

الثروات ونمو متزايد للفعاليات المصرفية، وتأخذ شكل شركات المساهمة واعتبارها من الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض متوسط وطويل الأجل وفي أواخر القرن التاسع عشر وبلوغ الرأسمالية المرحلة الاحتكارية بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج وبطريقة الشركة القابضة أي شراء معظم الأسهم البنوك التجارية ومع اتساع نطاق حركة التركيز بعد الحرب العالية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية.[5]

ومع تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك فاقتصر حق إصدار الأوراق النقدية على بنوك هيمنة عرفت بالبنوك المركزية وتأخر ظهورها بسبب السويد 1668م، انجلترا 1694، فرنسا، 1800، في حين تطلق البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية المتمثلة في خلق النقود الودائع وهكذا نشأة البنوك إلى أن أصبحت على ما هي الآن: وكان الصيرافي من أكثر المستفيدين من هذا التمويل الكبير وحفظت الودائع بشهادات اسمية ثم تحولت من اسم إلى اسم بحضور الصيرافي وفيما بعد أصبحت لمجرد تنظيم، وبعدها ظهرت شهادات الإيداع لحاملها التي انبثق عنها الشيك وكذلك البنكنوت وعملوا الصيرافة على الاستثمار أموالهم وودائع بإقراضها للغير وحصولهم على فوائد وكذلك سمحوا لعملائهم بسبب المبالغ تتجاوز أرصدتهم هذا ما نتج عنه إفلاس بيوت الصيارفة لعدم تسديد الديون مما دفعهم في أواخر القرن إلى المطالبة بإنشاء صيرفة حكومية تقبل الودائع.[6]

وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة 1401م، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية 1587 هو بنك "ريالتو" ثم جاء بنك "أمستردام" 1906م، ثم توسعت العمليات البنكية إلى الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود.إن ظهور الحقيقي للبنوك كان بمجيء الثورة الصناعية ودخول في عهد الإنتاج الكبير القائم على تقسيم العمل وأخذت البنوك تتوسع في القرن التاسع عشر

[5] أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب" مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر1999ص18

[6] طاهر لطرش،تقنيات البنوك،نفس المرجع السابق ،ص15

وقد كان النظام النقدي السائد في تلك الفترة هو النظام النقدي السلعي (المعدني) وما يشتمل عليه من مسكوكات ذهبية وفضية متداولة. ومن ابرز عيوب هذا النظام هو إمكانية سرقة النقود عندما كان يتم تخزينها ونقلها من مكان إلى أخر. وقد كان التفكير في حفظ النقود في مكان أمين سببا في ظهور فكرة البنوك.[7]

نشأت البنوك كمحصلة لظروف ومتطلبات ا اقتضتها التطورات ا لاقتصادية على مرا لسنين،ولعل الصيارفة في أوربا وايطاليا بذاتهم أو لمن طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى الصيارفة بقصد حفظها،مقابل إيصال تحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصح بالودائع . [8]وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك، وعلى إيداع الأموال،وكان إذا المودع ذهب يعطي الصائغ الإيصال، ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، ويبقى الذهب مكدس في خزائن الصائغ،وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة،فصار يعرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا أنشئت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنك وهي الإقراض،أما خلق النقود أو إصدارها ،فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحررهالصائغبدلامنالذهبالحقيقي،ويعطيهللمقترضوخاصةبعدماأصبحالناسيثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون ، كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة جراء تعاملهم بالبضائع، وقيام الصائغ بهذه الأعمال كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا، واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للبنوك التجارية، ولعل أول بنك أقيم

[7] اسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب" مبادئ النقود والبنوك"،نفس المرجع السابق ص19

[8] زياد سليم رمضان محفوظ احمد جودة،" إدارة البنوك"،دار المسيرة ،دار الصفاء الطبعة (2)،عمان 1966 ،ص"01 ".

كان بالبندقية عام 1157م، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك، فظهر بنك أمستردام 1609م وبنك انجلتراعام1694، وبنك فرنساعام1800م.[9]

2.تعريف البنك:

من الصعب تعريف البنوك لأن هناك معظم الدول تباشر نشاطها ضمن حدود التي ترسمها التشريعات وتتصور عليها القوانين عادة على تعريف البنك

كلمة البنك **banque** أصلها هي كلمة الإيطالية **Banko** وتعني مصطبة وكن يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها العد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود(بنك).

وأصل كلمة مصرف (بنك) هي كلمة عربية تعني كلمة بنك المصرف هو اسم المكان الذي يتم فيه الصرف وجمعه االمصارف.وكذلك أن البنك هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل بالنقود والائتمان

[9]حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار مكتب الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014،ص12.

حيث تقوم بجمع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصادية بغرض إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه مختلفة (منتوجات بنكية).وعلى سبيل المثال البنوك التجارية هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق ربح وذلك بجانب المساهمة في الاقتصاد القومي ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع المدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير ويمكن أن تحدد الفائدة على رأس المال- وبناءا على ما سبق يمكن تعريف البنك على أنه:

- منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها من أوراق مالية محددة .[10]

- وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرّف القانون المصرف بأنه: " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصرف يسمى **bank charter** سواء حصلت على على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.[11]

2- كما عرّفه المشرّع المصري في المادة التاسعة عشرة من القانون رقم 57 سنة 1951 المصرف بأنه: " كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور، تدفع تحت الطلب أو بعد أجل ".[12]

- أما المشرع الفرنسي فقد عرف البنوك بأنها: " المؤسسات التي تقوم على سبيل الاحتراف، وتتلقى الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والإئتمان، أو في العمليات المالية ".

- ويمكن تعريف البنك على أنه: " مؤسسة مهمتها الأساسية الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع، ثم تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض ".[13]

---

[10] شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص25

[11] خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، دار وائل، عمان، 1998، ص17.

[12] خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، نفس المرجع، ص17

– إلا أنه يمكن تعريف البنك بمكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تشابهت مختلف تعاريف الاقتصاديين ورجال الأعمال في ذلك.[14]

يعرف الجهاز البنكي لبلد ما بأنها المؤسسات المصرفية والأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات.

كما يعرف البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها ، بمعنى أنها البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها الى من يستطيع ويرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها ، فالمؤسسة المالية في هذه الحالة تخدم كهمزة وصل بين المدخرين والمستثمرين ، ولكن تعرف كمكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها تعريف شامل تشترك مع البنك فيه مؤسسات كثيرة، مثل شركات التأمين ، وصناديق التوفير والبريد وبعض التعاونيات.

–أما البنوك التجارية هي البنوك التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع وأهم ما يميزها هو قبول الودائع تحت الطلب ، والحسابات الجارية ، وفتح عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

–إن مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من البنوك ، فالبنك المركزي يقبل من البنوك التجارية ويشترط عليها أن تودع لديه جزء من أموالها على شكل احتياطي نقدي.

وهناك تعريفات أخرى للبنوك التجارية متعددة منها:

يعرف البنك بأنه المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات.

– يعرف أيضا بأنه مؤسسة مالية تنصب عملياتها في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات

---

[13] بخزاز يعدل فريدة، " تقنية تسيير الجهاز المصرفي "، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2000، ص62 – 63.

[14] رمضان زياد، " إدارة الأعمال المصرفية "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص05

الأعمال لفرض إقراضها للآخرين،وفق أسم عينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[15]

-كما يعرف كذلك بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها.

ويمكن أن نعرف البنك التجاري أوبنك الودائع بأنه المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان ،فبنك الودائع يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب ،أو بعد أجل قصير وهذه الائتمان الذي يقدمه البنك يدخل ضمن أصوله لأنه يمثل عائقا له،من قبل الغير.

ويمكن إعطاء تعريف شامل وموحد للجهاز المصرفي أو البنوك:

البنوك هي مؤسسات مالية وسيطية، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع ،أو أشكال أخرى ،قابلة للسحب بصكوك، عند الطلب أو لآجال محددة، ويتم استخدام هذه الودائع في عمليات الخصم والإقراض للآخرين،وبذلك تساهم في إنشاء المشروعات وتنمية الادخار والاستثمار المالي، وتطوير القطاعات الاقتصادية[16].

أما البنك والمصرف اليوم هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها. وينفرد البنك دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي والمالي .أي هو " وسيط نقدي" عندما يقوم بخلق النقود المصرفية عن طريق منح القروض في شكل ودائع إضافية . وهو "وسيط مالي " عندما يقع بوضع عدة طرق لتوزيع القروض . وبمعنى أخر هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال.[17]

---

[15] حزاز يعدل فريدة، " تقنية تسيير الجهاز المصرفي "، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2000، ص64

[16] خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، دار وائل، عمان، 1998،ص20.

[17] د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي،"نقود و بنوك"،دار الجنان،للنشر والتوزيع، الاردن،2012،ص75.

المطلب الثاني: أنواع و وظائف البنوك

1/ أنواع البنوك:

– من حيث طبيعة النشاط: وتنقسم إلى مايلي:

1. البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض، يمده بالدعم، وينظم حركته حيث أنه منشأة مصرفية عليها تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي، حيث أنه بنك الإصدار، وبنك البنوك، وبنك الدولة، فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله، يتولى خدمة الحكومة وقروضها، وإصدار أوراق النقد والعمل على الاستقرار سوق رأس المال، ونشط الاستثمار الأجنبي، وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر صرف ويعرّف البنك المركزي على أنه: " بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار النقد، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، تساهم في رسم وتوجيه السياسة النقدية في الدولة ،ويطلق عليها أحيانا" بنك البنوك "أوبنك الدولة،أوبنك الإصدار.

البنك المركزي"هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد ، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي ، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي".[2]

1- د. محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص11.

2- رمضان محمد مقلد – " النظرية الاقتصادية الكلية " – الإسكندرية – دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة 2013.

الشكل 1: دورالبنك المركزي التنظيمي

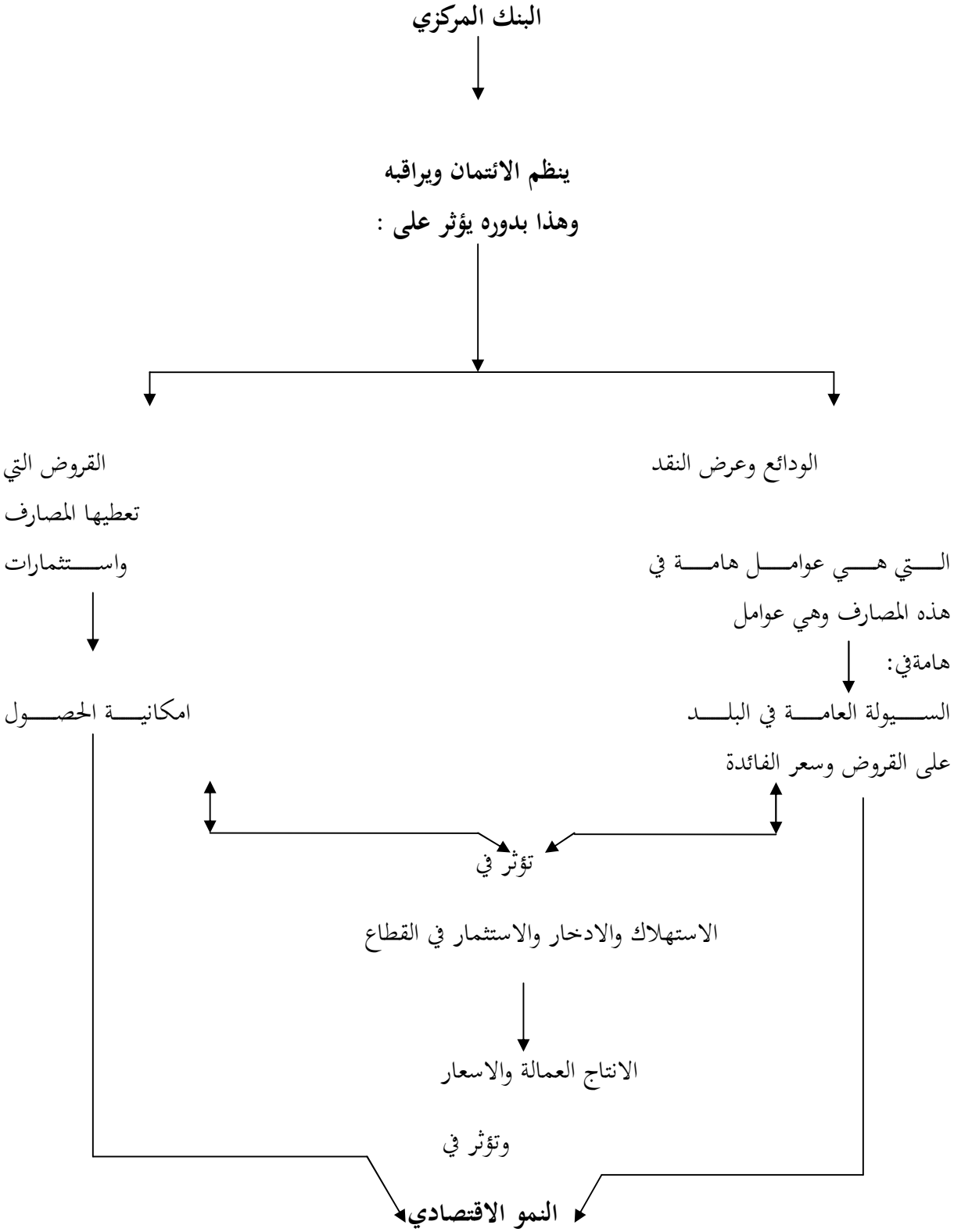

المصدر : زياد رمضان محفوظ جودة "الاتجاهات المعاصر في ادارة البنوك "، دار وائل للنشر 2000، عمان، ص189

2.البنوك التجارية:

لعل أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك في النظام المصرفي هو انتشارها في المجتمع بشكل واسع ، وما يترتب على ذلك من التسهيل على الأفراد في الحصول على الخدمات المصرفية ، وفي ذات الوقت يجعل هذا القطاع من البنوك التجارية أكثر قدرة على جمع اكبر كمية من الودائع ومنح التسهيلات المصرفية مما يترك أثرا بالغا في الاقتصاد القومي. هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق ربح وذلك بجانب المساهمة في تسمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاطها التجاري بتداول الأموال في صورتها النقدية فهي تعتبر من البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بشعار، وإعادة استثمارها لفترات الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل

التجارة الداخلية والخارجية و هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق ربح وذلك بجانب المساهمة في تسمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاطها التجاري يتداول الأموال في صورتها النقدية، حيث تقوم هذه البنوك بتجميع المدخرات من الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمارات لدى البنك. ومن أمثلة ذلك: الاستثمارات، القروض، والسلف وخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانها، هذا بالإضافة إلى شراء وبيع الأوراق المالية، وفضلا عن إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من الخدمات المصرفية.

يقصد بالبنك التجاري بأنه ذلك البنك الذي يقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة ويزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمات بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي ويباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[18]

[18] رمضان محمد مقلد – " النظرية الاقتصادية الكلية " – الإسكندرية – دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة 2013.

من بين الوظائف الرئيسة والفرعية للبنوك التجارية: 1-خلق نقود الائتمان أو خلق الودائع. 2- الاتجار في الائتمان: تنقسم هذه الوظيفة الى(قبول الودائع/منح القروض).

الوظائف الفرعية : تتمثل في:

- إصدار خطابات الضمان
- فتح الأعتمادات المستندية
- خصم الأوراق التجارية.....

تتمثل أهداف البنك التجاري في :السيولة –اليسر معناه "قدرة البنك على الوفاء بالدين"-الربحية.[1]

[1]- فائق شقير وآخرون، " محاسبة البنوك "، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص43.

الشكل 02:شكل التالي يلخص مكونات النظام البنكي في الجزائر

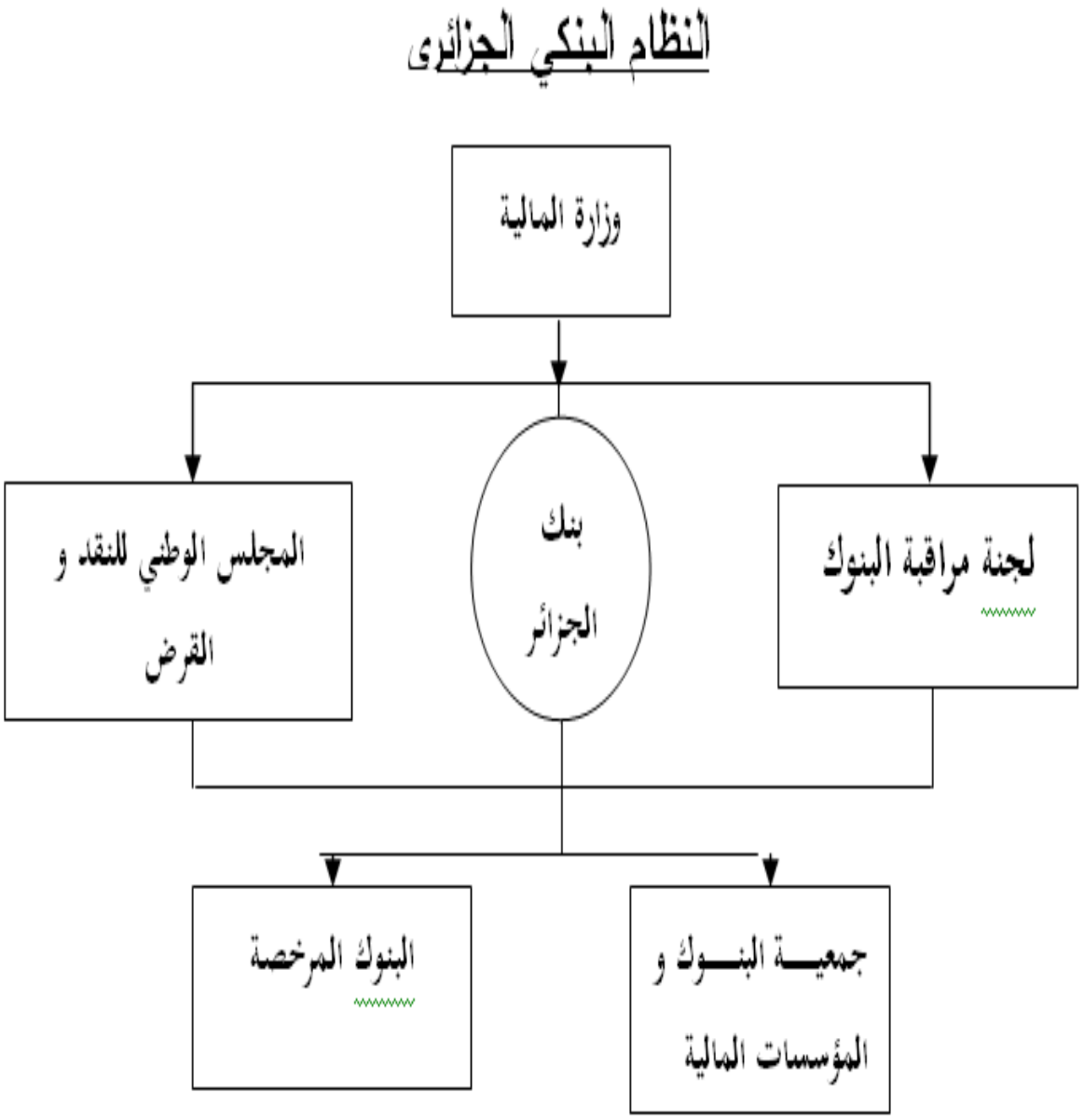

المصدر:**www.ecomedfot.blogspot.com**

3. البنوك الصناعية:

وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشئات الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل. كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة وهي مؤسسات مالية تقوم بتزويد المشاريع الصناعية وتمويل طويل الأجل ومختلف التسهيلات الائتمانية اللازمة لاقتناء الآلات والمعدات ورأس مال لازم للتشغيل وذلك من أجل المساهمة في بناء قاعدة صناعية قوية، وكذا المساهمة الفاعلة في عمليات التنمية في هذا القطاع، تهدف هذه البنوك إلى استقطاب من التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى النصح والمشورة من خلال جهاز ودرجة كبيرة من الخبرة والكفاءة .

4.البنوك العقارية:

توظف أموالها في منح قروض ذات أجل طويل في الأغلب مقابل رهن عقاري، بضمان أراضي زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي، أو بناء عقارات، وفي الغالب توضع البنوك تحت إشراف الدولة المحافظة على الثروة القومية،هي المؤسسات المالية التي تقوم بتمويل الأنشطة العقارية بما فيها أنشطة البناء والعمران، والمساهمة في تدعيم قطاع الإسكان والتعمير، وتقوم بتقديم قروض طويلة الأجل وتصبح هذه العقارات ضمانًا للقروض الممنوحة، تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموالها، وقد تستخدم الودائع الادخارية للحصول على بعض الإيرادات، تختلف طبيعة عملها عن البنوك التجارية حيث تركز هذه الأخيرة على قروض قصيرة الأجل والبنوك العقارية تعتمد على مصادر التمويل طويلة الأجل ومن أمثلة ذلك البنك العقاري المصري [1].

[1]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، " إدارة المصارف "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشرن الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007، ص 13-14.

5.البنوك الزراعية:

هي البنوك المتخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد، وهي بنوك تقدم خدمها للقطاع الزراعي عن تمويل لغرض شراء (البذور، المبيدات، وشراء الآلات الزراعية للمساهمة في تنمية الثروات الحيوانية وهذا التمويل يكون متوسط الأجل ومرتبط بالمواسم الزراعية وفي شراء الآلات الزراعية واستصلاح ... إلخ، لذلك تقوم بمنح 03 أنواع من القروض:

- قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية.

- قروض متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية، ورفع الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة.

- قروض طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي البور وزراعتها [1].

6.منشآت الادخار والتوفير:هي التي تقبل الودائع القليلة، كما تختص بتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار التجار والحرفيين، والصناعيين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود مثل صندوق توفير البريد وهي تختص بتجميع المدخرات من الأفراد التي تكون في الغالب تستحق عند الطلب، وتأخذ شكل دفتر الادخار وقد تكون المدخرتين بأجل (أي مرتبط سحبها بتاريخ) وعندئذ تأخذ أدونات أو سندات، تأخذ هذه الودائع للإقراض للأجل فقط[2].

7. البنوك الأعمال (Banques affaires):

وهي بنوك ذات طبيعة خاصة، وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشاة الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها، إنما تعمل إذ في سوق رأس المال (Marches des capitaux).

[1]- سيد الهواري، " إدارة البنوك "، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987، ص197.

[2]- فائق شقير وآخرون، " محاسبة البنوك "، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص43.

8. البنوك التعاونية:

وهي البنوك التي تقدم خدماتها غلى جميع الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية والاستهلاكية والحرفية وغيرها مثل البنك التعاوني الأردني[1].

9.الوحدات المصرفية الخارجية:

هذه البنوك تتواجد في الدولة التي تمثل مرجع تجمع الأموال الأجنبية سواء للاستثمار أو لأي غرض آخر، وتقوم هذه الوحدات بتقديم خدمات لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة، وتكثر في البحرين، الشرق الأوسط،وقبرص.[2]

10. بنوك الاستثمار (بنوك الائتمان متوسط وطويل الأجل):

وهي بنوك عمليتها موجهة لمن يسعى للتكوين والتجديد رأس مال ثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة)، لذا فهي تحتاج الأموال غير مستحقة الطلب من يشاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأس مالها، بالدرجة الأولى الذي يقترض فيه، ويكون كبير نسبيا وعلى الودائع للأجل.

1- خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، نفس المرجع، ص22.

2- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، " محاسبة البنوك "، مرجع سابق، ص23.

11. البنـــوك الإســـلامية: هـــي منشـــآت ماليـــة تمـــارس العديـــد مـــن الأنشـــطة والفعاليـــات الماليـــة والاقتصـــادية، وتختلـــف في فلســـفتها وممارســـتها عـــن البنـــوك الربويـــة الأخـــرى والـــتي تتعامـــل بأســـعار الفائـــدة حيـث تمـارس هـذه البنـوك الإسـلامية مسـؤوليتها المصـرفية مـن خـلال المشـاركة والمرابحـة، وهـي تسـاهم جـادة في دعـم وتطـوير الأنشـطة الاقتصـادية على صـعيد المجتمـع وقـد يـبرز دور هـذه البنـوك بشـكل كبـير في نهايـة السـبعينات وأصـبح لهـا دور مهـم في عـدة دول عربيـة وإسـلامية، ومـن المنتظـر أن تزيـد أهميتهـا في السـنوات الحالية والمقبلة، وذلك لسبب إحجام عدد كبير من المساهمين عن التعامل مع البنوك التربوية التقليدية.[1]

12. البنـوك الشـاملة: هـي بنـوك متعـددة الوثـائق والمهـام المتخصصـة في نطـاق معـين بالـذات، بـل إنهـا تقـدم مجموعـة متنوعـة مـن الأعمـال المصـرفية، وتعتمـد في أدائهـا علـى اسـتخدام التكنولوجيـا المتطـورة والأسـاليب الحديثـة، والخـدمات المعلوماتيـة المتقدمـة، بالإضـافة إلى أنهـا مصـاريف تعمـل علـى اقتصـاديات الحجم الكبير.

13.البنـــوك الالكترونيـــة: أصـبح البنـك ككيـان مقـره لـيس علـى الأرض، وغنمـا أصـبح البنـك الآن موجـود علـى شـبكة الانترنيـت فقـط، يمكـن للعميـل أن يـدخل إليـه في أي سـاعة علـى مـدى 24 سـاعة، يقضـي فيـه جميـع أعمالـه دون التقيـد بمـا إذا كانـت تلـك الخـدمات تـتم عـن طريـق الخـط المتـاح أم لا، ولم يعـد العميـل يبـذل أي مجهـود في الانتقـال إلى البنـك هنـاك العديـد مـن المصـطلحات الـتي تطلـق علـى البنـوك الإلكترونيـة مثـل Electronic Marketing، أو بنـوك الإنترنـت أو البنـك المنـزلي أو البنـك علـى الخـط أو بنـوك الويـب، حيـث تشـير إلى قيـام العميـل بـإدارة حسـاباته أو إنجـاز أعمالـه المتصـلة بالبنـك عـبر شـبكة الإنترنـت سـواء كـان في المنـزل أو عـن بعـد ويطلـق عليهـا الخدمـة الحاليـة عـن بعـد، والصـيرفة الإلكترونيـة الـتي تعـد الإنترنـت مـن أهـم أشـكالها، وبـذلك فهـي بنـوك افتراضـية تنشـئ لهـا مواقـع إلكترونيـة عـن الإنترنـت لتقـديم خـدمات نفـس خـدمات موقـع البنـك مـن سـحب والـدفع والتحويـل دون انتقـال العميل إليها .[2]

1- فـلاح حسـين عـدادي الحسـيني ومؤيـد عبـد الـرحمن عبـد الله الـداودي، " إدارة، إدارة البنـوك، مـدخل كمـي واسـتراتيجي معاصـر "، دار وائـل للنشـر، عمـان، الطبعة الأولى، 2000، ص45.

2- يوسف حسن يوسف، البنوك الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص12

الشكل 3:شكل يعبر عن مصادر تمويل البنوك و استخداماتها

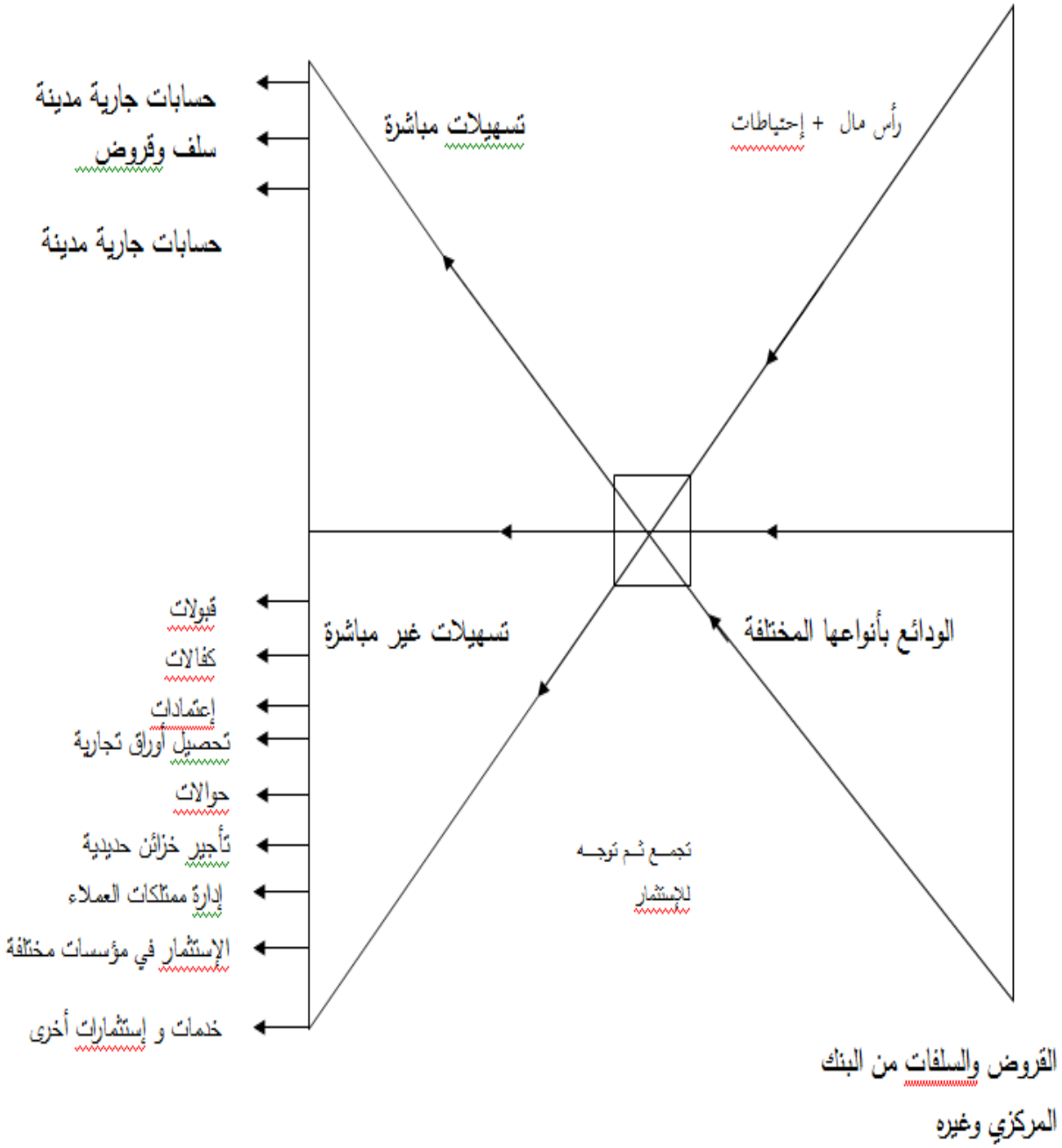

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مراجع سابقة.

ثانيا :من حيث :

1.بنوك القطاع الخاص:

وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين، سواء كانت على شكل مشروعات فردية، أو شركات أشخاص، أو شركات أموال، ومن بين هذه الأمثلة فيها جميع البنوك التجارية.

2.بنوك القطاع العام:

وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة منها البنك المركزي، ومؤسسات الإقراض المتخصص.[1]

3.بنوك مختلطة:

وتعود ملكيتها للقطاع الخاص والدولة، أي تساهم الدولة وتشترك في إنشاء مثل هذه البنوك، وعادة ما نلجأ إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لتضمن السيطرة عليه.

[1]- خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، مرجع سابق، ص23.

ثالثا : من حيث شكل الملكية: وتنقسم الى:

– **البنوك الخاصة**: هي نفسها بنوك القطاع الخاص سابقا.

–**بنوك المساهمة**: هي البنوك التي تنقسم رأسمالها إلى أسهم تطرح للإكتتاب العام، وبالتالي يشترك في ملكيتها مختلف الأفراد والمؤسسات دون أي قيود تذكر، هذه السهم قابلة للتداول بالسوق المالي.

– **البنوك التعاونية**: هي نفسها البنوك التعاونية المذكورة سابقا، يقوم بتأسيسها الجمعيات التعاونية أو الحرفية، وتعود ملكيتها إلى هذه الجمعيات مثل البنك التعاوني.

رابعا :من حيث الجنسية: يمكن التمييز بين أربع أنواع هي:

البنوك الوطنية:

هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها، ويقع مركزها الرئيسي فيها ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا، أي ملكيتها تعود لأشخاص تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

البنوك الأجنبية:

هي التي تتمتع بجنسية اجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس من أعمالها فيه، ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي، وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أجانب.

البنوك الإقليمية:

هي التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة، أي ان ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات حول الإقليم الواحد.

البنوك والصناديق الدولية:

هي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للاستثمار [1].

خامسا :من حيث التفرع: وتنقسم إلى:

البنوك المنفردة:

وهي البنوك ذات المركز الواحد، تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال [2].

البنوك المتفرعة محليا:

هي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها.

البنوك المتفرعة إقليميا:

أي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموع الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

البنوك المتفرعة عالميا:

هي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم

[1]– فائق شقير وآخرون، " محاسبة البنوك "، مرجع سابق، ص25.

[2]– خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، مرجع سابق، ص24.

الشكل 04 :ملخص لأنواع البنوك

1-تصنيف البنوك حسب النشاط:

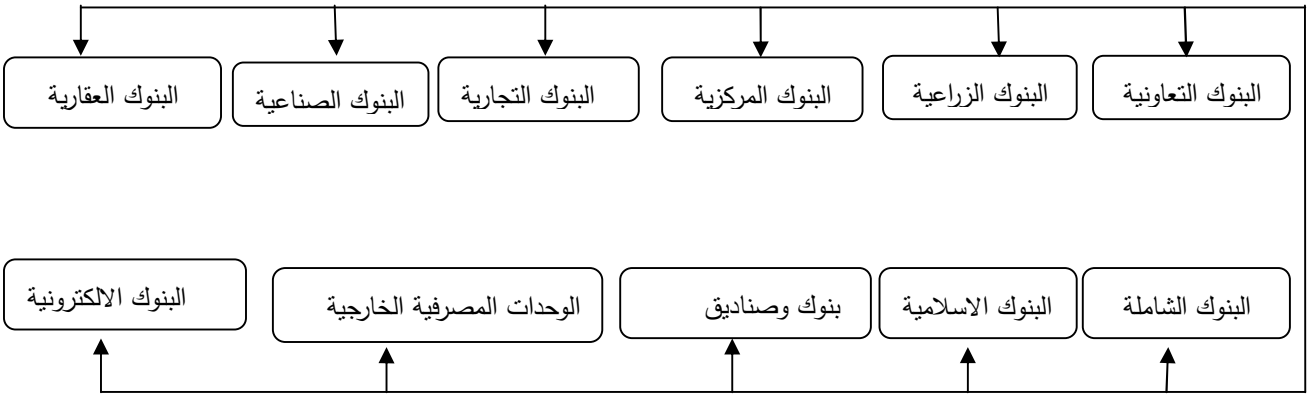

2-تصنيف البنوك حسب علاقتها بالدولة:(الشكل القانوني):

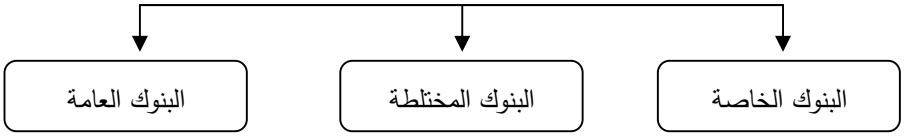

3-تصنيف حسب شكل الملكية:

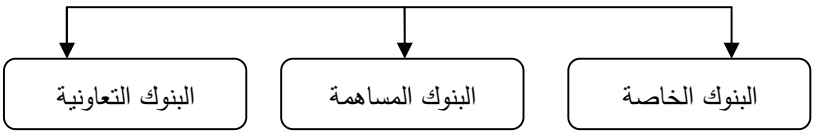

4- تصنيف البنوك حسب الجنسية:

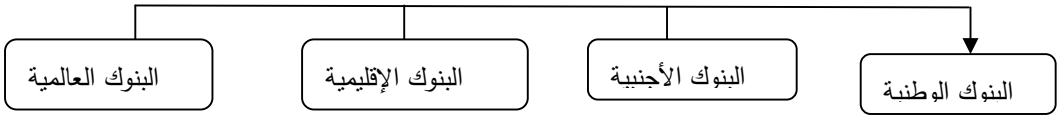

المصدر:فائق شقير،عاطف الأخرس،عبد الرحمن السالم،" محاسبة البنوك"،دار المسيرة،الطبعة الأولى،عمان 2000– ص"27"

2/ وظائف البنوك:

تقوم البنوك بوظائف متعددة وقد أتى المشرع الجزائري على ذكر العمليات المصرفية نص المادة 110 من قانون النقد والقرض والتي تتضمن على أنه «تتضمن العمليات المصرفية الأموال من الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن»، وفي الوقت أصبحت فيه النقود أداة التعامل في كل المجتمعات وفيه محل العرض والطلب أصبح البنك هو العنصر الوحيد الذي لا غنى عنه في لقاء هذان الطرفان ويمكن فيما يلي تفصيل أهم الوظائف المتعلقة بهذا الجهاز.1

أولا: وظائف البنوك المركزية:

أهم الوظائف الأساسية للبنك المركزي في أي دولة،وظيفة التحكم في العرض النقدي وفي سعر الفائدة،ووظيفة دعم البنوك التجارية وحمايتها من الإفلاس ،كما يقوم البنك المركزي بعدد من الوظائف الأخرى وهي :القيام بالخدمات المصرفية للحكومة وتقديم المشورة النقدية لها،وإدارة احتياطات الدولة من العملة الأجنبية ومراقبة وتدعيم أسعار صرف العملة المحلية ،وكذلك مراقبة وتوجيه الائتمان كما ونوعا بشكل يحقق سياسة نقدية مستقرة ومرغوبة وباختصار يمكن تحديد أهم وظائف البنك المركزي في :

تنظيم إصدار العملة (حيث سمي بنك الإصدار) وتغطيتها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها وذلك بما يتمتع به من احتكار كلي أو جزئي في إصدار أوراق البنكنوت فهو يقوم بوظيفة بنك الإصدار.

العمل المصرفي كبنك للبنوك، وذلك عن طريق التعامل مع البنوك المختلفة بقبول ودائعها و إجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها،ولذلك فهو بنك البنوك،وتقديم القروض لها وذلك لمواجهة أي التزامات حيث يعتبر الملجأ الأخير لجمع الأموال.2

[1]– فائق شقير وآخرون، " محاسبة البنوك "، مرجع سابق، ص25.

[2]– خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، مرجع سابق، ص24.

–القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي:

حيث يعتبر بنك الدولة ويقصد بهذا أن البنك المركزي تتعامل معه الحكومة كما يتعامل الأفراد مع البنوك التجارية، فالحكومة بأجهزتها هي العميل الوحيد بالنسبة للبنك المركزي، فهو يحتفظ لها بإيراداتها وينظم حساباتها وتسديد الالتزامات للدولة، وإذا أرادت الحكومة كذلك طرح سندات الاكتساب العام فيقوم بتنظيم عملية الإصدار.

يقوم بعملية الرقابة على المصارف:

ويضمن شروق فتح مصرف جديدة أو فتح فروع لها ويراقب مدى التزاماتها بالتشريعات المصرفية ،يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا،أي يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية وذلك وفقا لما تتطلبه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة.

ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية فهو يعمل على التنشيط ،والإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

يضع السياسة النقدية والمصرفية:

ويقصد بذلك أنه مسؤول عن السياسة النقدية ويشرف على السياسة المصرفية والائتمانية وتنظيمها، والمقصود بهذا هو توجيه البنوك فيما يخص سعر الفائدة ومدى التوسع في الائتمان، وتحديد أسعار الخصم وتنظيم إحصائيات الائتمان المصرفي.

-يقوم بإدارة الاحتياجات الدولية من النقد الأجنبي:

وهي وظيفة عالية الأهمية وخاصة بعد تخلي كل دولة عن قاعدة النهب أي تغطية العملة المحلية بإصدار الذهب والاستبدال ذلك بالاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، أي العملات القابلة للتحويل، مثل: الدولار واليورو، وتعمل هذه الوظيفة على استقرار سعر الصرف والحفاظ على الاقتصادية في الدولة.[19]

[19] عبد المطلب عبد المجيد "اقتصاديات النقود والبنوك "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 121-122

تتحصل وظيفة البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك التجارية، وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق السياسة النقدية، ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تتم من خلال علاقته بهذه البنوك، فهو بالنسبة لهم بدل البنوك والمقرض الأخير عند الحاجة، كما أنه بنك الدولة، ونستعرض فيما يلي لهذه الوظائف:

- إصدار وتنظيم العملة.
- يضع السياسة النقدية والمصرفية.
- القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي.
- يعتبر الملجأ الأخير لجميع البنوك.
- يقوم بإدارة الاحتياطات الدولة من النقد الأجنبي.
- بالإضافة إلى:

إعداد الميزانية الميزانيات المجمعة للبنوك، وتنظم إحصائيات الائتمان المصرفي وحجم القروض والودائع، وتحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة وتجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك المركزية في العالم تركت أمر تحديد اسعار الفائدة لقوى العرض والطلب، ولكن أبقى على تحديد سعر الخصم ليكون من حقه تحديده وهو سعر الفائدة الذي يقوم البنك المركزي بحسابه على القروض التي يمنحها للبنوك ويعتبر سعر الخصم هو الأساس للبنوك التجارية في تحديد سعر الفائدة على قروضها، وبالإضافة إلى ذلك فالبنك المركزي يمثل الجهاز المصرفي لدى المنظمات الاقتصادية الدولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .[20]

ثانيا: وظائف البنوك التجارية:

[20] عبد المطلب عبد المجيد، " إقتصاديات النقود والبنوك "، المرجع السابق،ص 122

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع بثلاث وظائف أساسية هي قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية.[1]

1-قبول الودائع:

وتتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حقهم في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى له يسمى هذا النوع من الودائع ودائع تحت الطلب.

وتعتبر الوديعة تعهدا من البنك لصاحبها بان يدفع له أي مبلغ في شكل نقود ثانوية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت يشاء له ،أو أي شخص آخر يعيشه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيكا يحرره صاحب الوديعة، وتنشأ الوديعة بمجرد تلقي البنك مبلغا من النقود الحاضرة، بمقتضاها ينشئ البنك حسابا جاريا بقيمة الوديعة للعميل، وقد تنشأ أيضا بتلقي البنك شيكا محررا لصالح العميل من عميل آخر، ومحسوبا على نفس البنك أو أحد البنوك التجارية الأخرى.

وتتمثل أهمية الودائع في أنها وسيلة هامة من وسائل الدفع لما تحيط بها من الضمانات القوية المشتقة من الثقة في البنوك ، كما أنها تمثل في أغلب الأحيان أموال كانت عاطلة قبل إيداعها في البنك، وأتيح لها في البنك مجال دخول الإنتاج والاستثمار.

وبذلك أصبحت تساهم بدور كبير في الانتعاش الاقتصادي،كما أن لها القدرة على خلق الائتمان بدرجة أكبر من كمية تلك الودائع ،و بالتالي تكثر وسائل الدفع التي تعوض عن النقود ،واتساع الحركة التجارية ونموها.

منح الائتمان:

وتتمثل هذه الوظيفة في منح البنك التجاري نقودا إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الأفراد ورجال الأعمال

لمدد مختلفة، تكون في الغالب لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد،لمواجهة نفقاتهم ومباشرة أعمالهم على أن يقوموا بدفع فوائد على هذا الاقتراض، والقروض القصيرة الأجل التي يمنحها البنك التجاري، فعدم التوافق

بين الإيرادات والمصروفات بالنسبة للمشروعات يجعلهن اكبر في بنود المصروفات التي لايمكن تأجيل دفعها لحين ورود الإيرادات ،ومن ثم يحل البنك العقبة بتقديم قروض قصيرة الأجل كما يمنح أيضا قروض لآجال طويلة ومتوسطة لأكثر من سنة، وذلك لأغراض إنتاجية وتجارية وعقارية.

وتضع البنوك التجارية هدفها في اعتبارات ثلاثة" احتياجات عملائها ،سلامة لودائع إليها وأخيرا الحصول على إيراد كاف لتغطية نفقاتها"[1] وسلامة الودائع من خلال تقديم المقترض للبنك ضمانات كافية في حالة منح القرض، فقد يقدم أوراقا مالية أو سندات حكومية ،أو أسهم في الشركات أومستندات تثبت ملكية المقترض لبعض القيم المنقولة العقارية.

3-خصم الأوراق التجارية:

يستطيع حامل أي ورقة تجارية ،وغالبا ما تكون في شكل كمبيالة أن يتقدم إلى البنك التجاري قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكمبيالة ،والفرق بين قيمة الورقة في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها ،يقوم البنك بخصمه ،نظير الفائدة التي يستحقها البنك مقابلة الخدمة التي أداها لهذا الشخص ،وتسمى تلك الفائدة بمبلغ الخصم ،وتسمى النسبة بين المبلغين محسوبة على أساس سنوي بسعر الخصم ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة القصير الأجل في بورصة الأوراق المالية،ويحدد البنك سعر الخصم على ضوء سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل.[21]

تتمثل وظائف البنوك التجارية في:

- قبول الودائع، العملات النقدية، بأنواعها الجارية والتوفير والحفاظ عليها.

- منح التسهيلات بأنواعها.

- خصم الكمبيالات والحولات.

[21] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري،" إدارة البنوك"،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،الأردن 2003،ص"40

- التسليف على مستندات السحب.

- تسليف لقاء رهن البضاعة والأسهم والسندات والمصوغات الذهبية.

- إصدار خطاب الضمان لمنفعة شخص ثابت.

- فتح الاعتمادات المستندية.

- تحصيل بدل الحولات والكمبيالات والشيكات والمستندات الشحن لحساب شخص ثالث.

- شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب شخص ثالث.

- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية وشيكات المسافرين.

- توفير الخزائن العامة (صناديق الإيداع) لحفظ ممتلكات الثمينة.

- الإقراض والتسليف لتمويل شراء المكائن والمعدات المتعلقة بالمشروعات الغالية.

- المساهمة في القروض للبنوك العربية ذات الطبيعة التجارية.

- الإقراض لتمويل المشروعات الخاصة بالنقل البري والجوي والبحري.

- المساهمة في حفظ التنمية القومية[22].

ويتأثر بسياسة البنك المركزي في هذا الشأن إذا ما احتاج البنك التجاري لإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي للحصول على نقود حاضرة ،وهذه الوظيفة هامة لأنها تمكن التجار ورجال الأعمال من التوسع في مبيعاتهم لأجل الحصول على أوراق تجارية ،يمكن خصمها لدى البنوك التجارية.

[22] عبد المطلب عبد المجيد، " إقتصاديات النقود والبنوك "، مرجع سابق ذكره، ص 124-125.

4-وظائف أخرى:

كما يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم الخدمات المتنوعة ،وخاصة بعد ظهور الصيارفة الشاملة ،حيث تعمل هذه البنوك على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية الخدمات،سعيا نحو التميز وتحقيق رضا وولاء الزبائن،وتتولى تقديم الخدمات التالية:

أ -تقديم خدمات استشارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال.

ب -التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتحقيق المستحقات المترتبة بذمته.

ج -شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معها.

د -إصدار خطابات الضمان، ويقصد بخطاب الضمان تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب ،وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق ،يتقاضى البنك عمولة من الزبون مقابل إصدار خطابات الضمان.

ر -تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن في ما يتعلق بعمليات الاستيراد.

س-تحويل نفقات السفر والسياحة وإصدار صكوك المسافرين والاعتمادات الشخصية.

ص–إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها.[1]

1-فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري،" إدارة البنوك"،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،الأردن 2003،ص"41".

- هذا فضلا عن تقديم العديد من الخدمات المرتبطة بتلك الوظائف وأهمها مايلي:

1- قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من مصادره المختلفة، سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو كمبيالات أو سندات مسحوبة لصالحها أو باسمهم، أو بسندات يمتلكونها أو بغير هذا، وكذلك بدفع ديونهم لمستحقيها، وذلك كله في داخل الدولة أو في خارجها.

2- قيام البنك بتجميع مدخرات عملائه في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة او استثمارها، وذلك بواسطة إدارة متخصصة في البنك تعرف عادة بإدارة الاستثمار.

3- إستبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس.

4- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية هامة ونقود.

5- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف انواعها، سواء لمصلحة عملائه ام لمصلحته هو نفسه [1] .

6- تمويل التجارة الخارجية.

7- القيام بعمليات الإقراض ومنح الإئتمان.

8- خلق وسائل دفع جديدة.

9- تقديم بعض الخدمات الأخرى: كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء بالإضافة إلى خدمات الإستثمار في الأوراق المالية وغيرها من الخدمات [2].

1 ،- زينب عوض الله، اسامة محمد الخولي، " أساسيات للإقتصاد النقدي والمصرفي "، جامعة الإسكندرية 2003، ص 102 .
2- عبد المطلب عبد المجيد، " إقتصاديات النقود والبنوك "، مرجع سابق ذكره، ص 124-125.

ثالثا :وظائف البنوك الشاملة:

- فتح الأسواق الخارجية واختراق أسواق التصدير والدولية لتمكين العملاء من كسب صفقات دولية.

- القيام بخدمات التغطية، وترويج الأسهم والسندات القابلة للخصم.

- تأمين ضد الخطر عند استخدام المشتقات المالية في الخيارات المستقبلة.

- اكتشاف الفرص الاستثمارية.

- مواجهة المخاطر من خلال تقديم خدمات ذات طابع شامل.

- توظيف الموارد من خلال تجميع المدخرات لتحقيق أكبر عائد.

رابعا:وظائف البنوك المتخصصة:

والبنوك المتخصصة كما يتضح من اسمها، هي بنوك تخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، ويرجع السبب في هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة. وتقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل، باستثناء بنوك التجارة الخارجية ولكن من رأس مال البنك، ومن السندات والقروض التي تصدرها، وتشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها، لذلك فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها بعكس الحال عند البنوك التجارية التي تستطيع أن تنمي مواردها عن طريق الودائع وما تقدمه من إغراءات للمودعين كي يزيدو من مقدارها.

ويشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها، لذلك فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها لعكس الحال عند البنوك التجارية التي لا تستطيع أن تنمي مواردها عن طريق الودائع.[23]

خامسا: وظائف بنوك الاستثمار:من وظائف بنوك الاستثمار ما يلي:

- تمويل المشاريع التي تخدم التنمية الاقتصادية.
- تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل.
- متابعة تنفيذ المشروعات التي تقوم بتمويلها.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف البنوك

أولا: أهمية البنوك: تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك بمايلي:

[23] زينب عوض الله، اسامة محمد الخولي، " أساسيات للإقتصاد النقدي والمصرفي "، جامعة الإسكندرية 2003، ص 102 .

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب، والعكس بالشروط، والمدة الملائمة للاثنين.

2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.

3- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

4- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5- إن وساطة البنوك تزيد سيولة للاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود نذر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

6- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، ومختلفة وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

[1]زينب عوض الله، اسامة محمد الخولي، " أساسيات للإقتصاد النقدي والمصرفي "، المرجع السابق،ص103.

ثانيا: أهداف البنوك

1- أهداف البنوك التجاري:

1- تعظيم الربح

2- توفير السيولة:

حيث تنبغي أن يكون للبنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة، وتأية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر السيولة، فهذا يؤثر على سمعة البنك.

1- تحقيق الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، وبالتالي إعلان الإفلاس.

- كما أنه للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها:

- " نمو الموارد، الحصص في السوق المصرفي، الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي [1] .

[1] زينب عوض الله، اسامة محمد الخولي، " أساسيات للإقتصاد النقدي والمصرفي "، المرجع السابق،ص103.

2- أهداف البنوك المركزية:

- إن الهدف الرئيسي للبنوك المركزية لا يقتصر في تحقيق أقصى ربح ممكن في أي نظام اقتصادي، بل هدفه يتمثل في:

- العمل على سلامة واستقرار النظام النقدي في الدولة.

- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

- تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بدعم الاقتصاد القومي [1] .

1-فلاح حسين الحسني، " إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر "، دار وائل، طبعة 01، 2000، ص124.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض المصرفية:

بالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الاقتصادية للقروض إلا أن الجميع يتفق في كونها مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة مسبقا، وبتعبير آخر فإن القروض المصرفية تعتبر عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون إقتصادي لآخر وذلك قصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، يسدد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضا للمقترض على حرمانه من راسماله.

المطلب الأول: لمحة عامة حول القروض

التعريف باللغة العربية:

ائتمن فلان أي اعتبره أمينا، وائتمن فلان فلانا على كذا أي اعتبره أمينا عليه.

- والإئتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جدير بالثقة.

- التعريف باللغة الأوروبية:

إن الكلمة المقابلة للإئتمان هي **CREDIT** أصلها الكلمة اللاتينية **CREDITYM** المشتقة من الفعل اللاتيني **CREDERE** الذي يعني: **CROIRE** أي "يعتقد" [1].

1- شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص90.

- التعريف بلغة القانون:

له معنى واسع، والذي يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار أو الدعارة، أو الرهن بحيث:

01- تعرف القرض المصرفية على بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسارة وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الإئتمانية، ويحتوي على مفهوم الإئتمان والسلفيات حتى أنه يكتفي بأخذ تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية [1] .

02 –الإئتمان يعتبر تسليف المال لتثميره في الانتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة.

03 –الإئتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين بتسهيلات في

صورة أموال نقدية او أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو اقتراض العميل لأغراض إستثمارية، أو تكون في شكل متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.

04 – هي القروض التي تمنحها البنوك التجارية أو الصناعية مالا تزيد عن السنة الواحدة لغرض إستخدامها في شراء الموجودات الثابتة، أو في تمويل الزيادة الدائمة في رأس مال التشغيل [3] .

1- عبد المطلب عبد الحميد، " البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها "، الدار الجامعية، مصرن 2000، ص69.
2- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، " إدارة الإئتمان "، دار النشر، عمان، 1999، ص32.
3- حمزة محمود الزبيدي، " إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني "، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2000، ص40.

05–القروض هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل، وبعبارة أخرى هو وعد بالدفع بعد اقتضاء وقت الاستدانة أو القروض[1] .

المطلب الثاني: دورو أهمية القروض

وتكمن أهميتها في:

1- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعود بالوفاء، وكيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الإقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.

02 – يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الانتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة انتاجية رأس المال.

03 – تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

04 – تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول .

05- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

06 –تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الأجلة، والحصول على سلع الانتاج ذاتها.

07 – منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمل، وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة [1] .

المطلب الثالث: أنواع القروض ووظائفها:

* سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أقسام القروض التي تم تصنيفها إلى ثلاثة أقسام: قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستثمار، وكذا قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

– إن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة (18) شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته أو حسب الطبيعة المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا. وذلك

حسب وتيرة النشاط في المؤسسات، وقدرتها على تحصيل ديونها من الغير، ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين: القروض العامة، والقروض الخاصة إضافة إلى القرض بالالزام، وقروض الأفراد.

1-طاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف بنك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص58.

1-القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لأصل بعينه وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي: [1]

- تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات. ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بنشاطات مختلفة، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب إستعمال هذه القروض من طرف الزبون.

- المكشوف:

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العام، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة ويستعمل المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للإستفادة من الظروف التي ينتجها السوق كانخفاض سعر سلعة معينة أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك النشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك ويتمثل هذا الخطر في تجميد أموالي لفترة معينة وهو مايؤثر على السيولة ومقدرته على القيام بعمليات قرض أخرى وأمام كل هذه الصعوبات يجد البنك نفسه مضطرا بدراسة جيدة عند قيام بمنح القرض تمكنه غلى حد كبير من استراد القرض في الوقت المناسب ولتقليل مخاطر التجميد.

1- عبد المطلب عبد الحميد، " البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها "، مرجع سبق ذكره، ص105.

- قرض الموسم:

هو نوع خاص من القروض البنكية وينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإستغلال بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الانتاج في فترة خاصة ولكن قبل الاقدام على منح هذا النوع من القروض فإن الزبون مطالب بأن يقوم البنك مخطط التمويل، يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته على أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا.

- قروض الربط:

هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل العملية المالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية ويقرر البنك مثل هذا النوع من

القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرى.

2 –القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، ونتعرض في هذا المجال إلى ثلاثة أنواع من القروض الخاصة.

– التسبيقات على البضائع:

هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، وقد أثبتت الوقائع ان هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل الموارد الأساسية، ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.[24]

– التسبيقات على الصفقات العمومية:

هي عبارة عن إتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات)، أو الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية.

[24] عبد المطلب عبد الحميد، " البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها "، مرجع سبق ذكره، ص105.

– الخصم التجاري:

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أين يخين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم، ويطبق هذا المعدل على الانتظار أي مدة القرض، وهي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق.[25]

بالالتزام:

القرض بالالتزام أو التوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقة من البنك للزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي هنا البنك لا يعطي ثقة ولكن يعطي ثقة فقط، ويكون مضطرا لإعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته. وفي هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية وهي [1]:

– الضمان الاحتياطي:

هو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة بنك، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

– الكفالة:

1– عبد المطلب عبد الحميد، " البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها "، مرجع سبق ذكره، ص105.

هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك، يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق زبونه في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

1- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص77.

- القبول:

في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بالتسديد للدائن وليس لزبونه، ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض:

- القبول الممنوح لضمان ملائمة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.
- القبول الممنوح بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته للحصول على مساعدة للخزينة.

3 –القروض المقدمة للأفراد:

بإمكان البنك أن يمنح قروض من نوع آخر هي ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن)، ومن بين هذه القروض: بطاقات القرض، والقروض المقدمة عادة للأشخاص ذوي الدخول الثابتة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض لا يزال

في بدايته في الجزائر، ولم تستطع البنوك بعد أن تطور إستعمال هذا النوع من القروض لكي يرقى إلى درجة الممارسة التقليدية الشاملة [1] .

ثانيا: القروض المقدمة لتمويل نشاط الاستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال، من حيث موضوعها ومدتها وطبيعتها ولذلك فإن العمليات تتطلب أشكالا وطرق أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة. فنشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته، وإما عقارات وعليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائدا أكبر في المستقبل، ويعتبر تحقيق الأرباح من وراء هذا الاستثمار من الضمانات الأساسية التي تسهل عملية التسديد فيما بعد، وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا.

1- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، مرجع سابق، ص69.

- وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها ذلك من التقليص من احتمالات عدم التأكد، وبالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الاستثمار وتأثيراتها على وضع المؤسسة ووضع البنك الممول للعملية.

1- عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز في الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للاستثمارات، ويرتبط كل نوع منها بطبيعة الاستثمار ذاته .

أ.قروض متوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال إضافة إلى المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض.

– ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة.

– ففيما يتعلق بالنوع فيعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وأما فيما يتعلق بالقروض غير القابلة للتعبئة فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

ب–قروض طويلة الأجل:

تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد. والقروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات.

1–الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص77

وممكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ والمدة الطويلة) تقوم بها المؤسسات المتخصصة لاعتماده تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تفوق البنوك التجارية عادة على جمعها.

ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات، ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض.

– القرض الإيجاري:

يعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تغيرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة، ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لها .

– تعريف القرض الإيجاري وخصائصه:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى، وبحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عليها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

– ومن خلال التعريف يمكننا استنتاج خصائص الإيجار الأساسية وهي كالتالي:

– إن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للإستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط ثمن الإيجار.

1- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص78.

- إن ملكية الأصل او الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق استعمال فقط.

- وفي نهاية الفترة تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات:

- طلب تجديد العقد وفق شروط يتفق بشأنها مجددا دون تغيير ملكية هذا الأصل.

- شراء نهائي لهذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، مع نقل ملكية الأصل وحق الاستعمال إلى المؤسسة المستأجرة.[1]

- الامتناع عن تجديد العقد أو شراء الأصل وبالتالي إرجاع الأصل إلى المؤسسة المستأجرة.

- تقييم عملية القرض لإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف: المؤسسة المستأجرة، المؤسسة المؤجرة، المؤسسة الموردة لهذا العقد.

1-شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص121.

- ثالثا: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

وتتمثل هذه القروض في:

1- قروض المورد:

هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل والمقصود به قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ولكن القرض هو ناشيء بالأساس عن مهلة لتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد وبمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد [1] .

2- قرض المشتري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك البلد المصدر بإعطاء قرض للمشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه ويمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة وأن تمويل صفقات يمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ كما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة وعلى هذا الأساس فإن تدخل البنوك يعطي دعما للمصدر والمستورد معا [2] .

1- شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص124.
2- شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص123

3- الاعتماد المستندي:

يعتبر الاعتماد المستندي من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات، نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين معا، ويتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي تمثله، مقابل

إستلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها، وتنشأ عن هذه العملية علاقة بين أربعة أطراف هي: المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك المصدر.

– يلاحظ أن المستندات تشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه للتسوية المالية قبل الاستلام الفعلي للبضاعة، وبناءا على ذلك من المفيد أن نعرف ولو بصفة إجمالية ما هي هذه المستندات المطلوبة للقيام لفتح اعتماد مستندي:

* **الفاتورة:**

وتتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة.

* **بوليصة الشحن والنقل:**

هي عبارة عن مستند يتعرف فيه قائد الباخرة بأنه شحن البضاعة، من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها.

* **بوليصة التأمين:**

هي تلك المستندات التي يؤمن على البضاعة المرسلة ضد كل الأخطار المحتملة، التي يمكن أن تتعرض لها.

* **الشهادات الجمركية:**

وهي مختلف المستندات التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.[1]

المبحث الثالث: تمويل البنك للاستثمارات

– إن تمويل احتياجات المنشأة يفترض فيه من حيث المبدأ أن يتم من مواردها وهذا هو (التمويل الذاتي) ولكن نظرا لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل فقد أصبح لزاما على المنشأة اللجوء غلى المصادر الخارجية من أجل تمويل احتياجاتها هذا بالإضافة إلى ضعف

إمكانية التمويل الذاتي لأسباب عديدة منها: إنخفاض الهامش الربح بفعل المنافسة، المديونية ... إلخ كل ذلك جعل المنشأة للبنوك والمنشأة المالية الأخرى من أجل التمويل امر لا مفر منه أي اللجوء للإقتراض، حيث يعتبر البنك الوسيلة المثلى والأكثر شيوعا لتمويل المشروعات وهي مختصة في قبول الودائع ومنح القروض.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل

1/ مفهوم التمويل: للتمويل عدة مفاهيم

– التمويل هو البحث عن الموارد المالية قصد إحداد نشاط معين بالأموال اللازمة لمزاولة عمله الذي أسس من أجله من ناحية المشاريع الاستثمارية أو الاستغلالية، حيث أن التمويل يحمل في ذاته معنيين:

أ– الحقيقي:

ويقصد به توفير الموارد الحقيقية تلك السلع والخدمات والموارد اللازمة لإنشاء مشاريع إستثمارية أو تكوين رؤوس أموال جديدة لغرض إستخدامها في الطاقة الانتاجية .

ب– النقدي:

ويقصد به توفير الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقة التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة [1] .

1-عبد العزيز عجيمة، " مقدمة في التخطيط والتنمية "، دار النهضة، بيروت، 1983، ص 363 – 364

2/ أهمية التمويل: حينما نتحدث عن الجانب المادي للتمويل لا يكون قد انتهينا من مشكل التمويل وإنما يتعدى الأمر إلى الموارد والطاقات البشرية ومدى اكتسابها للمهارات البشرية لذلك فإن أهمية التمويل مرتبطة بإنشاء وتوسيع المشاريع الاستثمارية كهدف مباشر للتنمية.

وهنا تبرز الأهمية الكبرى للموارد الحقيقية المطلوبة لإنشاء المشاريع في صورها المختلفة.

- كما أن الأهمية تختلف في الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي بالنسبة للإقتصاد الكلي فإن جميع المؤسسات الاقتصادية ترتكز علة عنصر التمويل والتي تزيد من عمرها الانتاجي ويساعد على تحقيق عوائد مستقبلية في حين على مستوى الاقتصاد الجزئي،فإن المؤسسة تسعى للحصول على موارد مالية من أجل استنتاج منتجات ذات جودة عالية عن طريقها يدخل سوق المنافسة وتحقيق الأرباح وبالتالي يزيد من الرفاهية الاقتصادية من جهة أخرى يكون هناك ارتفاع الأجور وهذا ما يحسن المستوى المعيشي.

- وأخيرا فإن الفرد أو المجتمع سعى جاهدا للحصول على الأموال للقيام بالمشاريع خاصة والتي ينتج عنها الرفاهية الاجتماعية.

- ويمكن تلخيص العناصر الدالة على أهمية التمويل فيما يلي:

- توفير مبالغ نقدية ورؤوس الأموال اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة إليها.

- توفير المناصب شغل جديدة يؤدي إلى القضاء على البطالة.

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية [1] .

1-عبد العزيز عجيمة، " مقدمة في التخطيط والتنمية "، مرجع سبق ذكره، ص365.

المطلب الثاني: دور البنوك في تمويل الاستثمارات

أ- ماهية الاستثمارات وأنواعها:

1/ تعريف الاستثمار

- حسب المفهوم الاقتصادي يعرّف الاستثمار على أن : " تلك العمليات التي بمجملها يتم الحصول وسائل الانتاج والمعدات، أو على عقارات كالراضي والمباني من جزاء توظيف قيمة معينة من الأموال وعليه فالاستثمار هو إنفاق مالي ينتظر صاحب الاستثمار من ورائه على قدر كبير من الأرباح المستقبلية.

- وقد تعدد واختلف الباحثون الاقتصاديون في تحديد مفهوم خاص بالاستثمار ومن بين هذه المفاهيم ما يلي: [1]

1- الاستثمار هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

2- الاستثمار ما هو إلا خلق رأس مال ثابت بمعنى تراكم عوامل مادية أساسية للإنتاج والتسويق. هذه العوامل تساهم في تشغيل المؤسسة على عدة دورات متتالية من خلال دورة الإنتاج.

الاستثمار هو نوع من الانفاق ولكنه إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد عادي، الهدف الطويل يختلف على نفقات الاستغلال.

1- مصطفى رشيد شبحة، " الاقتصاد النقدي والمصرفي "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص743.

-دور الاستثمار:

باعتبار الاستثمار عملية حتمية بالنسبة للمؤسسة التي تأمل من خلاله إلى تحقيق مردودية مستقبلية في النشاط الاقتصادي للبلاد، إذ يبرز عن طريق أهداف المؤسسة المسطرة التي تحقق من ورائها في نطاقات مختلفة نذكر منها:

أ- دور في المجال الاقتصادي:

لم تعرف الدول المتقدمة أي المصنع ومثل امريكا، اليابان وألمانيا تقدمها في المجال الاقتصادي إلا بعد اعتمادها على الاستثمار، حيث كانت في البداية بإنشاء البنية القاعدية ثم تليها البنية الفوقية التي شملت مختلف القطاعات الصناعية العربية، إذ بعد وصولها إلى الاكتفاء الذاتي باشرت بالتصدير وهذا ما أدى إلى تطويرها في مختلف المجالات وهذا ما أعطاها القدرة الكافية لتحقيق اكتفاءها الذاتي وساعدها في الرفع من درجة نموها الاقتصادي.

ب/ دوره في المجال الاجتماعي:

أن المجتمع بدوره يستفيد من وجود الاستثمار في الكثير من الجوانب أهمها تشغيل طبقة كبيرة من المجتمع وبالتالي توفير مداخيل فردية، فبعد الأزمة التي شهدها العالم في 1929 عام الكساد وما نتج عنها من بطالة ومجاعة كبيرة عملت الدولة على انتهاج سياسة الاستثمار للتخفيف من حدة المشكل بامتصاص البطالة وبالتالي رفع مستوى المعيشي وكذا توفير السلع الاستهلاكية.

ج/ دوره في الجانب الاستراتيجي:

أن الاستثمارات لها دور فعال في التأثير على السياسات الدولية ولكن غياب الاستثمارات في أي بلد كان قد يؤثر سلبا على اقتصادياتها حيث يخلق هذا الوضع نوع من الغزو الاقتصادي من قبل الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، إذ قد تؤثر على سياسات الدولة المضيفة حيث يبرز ذلك بالأخص إذا ما موّلت هذه الشركات في استثمار القطاعات الحيوية ومصادر الطاقة

كالاستثمارات البترولية وغيرها من الاستثمارات الاستخراجية وهذا ما يلاحظ خاصة في دول العالم الثالث حيث أصبح خطرا على الشركات يهدد حتى سياساتها الخارجية.[26]

3/ أنواع الاستثمار:

أ/ الاستثمار في تكوين راس المال الثابت:

إذا أخذنا الاستثمار بمثابة تكوين رأس المال الثابت فإننا نقصد بهذا المعنى: " كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الانتاجية في المجتمع والمحافظة عليها أو تجديدها "

– وما يميز هذه الطاقات الانتاجية هي صفة التعمير، وهي غير قابلة للفناء في الأمد القصير أو من أول استعمال، أو يمكن استعمالها للأمد الطويل وبعد عدة عمليات انتاجية بغرض توليد تيار متدفق ومتجدد في السلع والخدمات، ولكن بعد نهاية تلك الفترة المخصصة لها فهي تهتلك أي تفقد لصلاحياتها في الاستخدام.

ب/ الاستثمار في تكوين المخزون السلعي:

والغرض هنا هو خلق كميات من السلع جراء الإنتاج الذي يعتبر بند من بنود الاستثمار في حين لا يؤدي هذا إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة وإنما تكوين مخزون سلعي في كل المنشآت الصناعية والتجارية، فبالنسبة للمنشأة الصناعية تعمل على استثمار العمليات الانتاجية أما المنشأة التجارية فإنه يسهل العمل التجاري حيث يتمكن الوسطاء التجاريين سواء بالجملة أو بالتجزئة من تقديم السلع وقت وصول الطلبات لزبائنهم دون انتظار ورودها من المنتج.

[26] شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

ج/ الاستثمار في فائض الصادرات:

من الواضح أن الإنفاق الحكومي يمثل في الأرجح الاستخدام النهائي للسلع التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة وخارجها أي الانفاق الحكومي يتضمن إلى جانب الإنفاق المحلي على الواردات وإنفاق العالم الخارجي على السلع والخدمات.

– ومن هنا يبرز لنا فائض الصادرات في شكل عملية طرح الإنفاق المحلي على إنفاق العالم الخارجي للصادرات، وتجدر الإشارة إلى أن فائض الصادرات إنما يعبّر في الواقع على الرصيد الدائن للدولة في ميزان معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي وفي حالة ما حققت الدولة هذا الفائض فإنما هي تصدر مواد سلعية إلى الخارج هي بمثابة استثمار محقق في العالم الخارجي.[27]

المطلب الثالث: علاقة البنك بالاستثمار

– هناك علاقة وطيدة بين البنك والاستثمار ويتضح في أن البنك قروض للمستثمرين، بعبارة أخرى لتمويل الاستثمارات يتم عن طريق البنك، فهذا يعني أنه مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة وممكن أن تصنف على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا تعلق بتمويل العقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل معنى ذلك أن القروض مصنفة إلى قروض متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل ويرتبط كل نوع من هذه القروض من طبيعة الاستثمار .[28]

– قروض متوسطة الأجل:

هي قروض موجهة أساسا لتمويل إستثمارات تتراوح مدتها بين سنتين إلى خمس سنوات وتصل حتى سبع سنوات إذ مدته لا تتجاوز عمر إنتاجه كالآلات، المعدات، تجهيزات الانتاج، بصفة عامة

[27] حسين عمر، " الاستثمار والعولمة "، 1999، ص 38-39 .

[28] – عبد الغفار الحنفي، " أساسيات التمويل والإدارة المالية "، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، سنة 2002، ص105

هذا النوع من القروض تمارسه الآن معظم البنوك وتوزع هذه القروض خاصة من طرف البنوك التجارية في شكل قروض غير مثبتة حيث أن البنك يستطيع أن يسترجع مبلغ القرض عن طريق إعادة الخصم.

– قروض طويلة الأجل:

هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات الثابتة (الأصول الثابتة) كبناء المؤسسات، إنشاء المشاريع القاعدية الكبرى إذا أنه لذلك يعطي كل الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة وخاصة العقارية منها، مع العلم أن هذه القروض تفوق سبع سنوات، ويمكن أن تمتد إلى عشرين سنة نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم + المدة الطويلة) تقوم البنوك والمنشآت المالية المتخصصة بالاعتماد على تعبئة الأموال اللازمة على مصادر ادخارية طويلة الأجل، إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مجموعة من المخاطر العالية، الأمر الذي يدفع المؤسسة إلى تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية.[29]

[29] عبد الغفار الحنفي، " أساسيات التمويل والإدارة المالية "، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، سنة 2002،ص106.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بأن البنك هو المحور الأساسي لتحريك وتيرة التنمية وشريان الاقتصاد ، من خلال قيامه بالتحويلات المالية ما بين الأعوان الاقتصادية، وجعل المؤسسة الاقتصادية من أولى اهتمامه، لذا سعى البنك باستخدام أحدث الآليات باختلافها منها القروض تمويل دورة الاستغلال وقروض تمويل دورة الاستثمار، وكذلك قروض تمويل عمليات التجارة الخارجية، لذا يمكن القول أن التمويل المصرفي له أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد.

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، وهذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر. وقد عرف هذا القطاع إصلاحات عديدة منذ الاستقلال، لكن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة.

وبالنظر إلى ما تمليه المعطيات الاقتصادية والمالية الجديدة على المستويين الوطني والدولي، فإن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة وعلى جميع المستويات.

يحتاج الجهاز المصرفي إلى إستراتيجية لمواجهة عمليات الانفتاح الاقتصادي و العولمة من خلال تعظيم الآثار الإيجابية المحتملة للعولمة إلى أقصى درجة ممكنة و تقليل الآثار السلبية لها إلى أدنى درجة ممكنة، و العمل على زيادة القدرة التنافسية التي يكون من خلال الآليات و العوامل التالية:

- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة و المتطورة كخطوة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

- الدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية الحديثة و التي تتلخص في المشتقات و العقود المستقبلية.

- تقوية قاعدة رأسمال البنوك.

- زيادة عمليات الاندماج المصرفي.
- تقوية شبكات المعلومات المصرفية.
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك.
- تقوية دور البنك المركزي.

الفصل الثاني:

الأداء الاقتصادي والنظام المصرفي

تمهيد الفصل:

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ، ويقصد به مجموع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، التي تعبر عن التركيبة التي يمكن من خلالها الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة ، وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي ، تستهدفه أي سياسة اقتصادية وذلك من خلال تحسين معدلات النمو الاقتصادي ،ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار، توفير فرص عمالة والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

ويعتبر الجهاز المصرفي من أهم مصادر التمويل الداخلية ، إذ يمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات ، التي أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية ، فبدونها لا يستطيع أي اقتصاد أن يؤدي وظيفته ، وذلك نظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية ، وبذلك يمكن القول انه كلما اتسعت حدود التنمية ، زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع ، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني على اعتبار أن المؤسسة البنكية جزء لا يتجزأ عن الاقتصاد.

وقد ارتأينا في دراستنا هذه إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: قياس الأداء الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الأداء الاقتصادي والنظام المصرفي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو والتنمية الاقتصادية

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عموما من أهم المواضيع ، التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، ونظرا للجدل الكبير الذي يثيره موضوع النمو من حيث مختلف المفاهيم المرتبطة به، وكذا سبل تحقيقه فإننا سنحاول الوقوف على مختلف هذه المفاهيم .[30]

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

أضحى النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصاديون ، ويسعى إلى بلوغها المسيرون ، لاعتباره من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم والمعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة ، أو السائرة في طريق النمو ، كما تجدر الإشارة إلى الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح ، كذا الخلط الدائم بينه وبين بعض المفاهيم القريبة منه كالتنمية الاقتصادية مثلا.[31]

الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي

نظرا لتعدد المهتمين بهذا المجال و كذا اختلاف وجهات النظر حول ضبط مفهوم دقيق و صريح للنمو الاقتصادي كظاهرة عالمية، ارتأينا عرض العديد من التعاريف حول النمو الاقتصادي قصد الإلمام أكثر بمختلف جوانب هذه الظاهرة الاقتصادية .

1- **التعريف الأول:** يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمالي الدخل القومي،[32] بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2 – يعرفه "**John Arrow**": بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[33]

---

[30] بيوض محمد العيد- **تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية** – دراسة مقارنة ، تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير –كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف،السنة الجامعية 2010- 2011ص 58.

[31] زكاري محمد – **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس ، السنة 2013 /2014ص41.

[32] جلال خشيب – النمو الاقتصادي " **مفاهيم ونظريات** " ص 5

www.alukah.net

3 – ويعرفه "**Miton Friedman**" :" أن النمو الاقتصادي يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون تغيرات في الهيكل الاقتصادي ".

4 – أما **شبيرو** "**chapiro**" : فعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[34]

5– ويعرفه " **Salvatore Dominic**" : النمو الاقتصادي بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن ، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ، ورأس المال ، والتقدم التكنولوجي .

6 – ويعرفه " **فيليب بيرو** ": على انه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.[35]

7 – يؤكد **بونيه** :" أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية ، تقاس بتغيرات كمية حادثة".

ويبرز لنا من خلال التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي هو :

- ✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام .
- ✓ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام، الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ومما سبق يمكن إعطاء **تعريف شامل للنمو الاقتصادي** كما يلي:

" هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ".[36]

---

[33] زير ريان – **اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014 – مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية – فرع تسويق وتجارة دولية– جامعة محمد خيضر – بسكرة – السنة 2014 – 2015 ص 4.

[34] زين ريان – **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي- مرجع سبق ذكره** – ص4

[35] بودخدخ كريم – " **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** " – دراسة حالة الجزائر " 2001 – 2009" – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير – تخصص نقود ومالية –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة دالي إبراهيم – الجزائر – السنة 2009 – 2010 ص 67.

الفرع الثاني : أنواع النمو الاقتصادي و خصائصه

أ- **أنواع النمو الاقتصادي.**

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة فانه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

أ- **1 – النمو الطبيعي**: و هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالية، [37] في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى:

التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأسمال, سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة, تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و طلب.

ا**–2 –النمو العابر أو غير المستقر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية, و إنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة, عادة ما تكون خارجية, ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة و مواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، و يؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

ا**–3 النمو المخطط**: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين و بواقعية الخطط المرسومة, وفعالية التنفيذ و المتابعة, ويعد نموا ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد, و بالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.[38]

---

[36] بنابي فتيحة – " **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** " – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – تخصص اقتصاديات المالية والبنوك – جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس – 2008 – 2009 ص4.

[37] زين ريان – **اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي – مرجع سبق ذكره** ص 10.

[38] محي الدين حمداني – " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** " – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – فرع تخطيط – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2008 – 2009(ص – ص) (8 – 9). محي الدين حمداني – " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** " – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – فرع تخطيط – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2008 – 2009 محي الدين حمداني – " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** " – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – فرع تخطيط – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2008 – 2009 محي الدين حمداني – " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** " – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – فرع تخطيط – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2008 – 2009 محي الدين حمداني – " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** " – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – فرع تخطيط – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2008 – 2009 محي الدين حمداني – " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** " – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – فرع تخطيط – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2008 – 2009

ب- **خصائص النمو الاقتصادي:**

- لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها ، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح .
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لايحتاج إلى تدخل من جانب الدولة،خاصة في ضخ المزيد من الاستثمارات، أو التخطيط له.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع،بصورة أكثر تنظيما وسهولة.
- للنمو الاقتصادي أهمية بالغة في المحافظة على سلامة الأمن الوطني.[39]

الفرع الثالث : مقاييس النمو الاقتصادي

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي يعرف على انه ارتفاع المداخيل الوطنية، أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.[40]

إذ يمكن قياسه من خلال :

1 – الناتج الحقيقي: يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.[41]

[39] د – فاروق بن صالح – **"دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية "** – جامعة الملك عبد العزيز- جدة – ربيع الأول 1435 هـ (ص – ص) (329 -330).
[40] بيوض محمد العيد – **مرجع سبق ذكره** – ص 69.
[41] بنابي فتيحة – **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** – مرجع سبق ذكره (ص – ص)- (5 – 6).

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لان زيادة الدخل أو نقصه، قد يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر.

2 – الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3 – متوسط الدخل " الدخل الفردي ":يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية، هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:

طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

طريقة معدل النمو المركزي : يقيس معدل النمو السنوي في الدخل، كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.[42]

الفرع الرابع :محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي :

[42] جلال خشيب – **النمو الاقتصادي –" مفاهيم ونظريات "** – مرجع سبق ذكره – ص 11.

1. **كمية ونوعية الموارد البشرية:** نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن :

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، وكلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي ،أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان ، فان الدخل الفردي الحقيقي لايتغير .[43]

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار،فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل ، تؤثر على إنتاجية العمل ، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي ،وهذه الأخيرة (إنتاجية العمل)

تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها :

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل "معدل ساعات العمل في الأسبوع".
- ✓ كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- ✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.
- ✓ درجة التنظيم، والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.[44]

[43] حربي محمد موسى عريقات – **مبادئ الاقتصاد الكلي** – دار البداية للنشر والتوزيع –كلية العلوم الإدارية والمالية – جامعة البترا – عمان الطبعة الأولى 2014 ص 354.

[44] بنابي فتيحة – **مرجع سابق** ص 6.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعة::

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية ، كدرجة خصوبة التربة،وفرة المعادن ،المياه وغيرها،هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل .

3- تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية **مثل:** طرق المواصلات، الجسور المدارس وغيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي :

- توقعات الأرباح
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، **فالمادي** يتمثل في المصانع، الآلات، والمكائن والمعدات، وخزين المواد الخام وغيرها، [45] أما **البشري** فيتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب، الصحة.

4- معدل التقدم التقني:

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات، ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة، وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

5-**عوامل بيئية** : النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئية مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية ،اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة .

[45] جابر احمد بسيوني – محمد محمود مهدلي – " **التنمية الاقتصادية – مفاهيم، نظريات، تطبيقات**" – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية – الطبعة الأولى 2012 ص56 .

6- **التخصص والإنتاج الواسع** :هو الذي دعا إليه ادم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776)فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية، ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.[46]

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين،[47] والكتاب في البلدان المتقدمة والنامية ولذلك كان من الضروري اعطاءتعريف محدد ومقبول، حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذه البلدان ، أو ذلك في مضمار التنمية الاقتصادية ، وقد اختلفت تعار يف التنمية بين الاقتصاديين ومن بينها:

الفرع الأول:تعريف التنمية الاقتصادية

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون ورجال البحث العلمي على تعريف موحد للتنمية ، لكن رغم ذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف التي جاءوا بها محاولين إيجاد قاسم مشترك لهذه التعاريف :

- **عرف الاقتصاديون التنمية** بأنها :"عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من زيادة عدد السكان ".[48]
- **وتعرف التنمية الاقتصادية** أيضا:"عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة، أي أن عملية التنمية هي عملية إرادية تهدف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي العام والفردي لفترة طويلة."

---

[46] بنابي فتيحة – **نفس المرجع السابق** – ص 9 .

[47] جابر احمد بسيوني – محمد محمود مهدلي – **التنمية الاقتصادية " مفاهيم، نظريات، تطبيقات"** – نفس المرجع السابق – ص 39 .

[48] جمعون نوال – **"دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية "**– رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2004 -2005 –ص 18.

❖ ويرى **مدحت العقاد** أن **التنمية الاقتصادية** هي: " العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية ليتحقق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".

❖ ويعرف **رمزي إبراهيم سلامة التنمية الاقتصادية** بأنها : " عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية ، والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب ، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما " .[49]

وبذلك توصف التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع، بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفاعلية، فتكون بذلك تحقق **مطلبين** هما:

✓ تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء مختلف أنشطتها لإدارة حياتها .

✓ تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية، باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات

❖ كما **يعرفها البعض الآخر**: " العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي ".[50]

❖ **فالتنمية** هي تلك السياسة طويلة الأجل الرامية إلى التطور والتغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية ، الاجتماعية ، التنظيمية ، والفكرية ، من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراده .

ومن خلال التنسيق بين هذه التعريفات، يمكن **تعريف التنمية الاقتصادية** على أنها:

❖ التحديث الشامل والبنّاء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان توازن، هذا النمو وتواصله، لفترة طويلة من الزمن من اجل تلبية حاجات الأفراد، وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الأضرار بالبيئة أو الموارد.[51]

---

[49] محي الدين حمداني – **"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "– نفس المرجع السابق** ص 14 .

[50] خروبي عبد المالك – **"اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي"** – دراسة حالة الجزائر – **" دراسة قياسية "–** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة د – مولاي الطاهر – سعيدة – السنة 2014 -2015 – ص 71 .

[51] بيوض محمد العيد – **مرجع سابق** ص 71 .

وعليه فان التنمية الاقتصادية:

- ❖ هي عملية مقصودة ومخططة، تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة، لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فان التنمية اشمل واعم من النمو، إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير، وان التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا أيضا.[52]

الفرع الثاني:عناصر التنمية الاقتصادية

وفقا للتعاريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عددٍ من العناصر أهمها :

1- **الشمولية:**فالتنمية هي تغيُّر شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي،ولكن أيضًا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي الأخلاقي.وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية .[53]

وتأكيداً لشمولية التنمية،يشير شوم بيتر إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود،لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللا توازن السابق ،بينما ينصرف النمو إلى التغير البطئ على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان، ومعدل نمو الادخار .

2- **حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة من الزمن** مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

3- **حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة:**إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحوٍ أكثر عدالة في المجتمع ،وأن يستطيع المجتمع من خلالها تحقيق إشباعا لحاجاته الضرورية ،وبهذا فالتنمية لاتتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج ،ولكنها تتضمَّن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة ،لأكبر نسبة من السكان،بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

---

[52] جابر احمد بسيوني – محمد محمود مهدلي – **مرجع سابق** – ص 44 .

[53] حروبي عبد المالك – " **اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي** " – **مرجع سابق** – ص 44.

4- **ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد**،لان الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوي الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات إن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة:سوء التغذية،ارتفاع معدل الأمية،سوء الحالة الصحية.

5- **تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية**، بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع ،وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.[54]

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

هناك الكثير من الخلط وعدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حين لكل واحد مفهومه الخاص، حيث يشير العديد من الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية، [55]التي تهتم بتحسين مستوى المعيشة خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية، واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية الأمنية،أي إنها مجموعة الخطط الهادفة لبعث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ،أما النمو فيركز على الإنتاج والإنتاجية،أي التغيير في معدل النمو والمعدل الإجمالي .

إضافة إلى ذلك فان **النمو الاقتصادي** يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الصافي، بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.[56]

ويؤكد البروفسور " **Bonne**"بان التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه، والتنظيم، والقيادة، لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.[57]

ويقول **بونيه** :"إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة،وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ،في حين التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالا وواعيا،أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة ، على عكس النمو الاقتصادي فان التنمية تنطوي على تغيرات في

---

[54] محي الدين حمداني- " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** " – **مرجع سابق** – ص5 .

[55] زير ريان – " **اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** " – **مرجع سابق** – ص 7.

[56] حربي محمد موسى عريقات – " **مبادئ الاقتصاد الكلي** " – مرجع سابق – ص 347 .

[57] جابر احمد بسيوني – محمد محمود مهدلي – **التنمية الاقتصادية " مفاهيم، نظريات، تطبيقات"** – ص 44 .

هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج ،وتغير في نوعية السلع والخدمات ،وهذا يعني إجراء مجموعة من التعديلات الهيكلية في بنيات المجتمع ".[58]

ومما سبق فان التنمية الاقتصادية تنطوي على كل العناصر التي يحتويها النمو الاقتصادي، والتي تم ذكرها سابقا، بالإضافة إلى انفرادها ببعض العناصر الأخرى:

- ❖ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- ❖ تكون الزيادة ممتدة على المدى الطويل.
- ❖ تحسن توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
- ❖ الاهتمام بتحسين نوعية السلع والخدمات.[59]

ومنه يمكن القول بان المفهوم الواسع للتنمية لا يقلل من شان النمو الاقتصادي أو يهمشه، بل هو عنصر رئيسي من عناصرها.[60]

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

[58] بودخدخ كريم – **"سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي " – مرجع سابق** – ص 67 .
[59] خروبي عبد المالك – **" اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي " – مرجع سابق** – ص 45 – 46 .
[60] زير ريان– **مرجع سابق** – ص 7 .

والجدول رقم1": يمثل الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شانها إحداث تغير هيكلي للمجتمع.	• عملية مقصودة"مخططة "، تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
• يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	• تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
• لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	• تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
• لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	• تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مراجع سابقة.

المطلب الثالث:أهداف وعوائق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول:أهداف التنمية الاقتصادية.

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، غير أن هناك أهدافا أساسية ومشتركة، تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

تحقيق تقدم اقتصادي حيث يتمثل في:

- زيادة الدخل القومي الحقيقي.[61]

[61] حربي محمد موسى عريقات – **"مبادئ الاقتصاد الكلي "** – **مرجع سابق** – ص 348 .

- عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول.
- بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة.
- رفع مستوى المعيشة.[62]
- ا لقضاء على التبعية بكل أشكالها.
- توفير الخدمات الاجتماعية(الصحة، التعليم، السكن).
- تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة.
- الإسهام في الحضارة الإنسانية و أخذ المكان اللائق بين الأمم.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي.

الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية.

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها ،وهذه العقبات متنوعة ومتباينة، فمنها ماهو خارجي ،وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:

- العقبات الاقتصادية "العقبات الداخلية"
- العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية.
- العقبات التكنولوجية والتنظيمية (العقبات الخارجية).

وفيما يلي سوف نقدم شرح مختصر لكل قسم على حدى:

أولا: العقبات الاقتصادية"العقبات الداخلية"

توجد عقبات اقتصادية عديدة ومتنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية:

[62] حربي محمد موسى عريقات – **مرجع سابق** – ص 349.

- انتشار الفقر والمرض والجهل البلدان النامية ،مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.[63]
- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية.
- وجود الثنائية الاقتصادية (الاقتصاد المزدوج:قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني)،في العديد من البلدان النامية.
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية.
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج"طرق، مباني، طاقة".
- قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

ثانيا:العقبات السياسية والاجتماعية.

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية،يوجد العامل السياسي لان عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية،وهو حال البلدان النامية ،وعليه فان اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقراراً سياسيا في الدولة ، حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية .

أما بالنسبة **للعقبات الاجتماعية** التي تعرقل مسار التنمية، فيمكن إدراجها في النقاط التالية:

الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد أن هذه الأخيرة اقل من الحجم السكاني، وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة، وتتسع فيها فجوة التمويل.

ضعف التعليم والتدريب ،وندرة المهارات الفنية والإدارية ، وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعداً النشاط الإنتاجي .

عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

ثالثا:العقبات التكنولوجية والتنظيمية.

[63] جمعون نوال – **نفس المرجع السابق** – ص 36 .

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق وتعاون مكثف بين القطاع العام والقطاع الخاص ، إذ يشكلان أساس اقتصاد الدولة ، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من اجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، [64] وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة، والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي، حتى يتسنى له مواكبة التقدم

وعليه فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة، بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لان استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية بل سيشكل عقبة أمامها.

أما **العقبات الخارجية** التي تعيق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنها : العقبات المرتبطة بالظروف الدولية ، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها ، ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري (أسعار السلع وتدهور شروط التجارة)، بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين البلدان النامية وبشكل خاص التجاري منه .

المبحث الثاني:قياس الأداء الاقتصادي.

تصف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية ،كالدخل السنوي للفرد ، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (**GNP**)، كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون ،أو تقدم على شكل نسب فيما بينها ، كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات ، وابرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي (**GNP**)أو(**GDP**)الكلي أو للفرد.[65]

[64] جمعون نوال – **مرجع سابق** – ص 37.

[65] احمد عارف العساف – محمود حسين الوادي – " **التخطيط والتنمة الاقتصادية** " – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان – الطبعة الأولى 2011 – ص 52 .

المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول مؤشرات الأداء الاقتصادي.

يهدف الاقتصاد الكلي إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي في مجموعه ، ويتركز ذلك حول دراسة القوى التي تؤثر في مستوى الأداء الكلي للاقتصاد ، فضلا عن دراسة المتغيرات التي تؤثر في مستوى هذا الأداء ، ويهدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق عدة أهداف منها ارتفاع مستوى الناتج القومي ، والذي يمكن تعريفه كما يلي :

الفرع الأول:مفاهيم أساسية حول الناتج القومي.

يركز الاقتصاد الكلي على الدخل القومي وتوزيعه ونموه، باعتباره خير مقياس للنشاط الاقتصادي القومي.

الناتج القومي:

يعرف الناتج القومي: على انه مجموع السلع والخدمات التي ينتجها أفراد المجتمع، خلال فترة زمنية محددة، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ويحملون جنسية ذلك البلد سواء أقاموا فيه أم لا. [66]

الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product)

يعرف الناتج القومي الإجمالي على انه عبارة عن قيمة السلع المنتجة، والخدمات المباعة

" السلع والخدمات النهائية" في السوق " القيمة السوقية"، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، وبعبارة أخرى يمكن أن يعرف على انه عبارة عن مجموع المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عوامل الإنتاج، والتي تمثل الأجور للعمال والريع للأرض والفائدة

لرأس المال والربح للمنظم.[67]

التعريف الثاني : مجموع القيم الإجمالية بسعر السوق لإنتاج السلع من البضائع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة لعوامل الإنتاج من المقيمين في الوطن خلال فترة من الزمن عادة سنة .

---

[66] نداء محمد الصوص - " **الاقتصاد الكلي** " – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – الطبعة الأولى 2007 – ص 13 .

[67] حربي محمد موسى عريقات – **مرجع سابق** – ص 76.

ويعطى بالعلاقة التالية :

الناتج القومي الإجمالي =إجمالي الناتج المحلي +(ما أنتجه المواطنين بالخارج – ما أنتجه الأجانب في الداخل).[68]

2- **الناتج المحلي الإجمالي**: توجد عدة تعريفات للناتج المحلي الإجمالي وهي:

التعريف الأول: وهو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين، وخلال السنة عادة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد، بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا مواطني **البلد أم** من الأجانب، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي، يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.[69]

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج المحمولة للداخل.

التعريف الثاني: هو الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية داخل الحدود الجغرافية "الإقليمية "للبلد.

لذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يركز على مكان الإنتاج ، والذي يجب أن يكون داخل حدود البلد، بغض النظر عن جنسية أصحاب عناصر الإنتاج الذين ساهموا في ذلك الناتج، أي سواء كانوا وطنيين يحملون جنسية البلد أم كانوا أجانب لا يحملون جنسية ذلك البلد.

3 – الناتج المحلي الصافي: (NDP)

ويعرف على انه مجموع السلع والخدمات النهائية المحققة خلال فترة زمنية، بعد استبعاد اهتلاك رأس المال فهو يعبر عن الإنتاج الفعلي الصافي بمعنى :[70]

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي – مجموع مخصصات.

---

[68] مصطفى يوسف كافي – " **الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات** " – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – الطبعة الأولى – 2014- ص 37 .

[69] محمود حسين الوادي – احمد عارف العساف – "**الاقتصاد الكلي** " – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان – الأردن – الطبعة الأولى 2009 – ص 38 .

[70] سحنون فاروق – " **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر** " – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف – السنة 2009 – 2010 – ص 86 .

الناتج القومي الصافي (NNP): وهو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروح منه اهتلاك رأس المال بمعنى:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – مخصصات الاهتلاك.[71]

الفرع الثاني: مفاهيم حول الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي من المفاهيم الاقتصادية الهامة والشائعة، والتي عادة يتناولها المختصون وغير المختصين بالدراسة والمناقشة، [72] فقد اختلفت وتعددت تعاريفه ونذكر منها ما يلي :

- **يعرف الدخل القومي** بأنه : مجموع عوائد عوامل الإنتاج التي يحصل عليها المواطنون مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.[73]
- **ويعرف أيضا بأنه** عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال سنة.[74]
- ويعرفه **مارشال Marshal** بأنه "عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية، بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية".[75]

الدخل القومي =الناتج القومي الإجمالي- الاهتلاكات – الضرائب غير المباشرة .

الدخل الشخصي:Personal Income)

يعرف الدخل الشخصي:على انه كافة المبالغ النقدية التي يحصل عليها الأفراد بغض النظر إذا كان مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج أو من أي تحويلات قبل استقطاع الضرائب المباشرة على الدخل .

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن مجموع الدخول المحققة من العملية الإنتاجية داخليا.

---

[71] سحنون فاروق – **نفس المرجع السابق** – ص86 .

[72] محمود حسين الوادي – احمد عارف العساف – **مرجع سابق** – ص 31 .

[73] مصطفى يوسف كافي – **مرجع سابق** – ص 39 .

[74] محمد فوزي أبو السعود – " **مبادئ الاقتصاد الكلي** " – مكتبة الوفاء القانونية – جامعة الإسكندرية – الطبعة الأولى 2014 ص 49 .

[75] حربي محمد موسى عريقات – **مرجع سابق** – ص 79.

الدخل الشخصي = الدخل القومي – الاقتطاعات الإلزامية + المساعدات .

الدخل الشخصي =الدخل الوطني –(ضرائب أرباح الشركات غير الموزعة +الضرائب على أرباح الشركات +اشتراكات التأمينات والمعاشات)+المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي.[76]

– الدخل المتاح:"الدخل الممكن التصرف فيه ".

يعرف الدخل المتاح بأنه:كافة المبالغ النقدية التي تخضع لتصرفات الأفراد فعلا، ويكون لهم حرية التصرف فيها بالإنفاق على الاستهلاك أو الادخار.وبالتالي فان :

الدخل المتاح =الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل).

الفرع الثالث:مفهوم التضخم وأنواعه.

أ- **تعريف التضخم** :بالرغم من وجود عدة تعريفات لظاهرة التضخم، إلا أن أكثرها شيوعا يتمثل في اعتبار التضخم " ارتفاع مستمر في مستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي، خلال فترة زمنية معينة .[77]

ويعرفه **كروتير** **Grouter** بأنه :"الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع".

واستنادا إلى **بيجو** تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول.[78]

ب- **أنواع التضخم**: وينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- **تضخم معتدل** : حيث يرتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعا محدودا، وبطريقة تدريجية إلى حد ما، ويترتب عليه انخفاضات طفيفة ومتتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر على كفاءة النظام النقدي في القيام

---

[76] محمد فوزي أبو السعود – " **مبادئ الاقتصاد الكلي**" – مرجع سابق – ص 54 .

[77] رمضان محمد مقلد – " **النظرية الاقتصادية الكلية** " – الإسكندرية – دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة 2013 ص 298.

[78] مصطفى يوسف كافي – **مرجع سابق** – ص 189 .

بوظائفه، وإذا استمر ارتفاع المستوى العام للاسعاربمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا أطلق عليه تضخم زاحف.

2- **تضخم سريع** : حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بدرجة وسرعة كبيرتين، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور سريع في قيمة العملة المحلية، وتصبح أسعار الفائدة الحقيقية سالبة (وهي الفرق بين أسعار الفائدة النقدية ومعدل التضخم)، ويترتب على هذا النوع من التضخم انخفاض معدلات الادخار.

3- **تضخم جامح**:حيث ترفع الأسعار بمعدلات سريعة جدا وكبيرة للغاية خلال فترة زمنية قصيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار قيمة العملة المحلية تماما، وفقدان الأفراد للثقة فيه، مما يؤدي بدوره إلى انهيار النظام النقدي في النهاية .[79]

الفرع الرابع:مفهوم البطالة

أ – تعريف البطالة:

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة وهما:**المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي**.

1- **المفهوم الرسمي للبطالة**: تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

2- **المفهوم العلمي للبطالة** :تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها :الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل ، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه .[80]

ب – أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى، ويمكن تلخيص هذه الأنواع كالآتي:

[79] رمضان محمد مقلد – " **النظرية الاقتصادية الكلية** " – **مرجع سابق** – ص 302.

[80] محمد فوزي أبو السعود – **مرجع سابق** – (ص- ص)- (258 – 261).

1 – البطالة الدورية أو العابرة:

وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، وهنا يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الصناعات التي لا يوجد طلب على منتجاتها، مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل آخر جديد.[81]

2 – البطالة الفنية:

تنشا هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع آخر أو صناعة أخرى، وهكذا خلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة خاصة، والسبب وراء ترك العمل من قبل بعض العاملين، يرجع إلى البحث عن أجور أو ظروف معيشية أفضل .

3 – البطالة الموسمية:

وهذا النوع من البطالة غالبا ما يكون رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية حيث يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة، بسبب الأحوال الجوية، ففي فصل الصيف مثلا يتعطل عمال المنسوجات الشتوية أي الملابس الشتوية، وقد تتعطل الصناعات النسيجية أي الملابس نتيجة لتغير الموضة .[82]

4 – البطالة المقنعة أو المستترة:

وهي ذلك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة، وهي البطالة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها، وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني:طرق قياس الأداء الاقتصادي

تعد دراسة المتغيرات القومية، سواء الناتج أو الدخل أو الإنفاق ذات أهمية كبيرة على المستويين النظري والتطبيقي، إذ إنها تعكس النتيجة الملموسة للنشاط الاقتصادي الذي مارسه المجتمع خلال فترة زمنية، كما

[81] حربي محمد موسى عريقات – **مرجع سابق** – ص 204.
[82] حربي محمد موسى عريقات – **مرجع سابق** – ص 205.

تستخدم للحكم على مدى نجاح السياسات التي تتبعها الحكومة، فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، ولذا تهتم معظم الدول بتقديم تقديرات صحيحة عن الحسابات القومية، وهناك عدة طرق لقياسها ونذكر منها :[83]

الفرع الأول: طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياس الناتج القومي بأربع طرق رئيسية وهي: **طريقة الناتج، طريقة الإنفاق، طريقة الدخل، طريقة القيمة المضافة.**

أ – طريقة الناتج النهائي:

وتقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا خلال العام، وتفاديا للازدواج الحسابي والتكرار، [84]فان الأرقام تتضمن فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة على أن يكون ذلك على أساس القيم

(الكمية × السعر)، وليس الكميات. كما تجب الإشارة إلى أن هناك عمليات غير سوقية، وهي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود، ووفقا لهذه الطريقة فان:[85]

الناتج القومي الإجمالي = مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي تدخل في إنتاج سلع أو خدمات أخرى خلال فترة التقدير.

ب – طريقة الإنفاق:

تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق (للقطاعات الاقتصادية الأربعة) اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية، أو تامة الصنع محليا لكل القطاعات الاقتصادية للدولة في العام، إذ يعرف **الإنفاق النهائي**

[83] محمد فوزي أبو السعود- **مرجع سابق** – ص 55.
[84] فاروق بن صالح – **مرجع سابق** – ص 34 .
[85] محمد فوزي أبو السعود – **مرجع سابق** – ص 39.

بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن " سنة ".[86]

أي أن:

الإنفاق الكلي الفعلي = الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري +الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج.

ب – 1– الإنفاق الاستهلاكي: وينقسم إلى قسمين وهما:

ب –1– أ– الإنفاق الاستهلاكي الخاص: ويشمل إنفاق كافة الأفراد والجماعات على شراء السلع والخدمات النهائية خلال السنة (لا يحتسب قيمة الإنفاق على السلع المستعملة ولا يحسب أيضا الإنفاق على شراء المساكن).[87]

ب –1– ب– الإنفاق الاستهلاكي الحكومي: يعرف بأنه عبارة عن الجاري الذي يقتطع من ميزانية الدولة لتغطية النفقات الإدارية اللازمة لتسيير أعمال الحكومة اليومية، والإنفاق على الرواتب والأجور والتعويضات، والإنفاق على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك الجاري " النفقات، الصيانة، وسائل النقل... الخ".

ويطرح منها ما تبيعه الحكومة من المواد إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي، والى المنتجين والمستهلكين، ويصنف هذا الإنفاق إلى:

- ❖ الإنفاق على الخدمات الحكومية العامة .
- ❖ الإنفاق على الدفاع .
- ❖ الإنفاق على الصحة.
- ❖ الإنفاق على الخدمات الاقتصادية.

[86] حربي محمد موسى عريقات – **مرجع سابق** – ص 92.
[87] مصطفى يوسف كافي – **مرجع سابق** – ص 81 .

❖ الضمان الاجتماعي والأعمال الاجتماعية.

ب – 2– الإنفاق الاستثماري : هو الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال ومنشات الأعمال والمنتجين ، ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ويتضمن :

الشراء النهائي للمعدات والآلات والأدوات.[88]

جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية.

التغير في المخزون، حيث أن الزيادة في المخزون في أي صورة يعتبر بمثابة إنفاق استثماري، والتغير في المخزون يقاس بالفرق بين مخزون آخر الفترة ومخزون أول الفترة، وقد تكون هذه القيمة موجبة عندما يكون مخزون آخر الفترة اكبر من مخزون أول الفترة والعكس صحيح.

ب –3 – الإنفاق الحكومي : ويمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات النهائية ، سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري يعامل على اعتباره إنفاقا نهائيا ، ومن ثم تدخل قيمته في تقديرات الإنفاق القومي ، وجدير بالذكر أن جزءا من الإنفاق الحكومي لا يكون مقابل شراء السلع والخدمات ، وإنما يمثل مدفوعات تحويلية كالمعاشات وإعانات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي ...الخ، وبالتالي فان هذه المدفوعات لا تدخل في تقديرات الإنفاق القومي.[89]

ب –4 – صافي التعامل مع الخارج " صافي الصادرات ".

تشمل الصادرات إجمالي المبيعات من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، بالإضافة إلى الهبات والمساعدات السلعية العينية إلى الخارج، أما الواردات فتشمل قيمة إجمالي المشتريات من السلع والخدمات من العالم الخارجي، بالإضافة إلى الهبات والمساعدات السلعية العينية من الخارج.

ويسمى الفرق بينهما بصافي الصادرات (الصادرات – الواردات)

وفي صورة شاملة يقاس حجم الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق كالأتي:

[88] فاروق بن صالح الخطيب – **مرجع سابق** – ص 35 .
[89] محمد فوزي أبو السعود – **مرجع سابق** – ص 59.

الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات.

ج – طريقة الدخل: هي عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، وهي عام، أي انه عبارة عن ريع وأجور وأرباح وفوائد، وسوف نتطرق إلى كل منها بالتفصيل كالتالي:[90]

1 – **الأجور والمرتبات:** تمثل دخل عنصر العمل وتشمل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل، مقابل خدماته الذهنية أو اليدوية من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية، [91]والهبات والمزايا المادية والعينية.

2 – **الأرباح:** وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية وتنقسم إلى: **دخل الملاك:** الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة.

أرباح الشركات: ربح شركات المساهمة والتي يتم توزيعها على المساهمين والأرباح المحتجزة "غير الموزعة"، وما يدفع للدولة كضرائب من الأرباح.

3 – **الريع أو الإيجار** : وهو العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد ، ويشمل إيجار الأراضي أو المساكن أو المحلات التجارية ، إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها ، وما يحصل عليه أيضا أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف " لم توضع ضمن الأجور والمرتبات لأنها تعتبر ملك لصاحبها كالمنزل فهو ملك له بالكامل.

4- **الفائدة:**وهي عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من المنشات الأعمال، أو البنوك نتيجة عملية الإقراض، ولا يدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي

---

[90] كبداني سيدي احمد – " **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر** " – دراسة تحليلية وقياسية " – أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير – جامعة أبي بكر بلقا يد – تلمسان – السنة 2012 – 2013 - ص 109 .

[91] حربي محمد موسى عريقات – **مرجع سابق** – ص 90.

تدفع بواسطة المستهلكين، ومنه فان الدخل القومي يعطي بالصيغة التالية:[92]

الدخل القومي = الأجور و المرتبات + الأرباح + الإيجار + الفوائد.

د – **طريقة القيمة المضافة**: تعرف القيمة المضافة بأنها: ذلك الارتفاع في القيمة الناتج

استعمال سلع ما في عملية الإنتاج".

وتعرف أيضا: مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على حدى إلى الناتج المحلي، بعد استبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات إنتاج من قيمة إنتاجها الكلي، خلال فترة تقدير الناتج المحلي للمجتمع.[93]

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات، أو المؤسسات، إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة : وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج ، وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة ، وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج ، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام ، حيث انه تبعا لهذه الطريقة فان :

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي .

---

[92] فاروق بن صالح – **مرجع سابق** – ص 38 .

[93] مصطفى سلمان – حسام داود – " **مبادئ الاقتصاد الكلي** " – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – ساحة الجامع الحسيني – عمان – الطبعة الأولى 2000 – ص 55 .

أي : أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي .[94]

الفرع الثاني: قياس معدل التضخم

يقاس معدل التضخم في أي مجتمع من خلال الأرقام القياسية للأسعار، سواء الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي، وفيما يلي سوف نبين أهم طرق احتساب كل منهما:

1 – المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي :

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، ويحسب بالطريقة التالية: [95]

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

وبشكل عام يعني الرقم القياسي المئوي مايلي :

1 – إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من (100) فهذا يعني أن الأسعار قد ارتفعت

2 – إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من (100) فهذا يعني أن الأسعار قد انخفضت.

[94] بودخدخ كريم – **"اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "** – **مرجع سابق** ص 75 .

[95] مصطفى يوسف كافي – **مرجع سابق** – ص، ص- 189 – 191.

3 – إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي (100) فهذا يعني أن الأسعار لم تتغير.

2 – الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

يمكن احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعدة طرق أهمها ما يلي:

أ – **الرقم القياسي البسيط**: وهو عبارة عن مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة وتسمى سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ب – الرقم القياسي المرجح:

ويحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس، وفق المعادلة التالية:[96]

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية) الأساس}} \times 100$$

ج – الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك :

[96] مصطفى يوسف كافي – **نفس المرجع السابق** – ص 211.

يستخدم في احتساب هذا الرقم الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية، ويسمى الاستهلاك مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس، [97] والذي يطلق عليه الاستهلاك الحقيقي، بموجب المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

الفرع الثالث: قياس البطالة

يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة، وهما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها كما يلي:

أ – المقياس الرسمي للبطالة :

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة . [98]

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

[97] مصطفى يوسف كافي – نفس المرجع السابق – ص 212.
[98] مصطفى يوسف كافي – **نفس المرجع السابق** – ص 218.

ويؤخذ هذا المقياس الرسمي للبطالة على انه يركز على البطالة الصريحة فقط، ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة. كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه .

ب – المقياس العلمي للبطالة :

وفقا لهذا المقياس ، فان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل ، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد اقل من الناتج المحتمل ، يكون معدل البطالة الفعلي اكبر من معدل البطالة الطبيعي ، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل ، أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها .[99]

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين ، يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة ، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع ، ومنه فان :

قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي = 95% (من قوة العمل الكلية).

الإنتاجية المتوسطة الفعلية

معدل البطالة = 1 – ——————————

الإنتاجية المتوسطة المحتملة

حجم البطالة = معدل البطالة × قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي.

وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كل أنواع البطالة في المجتمع، سواء كانت بطالة صريحة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة .[100]

[99] محمد فوزي أبو السعود – **نفس المرجع السابق** - 263.

[100] محمد فوزي أبو السعود – **مرجع سابق** – ص 264.

المطلب الثالث: الصعوبات والثغرات في تقدير الحسابات القومية

يمثل الناتج القومي الإجمالي حجر الزاوية وركن الأساس في قياس مستوى أداء الاقتصاد القومي وانجازه، وبالتالي قياس مستوى الرفاه العام الذي يتمتع به أفراد المجتمع، إلا أن هناك بعض الصعوبات أو الثغرات التي تصادفنا في هذا المجال، وبعبارة أخرى فان هناك بعض القيود أو التحفظات التي ترد على استعمال الناتج القومي الإجمالي بهذا الخصوص.

ويمكن إجمال هذه الصعوبات في المحاور التالية :

- عدم ثبات الأسعار أو عدم استقرارها
- ضرورة تجنب ازدواج القيد في حساب السلع الوسيطة
- احتساب كل العمليات الإنتاجية واستثناء كل العمليات غير الإنتاجية

الفرع الأول: مشكلة عدم ثبات أو استقرار الأسعار.

يمثل الناتج القومي القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية، والقيمة هي ناتج ضرب الكمية في السعر، وعليه إذا تغيرت الأسعار فان قيمة الناتج القومي سوف تتغير،[101] تبعا لذلك حتى ولو لم يحدث أي تغيير حقيقي في كمية السلع والخدمات المنتجة فعلا، حيث أن ظاهرة الأسعار تتغير باستمرار تبعا لقوى العرض والطلب في السوق، وكذلك تتغير كميات الإنتاج

من السلع والخدمات لأسباب مختلفة، وعليه فان هذه التغيرات في الأسعار وفي كميات الإنتاج تنعكس مباشرة على تقديرات قيم الناتج القومي، وتؤدي إلى تباينات واضحة، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى تقديرات حقيقية، ومعبرة عن منجزات الاقتصاد القومي، كما يصعب مقارنة هذه المنجزات من عام لآخر.[102]

ولتفادي هذه المشكلة فقد عمد الاقتصاديون إلى توحيد الأسعار المستخدمة في تقدير قيم الناتج القومي من سنة لأخرى، وهكذا فانه يصبح لدينا طريقتان لتقدير الناتج القومي مرة باستخدام الأسعار الجارية في السوق، والتي تتغير من سنة لأخرى، والثانية باستخدام أسعار ثابتة وموحدة لكل السنوات المراد تقديرها، ولتحقيق هذه

[101] مصطفى سلمان – حسام داود – **نفس المرجع السابق** – ص 64 .
[102] مصطفى سلمان – حسام داود – **نفس المرجع السابق** – ص 69 .

الغاية جرت العادة استعمال الأسعار السابقة أو متوسط الأسعار لعدة سنوات سابقة، ويشار إليها عادة بسنة الأساس أو أسعار الأساس. وقد ميز الاقتصاديون بين فكرة الدخل النقدي من الدخل الحقيقي فالدخل النقدي يمثل القيمة السوقية للإنتاج من السلع والخدمات المنتجة، خلال العام مقدرا بالأسعار الجارية أو أسعار السوق،[103] بينما الدخل الحقيقي يمثل القيمة السوقية من السلع والخدمات المنتجة خلال العام مقدرة بأسعار ثابتة هي أسعار سنة الأساس، ويمكن الوصول إلى الدخل الحقيقي عن طريق :

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

أما الرقم القياسي للأسعار هو الوسط الحسابي المرجح للأسعار في فترة زمنية معينة لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات.

الفرع الثاني: ضرورة تجنب ازدواج القيد في حساب السلع الوسيطة

لغرض الحصول على أرقام موضوعية عن قيم الناتج القومي الحقيقي، فانه يلزم مراعاة تجنب هذه المشكلة، ويمكن التغلب عليها بإحدى الطريقتين هما:

- ❖ احتساب القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية فقط.
- ❖ احتساب القيم المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، والتي تعكس بدورها عوائد عوامل الإنتاج.

الفرع الثالث: احتساب كل العمليات الإنتاجية واستثناء العمليات غير الإنتاجية

توجد في الحياة العملية الكثير من العمليات الإنتاجية التي لا تصل إلى السوق، وبالتالي لا تدخل قيمتها في حساب الناتج القومي، وبالمقابل فان هناك بعض العمليات السوقية غير الإنتاجية، والتي تصل إلى السوق ويجب استثناؤها من حساب الناتج القومي.

[103] مصطفى سلمان – حسام دواود – **مرجع سابق** – ص 70.

ومن الأمثلة على العمليات الإنتاجية غير السوقية، التي يجب أخذها في الاعتبار عند حساب قيمة الناتج القومي ما يلي:

- إيجارات البيوت والمنازل التي يسكنها مالكوها [104]
- المستهلكات الزراعية التي يستهلكها منتجوها
- خدمات ربات البيوت

أما بخصوص العمليات السوقية غير الإنتاجية، والتي يجب استثناؤها من قيمة الناتج القومي الإجمالي تكون كالآتي:

1 – عمليات مالية، وهذه بدورها تشمل ما يلي:

❖ **المدفوعات التحويلية**: ويقصد بالمدفوعات التي تحول من الحكومة إلى الأفراد دون أن تتضمن أي مشاركة في الإنتاج الحالي.

❖ **العمليات الخاصة**: مثل ملكيات الأسهم، والسندات، والأوراق المالية الأخرى.

2 – بيع السلع المستعملة

ومما سبق يمكن إيجاز مختلف الصعوبات السابقة في النقاط الأساسية التالية:

➢ نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية، ذلك أن الإحصائيات الرسمية لا تستطيع الإلمام بجميع السلع والخدمات.

➢ مشكلة ازدواجية الحساب، إذ أنه يتم حساب بعض المنتجات ولاسيما الوسيطة أكثر من مرة، مما يؤدي إلى تضخم في قيمة الدخل الوطني.

➢ صعوبة قياس المنتجات والخدمات التي يستهلكوها منتجوها، حيث لا تمر هذه السلع في السوق، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض قيمة الدخل الوطني.

➢ مشكلة حساب المدفوعات التحويلية، حيث يجب عدم إدراجها ضمن حساب الدخل الوطني.[105]

[104] مصطفى سلمان – حسام داود – **نفس المرجع السابق** – 71 .

- استبعاد الأنشطة الاقتصادية الخفية، ذلك أن هناك الكثير من العمليات لا يتم تسجيلها ضمن حساب الدخل الوطني، حيث أنها تتضمن إما أنشطة غير قانونية، أو عمليات تهرب ضريبي مع العلم أن هذه الأنشطة الخفية تنتج سلعا وخدمات قيمتها من يقومون بشرائها .
- عملية بيع وشراء السندات والأسهم لا تمثل سوى نقل لملكيتها، إذ أنها لا تمثل إنتاجا جديدا، وعليه يجب استثناء هذا النشاط من حساب الدخل، أما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص إلى آخر، فتعتبر خدمات جديدة، لذا يجب إدراجها في عملية الحساب.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين النظام المصرفي والأداء الاقتصادي

لقد حاولنا البحث عن النماذج والدراسات النظرية التي تفسر وتبحث عن طبيعة العلاقة الموجودة بين أداء النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث ارتكزنا في دراسة ذلك على بعض المقاربات والدراسات النظرية والتي تظهر كما يلي:

المطلب الأول: مساهمة النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية

1- الائتمان المصرفي للمشروعات وأهميته الاقتصادية

يمكن القول من الناحية العلمية أن الوظيفة الرئيسية للبنوك ذات شقين هما قبول الودائع المختلفة من المودعين، وتقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، ويتفرع من هذين الشقين خدمات كثيرة يؤديها البنك لكلا الفريقين لهما أهميتها القصوى في النظام الاقتصادي، بما يحقق للبنوك المساهمة في خلق الجو المناسب للتنمية،[106] وتطوير اقتصاديات البلاد، أما الشق الثاني من الوظيفة الرئيسية وهي منح القروض والسلفيات المختلفة أن يمنح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية، ونبادر بالقول أن المساهمة الأساسية للبنوك كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية للمجتمعات، وهي الائتمان البناء بالدرجة الأولى التي تتفق مع توفير الآمان لأموال المودعين، بما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره، فوظيفة منح الائتمان تعتبر من أهم واخطر وظائف البنوك، لاعتبارها نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية، لما لها من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي، كونها من أهم مصادر اشبع

---

[105] عبد الكريم بريشي – **" دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني "** – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011) – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية – جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان – السنة 2013 – 2014 – (ص – ص)، (140 – 142).

[106] عثماني محمد – ويس عائشة – **"دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية "– نفس المرجع السابق** – ص 42 .

الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة، [107]إذ تمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي، ذلك لان الأموال التي تمنحها التسهيلات الائتمانية ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة البنك برسم سياسة الائتمان، بما يحقق له حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب، وتقتضي السياسة الحكومية لتوظيف الأموال الملائمة بين ودائع البنوك من ناحية واستخداماتها، لهذه الودائع من ناحية أخرى خاصة من حيث نوع وحجم وآجال الودائع المتاحة لديها، وذلك بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية القومية، بالإضافة إلى الأغراض التمويلية العادية التي تقوم بها البنوك، وذلك أنها بحكم وظيفتها كوعاء المدخرات عليها إقراض هذه المدخرات المتاحة لديها وتوزيعها على مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة لدفع عملية النشاط الاقتصادي.

وللتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها مايلي:

- ❖ تقدم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية توفير احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية.[108]
- ❖ يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى أثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ...الخ.
- ❖ تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة، وذلك لتوفير الأموال اللازمة لقطاع الصناعة والزراعة، لما لها من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين، ورفع معدل نمو الصادرات، والحد من الاستيراد، وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار، بما يتناسب مع مراكزهم المالية، وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم بسهولة وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية.[109]

---

[107] حابس إيمان – **"دور التحليل المالي في منح القروض "**– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير – تخصص بنوك مالية –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – السنة 2010 – 2011 – ص 4 .

[108] عثماني محمد – ويس عائشة – **"دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية "– مرجع سابق** – ص 43.

[109] عثماني محمد – ويس عائشة – **" دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية" – نفس المرجع السابق** – ص 44.

- ❖ تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية أو الخارجية.
- ❖ المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في بنوك وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة، وشركات إنتاج الدواء والملابس والسياحة...الخ.

ولقد أثبتت التطورات الاقتصادية في البلدان المختلفة أن للنظام المصرفي دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية، وتأكدت هذه الأهمية من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات، أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية، وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفاعلية.

وبما أن الطلب على خدمات النظام المصرفي عموما هو طلب مشتق من حاجة التنمية الاقتصادية، ولهذا يمكن القول انه كلما اتسعت حدود التنمية، كلما زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، وهذا يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعملية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام على تحويل الأموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي إلى تلك القادرة على ذلك. [110]

[110] بطاهرعلي – "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** "– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تحليل اقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2005-2006- ص217.

المطلب الثاني: دور البنوك في التنمية الاقتصادية

يشكل النظام المصرفي بمختلف مؤسساته مع الأسواق المالية شكل الهيكل الائتماني والادخاري للاقتصاد الوطني، إلا انه يجب التأكيد بان البنك المركزي والبنوك التجارية يأتي ترتيبها في مقدمة مؤسسات الهيكل الائتماني، ضمن الاقتصاد لقدرة البنك المركزي على خلق النقود، وتنظيم الائتمان، ووضع السياسات الخاصة بتطوير النظام المالي عموما ولانفراد الثانية بالقدرة على خلق الائتمان ذات الأثر المباشر في عملية التنمية الاقتصادية.[111]

وفيما يلي سوف نقوم باستعراض دور كل من مؤسسات النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية.

1 – دور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية

تلعب البنوك المركزية دورا تنمويا أساسيا من خلال تمويلها المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، ومن خلال عملها على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، وقد اقتصرت الدراسات المنجزة على استعراض دور البنك المركزي في معظم الاقتصاديات، بالإضافة إلى مختلف الوظائف الأساسية التي يقوم بها ومن بينها وظيفة الرقابة على الائتمان، إذ تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويقوم بعملية إقراض البنوك التجارية، حيث يكون مستعدا دائما لمساعدتها في حالة تعرضها للعجز المالي أوعند الضرورة، ولهذا يعد البنك المركزي المقرض الأخير للنظام الائتماني.[112]

بالإضافة إلى دوره في تطوير النظام المالي يسبق دوره في الرقابة، وعادة ما تصنف أهداف البنوك المركزية إلى تكتيكية أو طارئة من اجل الاستقرار النقدي في الأجل القصير وأهداف إستراتيجية أو إنمائية في الأجل الطويل، وفي جميع الاقتصاديات يتم عرض الأهداف الطارئة، من خلال تشريعات تتعلق بالبنوك المركزية، في حين لا ترد الأهداف الإنمائية صراحة إلا في لوائح البنوك المركزية في الاقتصاديات النامية، بل يجب أن يكون الغرض الأساسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي، هو اخذ المبادرة في إقامة جهاز مالي سليم لعملية التنمية الاقتصادية، يتمثل في

---

[111] بطاهر علي – " **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**" – **نفس المرجع السابق** – ص 232 .

[112] حورية حمي – " **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها** " – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري – قسنطينة – السنة 2005 – 2006 – ص 42 .

إقامة سوق نقدية وسوق مالية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية،[113] وإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي، وتشريع سياسة نقدية وائتمانية، وضمان سياسة لأسعار الفائدة تضمن التمويل المستمر لعملية التنمية الاقتصادية.

وبإقامة هذا الجهاز المالي السليم والمتفق مع المتطلبات التنموية يكون للبنك المركزي دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية.

2 – دور البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية:

تكتسي البنوك التجارية أهمية بالغة ومركزية في الاقتصاد الوطني، واهم ما يلاحظ على نشاطها أنها توفر جزء مهم من أدوات الدفع للاقتصاد، وهي تتداول يوميا كتلة نقدية كبيرة من الأموال السائلة وتزود الأفراد والقطاعات الاقتصادية، بمقادير من العملة والقروض التي تحتاجها كما تحتفظ بجزء من الدين العام الداخلي، لذلك فان سلامة عملياتها وصحة سياستها تعد من المتطلبات الضرورية لسلامة اشتغال الاقتصاد نفسه وديمومة استقراره وإمكانية تحقيق أغراضه،[114] وقد احتل الإقراض الذي تقدمه البنوك التجارية دورا هاما ومتزايدا في عملية التنمية في سائر النظم الاقتصادية، لاتساع نطاق قدرتها على خلق النقود، ولهذا فان حجم القروض المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية إلى قطاعات الاقتصاد الوطني، تؤثر تأثيرا محسوسا على عملية التنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى الدور التنموي الذي تلعبه البنوك التجارية، يكمن في قدرة البنوك على خلق الائتمان " نقود الودائع"، يعني أن قدرتها على التمويل لا تتحدد فقط، بحجم ما يوضع لديها من ودائع حقيقية " ودائع"، بل تتحدد كذلك بالودائع الثانوية التي تخلقها والمسماة بالودائع المشتقة، والتي تتولد نتيجة قيام البنوك التجارية بوظيفتي قبول الودائع والإقراض منها.[115]

نستخلص مما سبق أن للبنوك التجارية دورا في عملية التنمية الاقتصادية، وهي تسعى للنهوض من اجل تعظيم أرباحها، ويفرض هذا الوضع على البنوك التجارية أن تمتلك نوعين من الموجودات ذات العائد وهي الاستثمارات والقروض، مع الملاحظة ان البنوك التجارية تتحرك من حيث و موجوداتها في الاتجاهات التالية، وذلك في المراحل المختلفة من الدورة الاقتصادية.

---

[113] عثماني محمد – ويس عائشة – **نفس المرجع السابق** – ص 45 .

[114] عبد المنعم السيد علي – " **اقتصاديات النقود والمصارف** "– العراق – مطابع جامعة الموصل – 1984 – **الجزء الأول** – ص ص 09 – 10 .

[115] عثماني محمد – ويس عائشة – **نفس المرجع السابق** – ص 46.

ففي مرحلة الانتعاش والتوسع الاقتصادي تتجه البنوك نحو موجودات على درجة عالية من المخاطر، ولكن ذات مردود عال مثل القروض وبعيدا عن الاستثمارات ذات المردود المحدود، ولكن المضمون نسبيا. [116]

أما في فترات الانكماش الاقتصادي، تحاول البنوك الابتعاد عن الموجودات ذات المخاطر العالية، متجهة نحو موجودات استثمارية أكثر ضمانا وأمنا وذات مخاطر اقل.

ومن الواضح أن هذه السياسة تهدف إلى تعظيم الأرباح وتجنب المخاطر قدر الإمكان، ويلاحظ أيضا أنها تسير في اتجاه دوري قد يتعارض مع اتجاهات البنك المركزي في الحد من التقلبات الدورية في الاقتصاد، ومهما يكن من أمر فان سعي البنوك التجارية لتنظيم محفظة موجوداتها لغرض تعظيم الأرباح لا يتحقق إلا من خلال قدرة وبراعة الإدارة فيها.

3 – دور البنوك المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية :

عادة ما تحجم البنوك التجارية عن استخدام مواردها في قروض طويلة الأجل، وتكتفي بالقروض قصيرة أو متوسطة الأجل، حيث لم تعد هي المؤسسات الوحيدة القادرة على إعطاء الوحدات الاقتصادية الراغبة في الإقراض. لذا ظهرت الحاجة إلى وجود نوع معين من البنوك ذات الطبيعة التخصصية، التي تتولى عملية الإقراض طويل الأجل، وتقوم بمنح الائتمان اللازم للقطاعات الاقتصادية، إذ تساهم بشكل واضح وجد فعال للنهوض بالاقتصاد نحو السير الحسن، وتحسين مستوى المردودية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، ومساهمتها في تكوين قيمة مضافة. [117]

---

[116] بطاهر علي –**"إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية "– نفس المرجع السابق** – ص، ص 236-237.

[117] صحراوي انتصار – **" مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري "** – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص بنوك –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – السنة 2014 – 2015 –ص 69.

فقد أصبحت هذه البنوك تقوم على مبدأ التخصص وتهتم بجانب تمويل الاستغلالي والاستثماري، مع الاعتماد على الوضعية المالية للمؤسسة، وقدرتها على التسديد إلى جانب تدخلها على مستوى السوق المالي عن طريق إصدار السندات.[118]

وتكمن أهميتها في عملية التنمية من خلال ارتباطها المباشر بتمويل النشاطات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العامل ونظرا لأهميتها، سميت هذه البنوك في كثير من الاقتصاديات ببنوك التنمية، إذ تتميز عن غيرها من البنوك، بأنها تعتمد في جزء كبير من مواردها على رأسمالها وعلى ما تصدره من سندات، تستحق الدفع بعد آجال طويلة، كما تعتمد اعتمادا كبيرا على القروض التي تحصل عليها من السوق المالية، ونظرا لما تواجهه هذه البنوك من نقص في الموارد المالية لمحدوديتها في قبول الودائع، فإنها غالبا ما تلجا إلى تقديم الائتمان القصير الأجل، وممارسة بعض العمليات المصرفية، التي تقوم بها البنوك التجارية، ورغم أن هناك اختلاف حول ممارسة البنوك المتخصصة لهذا النشاط، إلا أن هناك رأي آخر يدعو هذه البنوك إلى الدخول في ميدان التمويل قصير الأجل، وممارسة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، وقد تبنت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة هذا الاتجاه، واعتبرته من التطورات الهامة المتوقعة لنشاط البنوك المتخصصة خلال الثمانينات في غالبية الاقتصاديات .[119]

[118] جمعون نوال – **مرجع سابق** ص 101.

[119] بطاهر علي – **مرجع سابق** – ص،ص 239 -240.

المطلب الثالث: فاعلية الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية

مما لاشك أن للبنوك دور مؤثر في التنمية الاقتصادية لو توفرت فيه شروط معينة، باعتبار أن قدرة الجهاز المصرفي لا يحكمها فقط كفاءة العاملين به، رغم أهميتها بل تؤثر فيها أيضا عوامل خارجية تتعلق بعضها بالحجم والطلب، ويتعلق البعض الآخر بالسياسات الاقتصادية والتشريعات من ناحية أخرى ويكمن التأثير فيما يلي:

- إن إسهام الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية ينصرف إلى ما يمكن أن يؤديه من وظائف تبديل لعنصر التنظيم، فلا يقتصر دوره على قبول الودائع وتقديم الائتمان، وإنما يمتد إلى التعرف على فرص الاستثمار والمساهمة في دراستها، وتقديم جدواها، وتأسيس المشروعات والاشتراك في رؤوس الأموال، فضلا عن متابعة استخدام القروض.
- لا يكفي منهج التحليل الكمي لإلقاء الضوء على فاعلية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية، دون إتباع منهج التحليل الوظيفي لأعمال النظام المصرفي في ايطار التكوين الاقتصادي والسياسي العام، وهو ما أشار إليه " **كامرون**" في احد البحوث الحديثة التي استهدفت تقييم النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية على أساس تناول عنصر النشاط المالي تفضيلا على عناصر ناتج وطني فاتضح ما يلي:

- توجد علاقة متبادلة بين وظائف التنظيمات المصرفية وبين متغيرات التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يؤدي اتساع السوق إلى زيادة الطلب على القروض المصرفية، وفي نفس الوقت يترتب على منح الائتمان زيادة المعروض النقدي ومعروض سلعي، يؤدي إلى اتساع حجم السوق.
- إن ممارسة البنوك لوظيفتها في تنمية العملاء وعلى النحو السليم من شانه أن يؤثر في متغيرات التنمية، بينما لا تتأثر هذه الوظيفة بالمتغيرات المذكورة.
- وتتحدد فاعلية الجهاز المصرفي أيضا بمقدرته على جذب الكتلة النقدية باتجاه، حيث إذا كانت النقود خارج الجهاز المصرفي، فان البنك المركزي لا يستطيع خلق النقود، وهذا يدل على مدى ضعف الجهاز المصرفي، وتخلفه والعكس صحيح.

- لا يستطيع البنك المركزي التحكم في الاقتصاد، وبالتالي الحد من التضخم إذا كانت أغلبية الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي والعكس صحيح.[120]

المطلب الرابع: تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي " بعض المقاربات النظرية "

توجد هناك العديد من الأعمال التي أهملت وقللت من الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية في النشاط الاقتصادي، وبالتالي النمو الاقتصادي، حيث اعتبرت كوسيط مالي بسيط يكمن دوره فقط في تجميع الأموال وإعادة توزيعها.[121]

لكن ظهور النظريات المفسرة لسبب وجود المؤسسة البنكية، إضافة إلى التأثير الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في الأزمات الاقتصادية، جعل العديد من المفكرين يدرج هذه المؤسسة في التحاليل الاقتصادية المرتبطة بمعرفة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

فمن المفكرين من تطرق بطريقة غير مباشرة للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية في النمو الاقتصادي، ويوجد آخرون تطرقوا بصفة مباشرة للعلاقة التي يمكن أن تجمع بين البنوك والنمو، ولكن المشكل في هذه الدراسات يكمن في طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط البنك بالنمو.

علاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي " بعض الأعمال".

ذكر "**Levine**" (**1996**): خمس حجج يمكن لها أن تبين انه هناك علاقة موجبة وطردية بين النظام البنكي والنمو الاقتصادي.

النظام يسهل الحماية ضد الإخطار ويسمح بتقسيمها.

يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية.

---

[120] عثماني محمد – ويس عائشة – **مرجع سابق** – ص 49.

[121] قنوني حبيب – **"الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر"** – دراسة تجريبية- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تسيير –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان- السنة 2013 – 2014 – ص، ص ، 95 – 100.

يسمح بمراقبة ومتابعة جيدة للمسيرين والمؤسسات من طرف المساهمين.

يسمح بتحرك وتطوير الادخار المحلي.

يسهل تبادل السلع والخدمات.

أما دراسة "**Bencivenge**"و "**Smith**" (**1991**) : بينوا أن كل المشاريع ذات المردودية العالية تتطلب رؤوس أموال لآجال طويلة، لكن هذه العملية تتعارض مع رغبات المودعين الذين يفضلون أن تبقى ودائعهم قابلة للتحويل إلى سيولة، في أي وقت يريدون، خوفا من تعرضهم لمشكل نقص السيولة.

ففي غياب البنك، فان مشكل السيولة يدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى تمويل مشاريع ذات مرد ودية منخفضة، والتي تتطلب رؤوس أموال قصيرة الأجل، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على النمو.

وبوجود البنك القادر على تحويل المصادر المالية قصيرة الأجل " الودائع" إلى توظيفات طويلة الأجل " **القروض**"، أو تحويل الوسائل المالية ذات سيولة كبيرة إلى استثمارات غير سائلة، يمكن له التقليص من حدة هذه المشكلة " **مشكل السيولة**".

كما أن قيام البنك بتقديم خدمات إلى المودعين، وقدرته على المزج بين الأصول ذات السيولة المرتفعة والأخرى غير السائلة، وضمان مردود مستقل عن الوضعية الاقتصادية للمقترضين، بإمكانه أن يحسن من راحة المودعين، الأمر الذي يكون له تأثير ايجابي على النمو.

أما دراسة كل من "**Diamond**"(**1984**)، "**Boyd**"و "**Prescolt**"(**1986**)، "**Greenwood**"، "**Jovanovic**"(**1990**): بينوا أن وجود عدم تناظر المعلومات، والتكاليف المرتفعة لعملية التحويلات، تجعل من التوظيف الأمثل للمصادر المالية أمرا صعبا، إضافة إلى أن التكاليف المرتفعة الناجمة عن تحصيل المعلومات حول المشاريع بالنسبة للمستثمر، يدفع بالأعوان إلى خلق تجمعات مشتركة التمويل، أو تفويض هذه الأمور إلى مؤسسة ما، وهي في حقيقة الأمر المؤسسة البنكية، المصدر الأساسي للحصول على هذه المعلومات، كل هذه الأمور إلى توظيف امثل للموارد، مما يساهم في النمو الاقتصادي.

وأكد "**Schumpeter**"(**1935**): في كتابه على الدور المهم الذي يلعبه عامل البنك في التوظيف الأمثل للموارد، الأمر الذي يسمح للمنتج بالإبداع في وسائل الإنتاج، وهذه الفكرة وافقه كل من "**Gerschenkron**"، (**1962**)، "**Cameron**"(**1972**)اثر تطرقهم إلى التنمية الصناعية في القرن العشرين.

أما "**Townsend**"(**1979**)، "**Hellwig**"(**1985**): بينوا أن الأثر الايجابي للبنك على النمو يمر بوضع مراقبة صارمة للمساهمين على المسيرين والمؤسسات. الفكرة الجوهرية من وراء هذه الدراسة هي أن الوساطة البنكية يمكن لها ان تساهم في النمو عن طريق خفض تكاليف الحصول على المعلومات.[122]

أما "**MC Kinnon**"(**1973**):بين أن في حالة عدم وجود البنك، من الصعب تمويل مشاريع ذات تقنيات إنتاج فعالة، إضافة إلى ذلك، وبما أن الادخار يعد مصدر كل الاستثمارات، وان تراكم رأس المال هو مصدر النمو، أصبح من الضروري تطوير الوسائل التي من شانها زيادة جلب الادخار.[123]

أما "**Shaw**"(**1973**):اقر أن الوساطة البنكية هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي، لان عملية جمع الادخار من طرف شخص ما تكون ذات تكاليف باهظة وغير مطاقة، لكن هذه العملية تكون سهلة في حالة وجود وسيط بنكي.

Greenwood وSmith (**1995**):أوضحوا أن عملية تجميع الادخار تعدالاساسية في تمويل الاقتصاد، من خلال سماحها لتوسيع إمكانية الإنتاج، باستعمال طرق ذات تكنولوجيا عالية، الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى التخصص، وبالتالي ظهور أنواع كبيرة من السلع، ومنه يمكن القول أن الوساطة البنكية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

أما **Patrick**(**1966**):قدم استفسارا حول وجود علاقة سببية بين الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي، ففي هذه الحالة ميز المفكر بين مرحلتين في النمو الاقتصادي، الأولى هي أن الوساطة البنكية تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وهي مرحلة العرض الموجه، أين تسمح البنوك بتحويل رؤوس الأموال من قطاع قديم غير منتج نحو

[122] قنوني حبيب – **"الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر" – نفس المرجع السابق** – ص ص- (101- 103).
[123] قنوني حبيب – **"الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر "– مرجع سابق** – ص – 104.

قطاع حديث فعال، وتكون هذه التحويلات في حالة تصاعدية مع مراعاة مشكل الإفلاس، الذي يمكن آن تتعرض له هذه المؤسسة، ولكن بمجرد انتهاء هذه المرحلة اتجاه السببية ينعكس، وهي مرحلة الطلب المتتابع أين يصبح البنك غير مبال بالخدمات المطلوبة منه.[124]

[124] قنوني حبيب – " **الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر"– نفس المرجع السابق** – ص 105.

خاتمة الفصل الثاني

لقد ارتأينا من خلال هذا الفصل إلى استعراض كل من النمو والتنمية الاقتصادية، على اعتبار أن النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر يمثل هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول النامية عموما أكثر من البلدان المتقدمة، فان تحقيق النمو ليس بالأمر السهل، إذ هناك متطلبات أساسية وشروط مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل وبالمعدل المطلوب، ولعل من أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار، وتحقيق الزيادة في مستوى الناتج الوطني لإعطاء صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي.

وتبين لنا أيضا من خلال دراستنا أن التنمية الاقتصادية تشغل كل دول العالم، كما تتطلب مجهودات متعددة وممركزة على جميع المستويات، وهذا ما جعل الدول النامية عاجزة على تحقيق درجة معينة من التنمية الاقتصادية، إذ أنها تعاني من مختلف المشاريع الاستثمارية ونقص مواردها المحلية للتمويل.

ارتكزنا في هذا الفصل إلى إبراز دور ومساهمة النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، ودور مؤسساته وفاعليتها في منحه بما يتوافق مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، باعتبارها شكلا من أشكال الوساطة المالية في سوق الائتمان.

وهذا بالإضافة إلى بعض المقاربات النظرية التي جاءت في مجال دراسة العلاقة بين البنك والنمو، لتوضح الدور الايجابي والفعال الذي يمكن أن تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث

دور النظام المصرفي في رفع الأداء الاقتصادي –" دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس "–

تمهيد :

بعد تناولنا ودراستنا للفصلين السابقين الايطار المفاهيمي للقطاع المصرفي بشكل عام بما يتميز به من أنواع وخدمات مصرفية وهذا ما جعل الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، وهذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر. وقد عرف هذا القطاع إصلاحات عديدة منذ الاستقلال، لكن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة.

وبالنظر إلى ما تمليه المعطيات الاقتصادية والمالية الجديدة على المستويين الوطني والدولي ، فان هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة وعلى جميع المستويات .

فسنحاول من خلال هذا الفصل المقارنة بين القطاع المصرفي الجزائري ونظيره التونسي ومعرفة مدى تطور كل منهما في الاقتصاد بشكل عام وفي ظل الاوضاع الراهنة ، وذلك باستعمال التحليل والمقارنة ، ولهذا السبب قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين القائمين على التعرف على دور النظام المصرفي في رفع مستوى الأداء الاقتصادي أي دراسة مقارنة بين قطاع المصرفي الجزائري والتونسي وذلك بالتعرف على خصائص الاقتصاد لكل دولة.

المبحث الاول : دراسة حالة الجزائر:

يشكل القطاع المصرفي أداة أساسية لتدعيم النشاط الاقتصادي و الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

-دور النظام المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي :

يعتبر النظام المالي اساس عملية التنمية وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لاية دولة وعلى هذا الاساس تنبع امية هذا النظام من وظيفته باعتباره المجمع للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات فائض وتحويلها الى وحدات الاقتصادية ذات العجز ، وهو بهذا يحقق هدفين المساهمة في النمو الاقتصادي وتحقيق الارباح التي هي ضرورية لاستمرار عمل البنوك والوساطة المالية بالإضافة الى دوره في تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفئ لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة ،وهذا مايجعل من النظام المصرفي أداة هامة من ادوات الاستثمار تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، وبالتالي يكون النظام المصرفي حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي.

وقد اهتمت النظريات الاقتصادية الحديثة بالدور الذي يلعبه القطاع المالي في دفع النمو الاقتصادي ، وذلك بعكس النظريات الاقتصادية القديمة التي كانت تعتبر ان دور القطاع المالي هو دور محايد ، وربما يكون سلبيا احيانا.

– أعمال joseph shumuter (1911):

من اوائل الكتاب الذين تعرضوا لهذا الموضوع هو هذا الاقتصادي والذي اعتبر في تحليلاته ان النظام المالي وخاصة النظام البنكي جوهر عملية التنمية ، كما اعتبر ان البنك هو الشريك المفضل للمؤسسة وهو يمدها بالتمويل اللازم لمختلف أنشطتها الإنتاجية والإبداعية ، وان النظام البنكي يمثل قوة دفع النمو الاقتصادي، ويرى shumputer ان الخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات

1- رمضان محمد مقلد – " النظرية الاقتصادية الكلية " – الإسكندرية – دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة 2013،ص 15.

الوساطة المالية والتي تتلخص في جذب المدخرات وتوجيهها وتقييم المشروعات وتسهيل عملية التبادل هي خدمات مهمة لدفع النمو الاقتصادي[125].

2-أعمال Gurley و Shaw (1960):

وفي كتاب بعنوان " النقود في نظرية المال" يعبر عن اهمية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الافتصادي ،يرى كل منهما ان نظاما ماليا متنوعا ومتطورا يسمح بتخصيص الكفئ للموارد المالية ويؤدي الى النمو الاقتصادي.

وحسب هذان الاقتصاديان فان التطور النظام المالي يسمح بتركيز اكبر للادخار داخل النظام المالي ، ويزيد المنافسة بين الوسطاء الماليين ، بفضل التنوع للمؤسسات المالية ، وكل هذا يؤدي الى تخصيص الادخار نحو الاستثمار بطريقة مثالية بفضل السوق.

وبالاضافة الى هذه الأعمال ، فقد اهتم العديد من الاقتصاديين بدور القطاع المالي في عملية التنمية ، وخاصة تأثير العوامل المالية على النمو الاقتصادي ، ومن بين اهم هذه الأعمال وأكثرها تفصيلا هي أعمال كل من 1973Mckinnonو Shaw من خلال مدرسة ستانفورد ، وقد ركزا هذان الاقتصاديان على الدور الايجابي للقطاع المالي في النمو الاقتصادي ، كما أنهما أسسا لمنهج جديد لإصلاح الأنظمة المالية في البلدان النامية .

وبما ان شاو وماكينون وضعا فرضيات نموذجيهما انطلاقا من خصائص النظم المالية في الدول النامية والتي تتميز بتخلفها ، وباعتبار أن أعمالهما صيغت أساسا لتمكين الدول النامية من تطوير انظمتها المالية وإعطائها دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ، ولضرورة المنهجية علينا دراسة خصائص الاقتصاد وخصوصيات النظام المصرفي لكل من الجزائر وتونس .

125 رمضان محمد مقلد – " النظرية الاقتصادية الكلية " – الإسكندرية – دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة 2013،ص 15.

المطلب الأول: دراسة خصائص الجهاز المصرفي الجزائري واهم الإصلاحات فيه

1- لمحة عامة عن النظام المصرفي الجزائري :

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي وقائماً عل النظام الحر الليبرالي، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الاستقلال مثل البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية BAD؛ إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائم في شقّه الأول على النظام الرأسمالي وفي شقّه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966م.

وبداية من تلك السنة تأسست مجموعة من البنوك التجارية العمومية، وبعضها قام على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، فظهرت البنوك الآتية :

- البنك الوطني الجزائري BNA سنة 1966م.
- القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1967م.
- بنك الجزائر الخارجي BEA سنة 1967م.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982م.
- بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985م.

أُدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها : إصلاحات 1986 وإصلاحات 1988 ، لكن أهمها كانت إصلاحات 1990 وذلك بصدور قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90-10) والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

[1] كلثوم كبابي–" التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العلمي – دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– تخصص اقتصاد دولي –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الحاج لخضر – باتنة – السنة 2007-2008– ص 145.

وبموجب هذا القانون الأخير أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فُتحت السوق المصرفية الجزائرية –بموجب هذا القانون– أمام القطاع الخاص والأجنبي، إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون، والتي تمثلت في الأمر رقم 01-01 لسنة 2001م ثم الأمر رقم 03-11 لسنة 2003م.

وكنتيجة لهذا الانفتاح كان لزاماً على النظام المصرفي الجزائري أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي وأهمها مقررات لجنة بازل، فكان صدور التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 1991/08/14م المحدد لقواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليمة رقم 74-94 في 1994/11/29م والتي جاءت لتفصيل وتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق.

يبلغ مجموع البنوك التجارية المعتمدة بالجزائر 19 بنكاً، إضافة إلى 6 مؤسسات مالية ما بين بنوك أعمال واستثمار وشركات تأجير مالي [1]

1- موقع بنك الجزائر على شبكة الإنترنت www.bank-of-algeria.dz بتاريخ : 2006/01/14

2- نظرة موجزة عن الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري:

مر الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر بعدة مراحل، اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة. فبعد الاستقلال السياسي ورثت الجزائر جهازا مصرفيا متنوعا قائما على أساس النظام الليبرالي يخدم المصالح الفرنسية، وهذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز مصرفي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية ويضمن تمويله. وقد كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية ليتشكل بذلك الجهاز المصرفي الجزائري، واحتفظ هذا الأخير بهيكله كما هو إلى غاية بداية الثمانينات، أين أعيد النظر في تنظيمه ووظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المكثفة.

وتجدر الإشارة أن أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينات ما يلي:- ازدواجية النظام البنكي من قطاع بنكي وطني قائم عل أساس اشتراكي وسيطرة الدولة، وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي، وهذا حتى سنة 1966.

- احتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي.

- تهميش دور البنوك وتكليفها بدور إداري، حيث كانت مجرد مصدر للتدفقات النقدية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وتجسد محاولة إصلاح المنظومة المصرفية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر بتاريخ 1986/08/19 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد ترتب عن هذا القانون ما يلي:

- على المستوى المؤسساتي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة.

1-1- بطاهر علي – "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية "- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تحليل اقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2005-2006.

– على مستوى توزيع القرض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدى في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية.

كما أعطيت البنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها. وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية، فقد تم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل، بحيث توجه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية، كما نص نفس القانون على ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية، في حين تتكفل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتمويل مشاريع المؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا للإطار الذي يرسمه المخطط الوطني للقرض، وهذا بالاتجاه نحو مبادئ المردودية والربح في الجهاز المصرفي.

وبعدما اتضح أن قانون 12/86 غير ملائم للوضعية الاقتصادية، تواصلت الإصلاحات المالية، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989 بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها.

وبصدور القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض استكمالا للإصلاحات السابقة، تم إدخال تغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك، حيث تم إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية، وبذلك تكون البنوك العمومية قد تحصلت على نظام البنك الشامل.

كما نص نفس القانون على ضرورة إنشاء سوق مالية وتطوير السوق النقدية وتوسيع عملياتها، الشيء الذي يسمح للبنوك بتسوية ولو جزء من سيولتها عن طريق تدخلاتها في هذه السوق، كما يمكننا ذكر أهم الإنجازات المحققة بعد إصلاحات 1990 في تحرير معدلات الفائدة على الودائع والقروض بشكل كامل، وذلك ابتداء من سنة 1996 مما أدى إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية

موجبة، كما تم تمويل الخزينة العمومية عبر آليات السوق من خلال إصدار سندات الخزينة وبيعها عبر المؤسسات المالية والبنكية، وتم تطبيق عمليات السوق المفتوحة اعتبارا من ديسمبر 1996.

- في مجال نظام سعر الصرف، تمكنت الجزائر من تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري من خلال تخفيضه تجاه العملات الأجنبية وبنسب مرتفعة خاصة سنة 1994، كما تحول نظام الصرف من النظام الثابت لسعر الصرف إلى نظام أكثر مرونة، وتمكنت البنوك من خلق سوق صرف أجنبي في ديسمبر 1995 فيما بينها، ويتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية.

- في مجال إعادة الهيكلة البنكية، باشرت السلطات العمومية في إعادة رسملة القطاع البنكي، وقدرت التكلفة الإجمالية لهذه العملية بنهاية سنة 2001 ما قيمته 15 مليار دولار، كما تمت إعادة هيكلة التخصص الوظيفي للبنوك كما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تم تحويله إلى بنك تجاري وكذا البنك الجزائري للتنمية.

وبالرغم من الإصلاحات العديدة التي مست القطاع المصرفي الجزائري، إلا أنه يجد نفسه اليوم أمام واقع متدهور لا يستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية.[1]

1- مقالة المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات-

3- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي:

ترتبط مقدرة المصارف على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة.

ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما: التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

3-1-التحديات الداخلية:

ومن أهمها ما يلي:

- صغر حجم البنوك:

على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.

- التركز في نصيب البنوك:

يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.

1-بطاهر علي – "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية "- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تحليل اقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2005-2006.ص18

– تجزئة النشاط البنكي:

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.

– هيكل ملكية البنوك:

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث أنه من بين 13 مصرف مرخص، تمتلك السلطات العمومية 8 بنوك وهي الأكبر حجما.

– ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:

تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين.

والقرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

1-نابي فتيحة – " السياسة النقدية والنمو الاقتصادي " – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – تخصص اقتصاديات المالية والبنوك – جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس – 2008 – 2009 .ص20

– القروض المتعثرة:

أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على آداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها.

– ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة:

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

– ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:

يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الإدخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

1-نابي فتيحة – " السياسة النقدية والنمو الاقتصادي " – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – تخصص اقتصاديات المالية والبنوك – جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس – 2008 – 2009.ص24.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 (بورصة حديثة وفتية)، وتتسم بقلة التعاملات، وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراء وبيعا، الربح وزيادة رأس المال.

وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية.

– قيود مالية، محاسبية وتنظيمية:

ومنها عدم ملاءمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك.[1]

بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي، بين مختلف المصالح مما يصعب من التنسيق والتعاون بين المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك خاصة بين الإطارات والعمال. كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

– قيود قانونية:

وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية

1- مقالة تشخيص الواقع وتحديات المستقبل

3-2-التحديات الخارجية:

تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد. ومن أبرز هذه التحديات نذكر:

- ظاهرة العولمة:

ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ويذكر أن لهذه الظاهرة إيجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية.غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية التي ستنجر عن هذه الظاهرة

ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل.

بالإضافة إلى تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة، كدعم البنوك الجزائرية لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية.

أمحمد عبد الكريم بوغزالة – "التطور المالي في البلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990- 2013- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ص35

4- ظاهرة اندماج الأسواق الدولية:

انتشرت هذه الظاهرة إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

- ظاهرة اندماج البنوك:

من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة.

- ظاهرة البنوك الإلكترونية:

تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة)، وحتى أيام العطل، ومن أي مكان، وبأي وسيلة كانت.[1]

[1] كلثوم كبابي-" التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العلمي – دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد دولي –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الحاج لخضر – باتنة – السنة 2007-2008- ص 145.

2- إصلاحات القطاع المصرفي لدولة للجزائر

2-1 إزالة القيود على الائتمان:

حيث تزامن التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة مع قيام البلدين بإصلاحات فيما تعلق بإزالة أو خفض الضوابط على الائتمان الموجه للقطاع الخاص، كإزالة الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلي و أسعار الفائدة التفضيلية، ثم بعد ذلك تمت إزالة أو تخفيف القيود على الحيازة الإجبارية لسندات الخزانة من قبل المؤسسات المصرفية.

2-2تطوير إدارة واستقلالية السياسة النقدية:

تم تعديل قوانين البنك المركزي في البلدين بقصد تعزيز مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي، ففي تونس عزز تعديل قانون البنك المركزي لعام 2006 بصورة واضحة استقلالية السياسة النقدية وكذلك صلاحيات الهيئة الرقابية، نفس الشيء بالنسبة للجزائر من خلال قانون النقد و القرض الذي أعادة للبنك المركزي مكانته و استقلاليته.

كذلك اعتماد السلطات النقدية على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، وذلك من خلال الاعتماد أكثر على سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم وسياسة الاحتياطي الإجباري، ففي الجزائر قام البنك المركزي في جانفي 2008 برفع نسبة الاحتياطي القانوني من 6.5 % إلى8% و ذلك من أجل امتصاص السيولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. أما تونس قامت بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني من 3.5 % إلى 7.5 % في ماي 2008 ، وذلك كجزء من السياسة النقدية الانكماشية لمواجهة التضخم وتخفيض السيولة المتزايدة في السوق النقدية.

2-3 تطوير النظم الرقابية للجهاز المصرفي:

تحسن الأداء العام لنظم الرقابة في البلدين، ففي تونس تم إحداث اللجنة الدائمة للتدقيق للبنك المركزي بتاريخ 21مارس2012، حيث تتمثل مهمتها في مساعدة مجلس الإدارة في مجالات تقييم

المعلومات المحاسبية و إدارة كل من المخاطر و منظومة الرقابة الداخلية و أنطة التدقيق الداخلي و الخارجي.[1]

أما في الجزائر واصلا كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر، في 2012 ، أعمال تعزيز وتدعيم الإجراءات التنظيمية والاحترازية في إطار مهمته الجديدة في مجال الاستقرار المالي، المنصوص عليها في الأمر رقم10-04 المؤرخ في 26أوت 2010، طور بنك الجزائر أدوات رقابة جديدة ترتكز على المخاطر تهدف على مطابقة الممارسات الدولية (لجنة بازل).

هو يرتكز على تقييم مؤشرات أداء و ملاءة المؤسسات و(SNB) * حيث تم إنشاء نظام التنقيط المصرفي و بالفعل ساهمت هذه الإجراءات على انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال مقارنة بالسابق. ففي الجزائر على سبيل المثال سجل خلال 2012 ، ثمانية وأربعون (48) حالة عدم احترام المعايير التنظيمية تخص ستة (06) مؤسسات خاضعة، منها 20,8 ٪ من طرف المصارف العمومية مقابل 18 ٪ في سنة 2011 ، و 41,7 ٪ من طرف المؤسسات المالية العمومية مقابل 20 ٪ في سنة 2011 و 37,5 ٪ من طرف المؤسسات المالية مقابل 36 ٪ في سنة2011.في حين لم تسجل المصارف الخاصة من جهتها أية مخالفة. [1]

1- تقرير البنك المركزي الجزائري،ص:152

الجدول1 :يوضح مسار التحرير المالي في الجزائر

	إجراءات التحرير المصرفي
الجزائر	- بدأ التحرير فعليا بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 سنة1990. - تم توجيه أسعار الفائدة للقطاع العام سنة 1990 و تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض تدريجيا خلال الفترة 1990-1995. -كانت نسبة الاحتياط الإلزامي 6.5 نهاية 2008 علما أنها كانت تعادل 3 فقط من ودائع البنوك بالعملة المحلية سنة 2011، و ذلك يهدف مواجهة الضغوط التضخمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مناخ اتسم بسيولة فائضة مرتفعة بالقطاع المالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري :

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة خصائص اقتصادية تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالشكل المطلوب او تكون حجر عثرة امامه ، لذلك ولمعرفة هذه الخصائص يجب التعرض الى بنية الاقتصاد الجزائري وطبيعة اداء هذا الاقتصاد.

1-: طبيعة الاقتصاد الجزائري:

ان القاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري تقتضي الى حقيقة لا جدال فيه كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات ، الذي يمثل الثلث الناتج الداخلي الخام pib وتقريبا ثلثي مداخيل الضريبية للدولةو97 % من ايرادات الصادرات ،و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الخمسة عشر عالميا في مجال الاحتياطات النفطية

الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة تحقق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي معتمدا في تمويلها على قطاع اقتصادي واحد ألا وهو القطاع النفطي ، ولكن ومع انهيار اسعار النفط خاصة في السنتين الاخيرتين دخلت البلاد في ازمة اقتصادية مادفع السلطة الى البحث عن مصادر وقطاعات اخرى بديلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ، ومن ابرز هذه القطاعات التي اضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي نظرا للامكانيات التي تحويها الجزائر في هذا القطاع وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف الى التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي

توا صل توسع النشاط الاقتصادي، في سنة 2015 ، على نفس وتيرة السنة الماضية،خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة. قدّ ر إجمالي الناتج الداخلي ب 16591.9مليار دينار 165,3مليار دولار. بلغ نمو إجمالي الناتج الداخلي حوالي 3,8 ٪، نفس وتيرة نمو السنة الماضية، بينما تراجع نموإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ب 0,7 نقطة مئوية ليبلغ 5بالمئة.

أخذا بعين الاعتبار النمو الديموغرافي المقدر ب 2,15 ٪، ارتفع إجمالي الناتج الداخلي للفرد ب 1,65 ٪، نفس وتيرة 2014. [1]

في 2015 ، توقف الانخفاض في التضخم المسجل في السنوات الماضية ليبلغ متوسط الوتيرة السنوية للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك 4,8 ٪ .كما تسارع تضخم أسعار الانتاج الصناعي بوتيرة بلغت 2,3 ٪، فاقت ضعف الوتيرة المسجلة في 2014.

قدر عدد البطالين ب 1,34 مليون في سنة2015 ، أي ما يعادل 11,2 ٪ من القوىالعاملة، في ارتفاع ب 0,6 نقطة مئوية .بلغ عدد الشباب الناشطون(الذين تتراوح أعمارهم بين 16و24 سنة)العاطلون عن العمل حوالي نصف مليون وارتفع معدل البطالة لهذه الفئة ب ٪ 4,7نقطة مئوية ليصل إلى29,9 أخيرا، ارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاحة من 5,0 ٪ في 2014 ليبلغ 37826 دينارا ، أي ما يعادل 2.1 مرة الدخل الوطني الادنى المضمون (18000 دينار منذ 1 جانفي 2012). [2]

[1] – رشام كهينة– " التجربة التونسية في مجال السياحة : واقع وأبعاد ورهانات"، الملتقى الوطني الأول" السياحة في الجزائر : الواقع والأفاق"، المركز الجامعي العقيد أكلي محند الحاج بالبويرة – ص 04.

2– التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

المطلب الثالث: الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الجزائر:

2 – 1 – فترة ما قبل الإصلاحات:

في حالة الجزائر وخلال فترة ماقبل الإصلاحات :اقتصاد عرف مراحل عديدة، ومن حيث النمو فقد كان النمو مرتبطا بإنشاء قاعدة مادية كثيفة تمتد إلي القطاعات الأخرى عن طريق الاعتماد المطلق على إيردات المحروقات ترتب عنها وجود معدلات عالية من الاستثمار، و عرف النمو معدلات ايجابية وصلت إلي 7% قبل 1986 ليتذبذب بعدها، إن الأطروحات التي كانت سائدة ارتبطت بطابع الدولة المسيرة وأدت إلي اختلالات خارجية ظهرت بعد ذلك تبين أن خصائص الاقتصاد الجزائري خلال هده المرحلة كانت على الشكل الأتي:

اقتصاد قائم علي الثنائية وشديد التبعية للخارج أحادي التصدير ريعي يتعرض لافرزات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط. [1]

2 – 2 – فترة أثناء الإصلاحات:

* في حالة الجزائر تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995 ، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا 3,2 % سنة 1998 ، معدل النمو منذ1962 بلغ 1, 4 % وبمتوسط بلغ 1.14%خلال فترة الإصلاحات، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية.

– حاكمي بوحفص – " الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب تونس– " الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا – جامعة وهران – الجزائر – العدد السابع – ص 12.

2 – 3 – فترة ما بعد الإصلاحات:

-الجزائر بعد فترة من تطبيق الإصلاحات:

استدام النمو الايجابي منذ 1995 إلى2008 ب4% ،الاقتصاد مستقر من حيث اطار الاقتصاد الكلي،وفر مقاومة اكبر للصدمات وتجنب اختلالات1986

•إن النتائج لها علاقة بأسعار النفط ، و استراتيجيه النمو تعتمد علي دعم النمو من خارج الميزانية الخطتين الخماسين

-إستراتيجية النمو المحلية:

-إستراتيجية دعم النمو في الجزائر :

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعي إلي دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد كبقية تونس والمغرب (إلي صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال2001-2004 ثم برنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلي الاقتصاد بهدف تدعيم النمو2005-2009 الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل علي دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فان هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل علي مدار عشرة سنوات من الأزمة، والي تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فان الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[1]

1- حاكمي بوحفص – نفس المرجع السابق – ص 16

أهم القطاعات المميزة للاقتصاد

مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري:

1- الامكانيات السياحية:

من أجل جعل السياحة تلعب دورها كاملا لابد من توفر جملة من الإمكانيات تتراوح بين إمكانيات طبيعية ، وتتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية و أماكن الراحة و الترفيه ، الجبال ، و الشواطئ ، والغابات والصحاري ، و الينابيع والحمامات الطبيعية ، هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية و المعمارية و الدينية والصناعات التقليدية ،وكذلك العادات و التقاليد و الفنون الشعبية المختلفة.أما الإمكانيات المادية فتتجسد في البنية التحتية كهياكل الاستقبال و وسائل النقل ، المطارات،الطرق و الموانئ و السكك الحديدية و وسائل الاتصال ، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة ، إذ أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير السياحة ، حيث تعمل على توفير سهولة الحركة و ربح الوقت و الجهد و بالتالي توفير الراحة ، و أخيرا الإمكانيات المؤسساتية إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات القائمة عليه ، من آليات تنفيذ إستراتيجية السياحة الجزائرية ، و آخرين متعاملين في السوق السياحية ، و تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي

الإيرادات السياحية وعدد السياح :

نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2013) ،حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ: 86600 سائح إلى سنة 2013 اين وصل العدد إلى 2733000 11 :سائح، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى - :عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.

1-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

– والاوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة. أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح: 2301000 سائحا مسجلا تراجعا بـ 8,15 %عن سنة 2013 وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة:

الشكل3-1 : يوضح تدفق عدد السياح الى الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

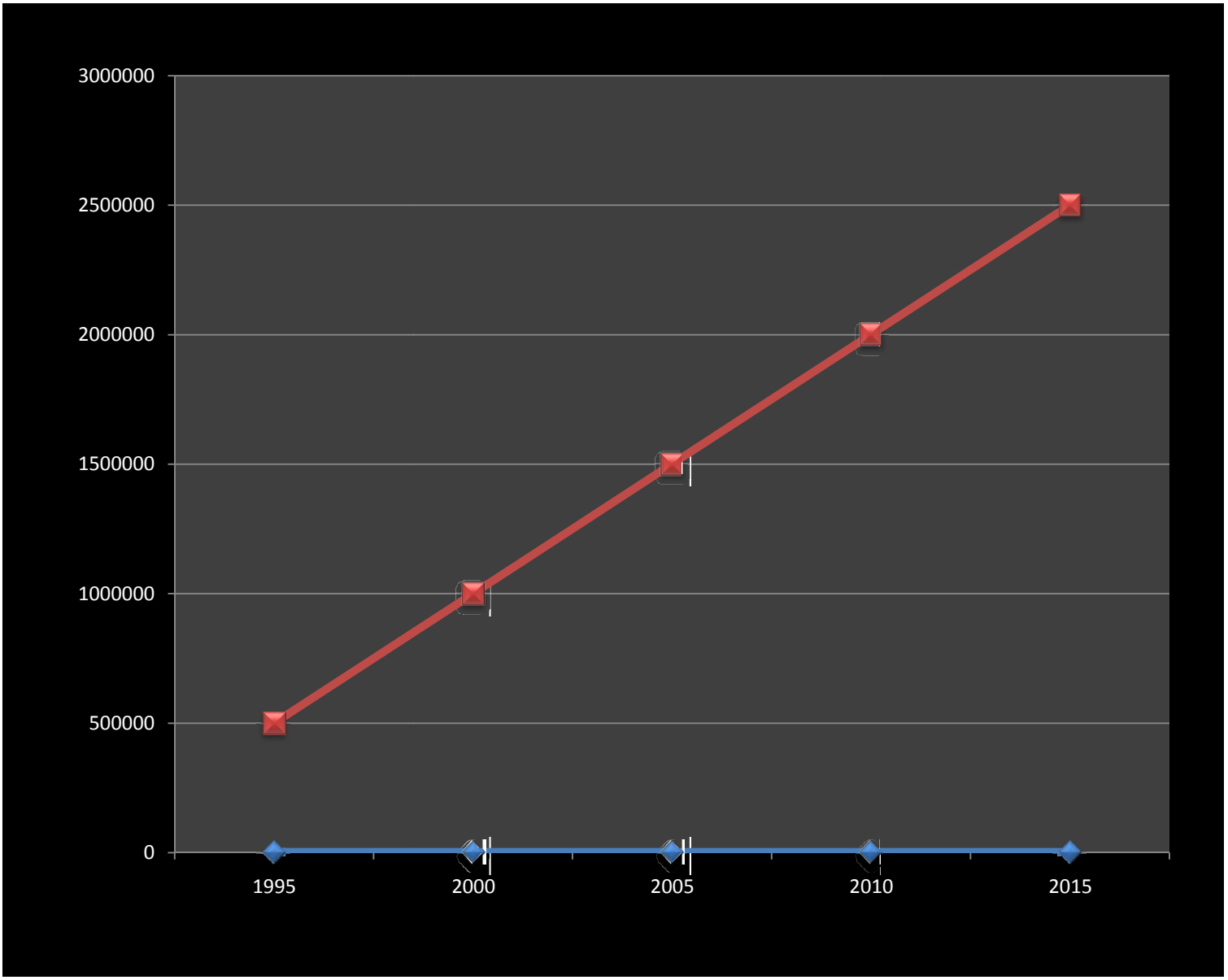

المصدر : من اعداد الطالبتين

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فقد بلغ متوسط اجمالي الايرادات السياحية خلال الفترة 2000-2014 حوالي 212.06 مليون دولار ، وسجلت سنة 2014انخفاضا في الايرادات السياحة بنحو 5,44 %عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر

2-المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الاجمالي:

يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي لم يتعدى4 ٪ خلال الفترة2000-2015 وهي نسبة ضئيلة جدا، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

3-الصناعــة:

عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2013 ليسجل نفس وتيرة سنة2011 بارتفاع قدره 4,1 ٪ في القيمة المضافة الصناعية (عمومية وخاصة)، وهو معدل تقريبامماثل لمتوسط معدل الأربعة عشر سنة الأخيرة(% 4,09) ، تراجع نمو الصناعة بنقطة مئوية 5,1 ٪ في سنة 2012 ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 6,7 ٪، وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة.

باستثناء فرع الصناعات المتنوعة وفرع صناعة الجلود والأحذية، اللذان انخفضت قيمتيهما المضافة، خاصة فيما يتعلق بالفرع الأول 7,8 ٪ و 0,5 ٪ على التوالي، حققت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجبة، لكن أغلبيتها أقل من تلك المسجلة في 2012 تجدر الإشارة إلى الركود المسجل في فرع الصناعات المتنوعة الذي سجل نموا سالبا للسنة الثالثة على التوالي وفقد 16,4 ٪ من قيمته المضافة خلال هذه الفترة .برزت أربعة فروع بتحقيقها نموا سنويا أعلى من4 ٪ :الصناعة الغذائية 7,0 ٪ الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية 5,5 ٪، الكيمياء 5,0 ٪،

وفرع الماء والطاقة 4,3 ٪ .تمثل هذه الفروع بمجملها 4,5 ٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، كما تساهم بنسبة 16,4 ٪ في نموه 16.4 % بنسبة 37,3 ٪ من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي، مُحفَزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب، المجر من جهته بالنمو القوي لواردات الحبوب والتوسع في الإنتاج المحلي للحليب.

يرجع أساسا الأداء الجيد نسبيا لفرع الماء والطاقة 4,3 ٪ في تراجع ب 5,9 نقطة، إلى التوسع المعتبر في استهلاك الأسر الذي يساهم بواقع 82,5 ٪ في نمو الطلب على الغاز وب 54,6 ٪ في نمو الطلب على الطاقة الكهربائية.

عرفا فرعي صناعة الخشب، الذي ارتفعت قيمته المضافة ب 3,6 ٪، والصناعة الغذائيةت تحسنا في أدائهما 1,3 +نقطة و 1,4 ٪ على التوالي.

بقيت وتيرة الفروع الأخرى متواضعة بلغت 1,8 ٪ بالنسبة لفرع المناجم ومحاجر، 0.6% بالنسبة لفرع مواد البناء و0.3 ٪ بالنسبة لفرع صناعة النسيج.

بقي نمو القطاع الصناعي، وعلى وجه الخصوص نمو الصناعة المعملية، ضعيفا جدا بالنظر إلى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لا سيما المؤهلة منها، التي تطمح إليها المجموعات المتزايدة من المتخرجين ذوي الشهادات.

خلاصة، فإن انتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة لإعادة بناء اقتصاد منتج، من شأنه الاستجابة إلى طلب السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية وسلع الاستثمار، أصبح ضروريا إذا أردنا الاجتياز في ظروف حسنة المرحلة الطاقوية الانتقالية.

واصل النشاط الصناعي نموه في 2015 ، كاسباً 0.5نقطة مئوية إلى4.3 %بلغت القيمة المضافة الصناعية 900,9 مليار دينار، في زيادة سنوية بنسبة 7.4 ٪ .تُساهم الصناعة ب 5.4 % (0.21نقطة)في تدفق الثروة ، وبهذا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات.

تُوظف الصناعة1.4 مليون عامل، في نمو ب 6.7 ٪، وتشمل13 ٪ من اليد العاملة.

يُقدر متوسط الدخل الصافي الشهري للصناعة الاستخراجية ب 98055دينار جزائري (في2014) ،في زيادة ب 4.3 ٪ وممثلاً 2.6مرة متوسط الدخل الصافي37826دج.كما تزايد دخل الصناعات المعملية ب 4 ٪ إلى38238 دج، ممثلاً مرة واحدة متوسط الدخل الصافي. يتسم القطاع الصناعي بتفاوتات كبيرة في الأجور بين القطاع العام والخاص .

يمثل متوسط الأجر الصافي لقطاع الصناعات الاستخراجية العمومية أربعة مرات الأجر الصافي للقطاع الخاص، بينما لا يمثل متوسط الأجر الصافي للقطاع العام إلاّ1.7 مرة متوسط الأجر الصافي للقطاع الخاص.

بقيمة مضافة تقدرب 745,2 مليار دينار، ارتفعت الصناعات المعملية بنفس وتيرة الناتج الداخلي 3.8٪ ولكن بوتيرة أقل من وتيرة توسع الصناعة % 4.3 حقّق، كل من فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وفرع الصناعة الغذائية أداءات جيدة، إذ فاق نموهما(10.5% و 5.8 %على التوالي)وتيرة النمو الاقتصادي3.8 %¨

في نهاية 2015 ، شملت الصناعة المعملية 900 83 مؤسسة صغيرة ومتوسطة(أشخاص معنويين)، مما يمثل 15,6 ٪ من المجموع.

4-الانتاج الصناعي العمومي

تحسن إنتاج الصناعات غير النفطية بشكل كبير في 5102 ، مرتفعا ب 2,3 نقطة مئوية إلى3.9٪ . في نفس الوقت، تحسن إنتاج قطاع الصناعة المعملية بعد الركود المسجّل خلال السنة السابقة، مسجلا زيادة في نموه ب 1.7 نقطة مئوية إلى 0.4% يرجع استئناف النمو في الصناعات غير النفطية إلى الأداء الجيد لخمسة فروع" صناعة النسيج " و «المناجم والمحاجر » و «

مواد البناء » ، «الصناعات المختلفة » و « الطاقة » ارتفع انتاجها بمعدلات تتراوح بين 3.7 ٪ و 11.1 بالمئة بعد أن حققت نتائج استثنائية في 2014 ، بنسب تتراوح بين 7.3و 13.6 بالمئة سجلت ثلاثة فروع من قطاع الصناعة العمومية انهيار في انتاجها :تراجعت صناعة الجلود بصفة معتبرة ب22.5نقطة مئوية إلى 9 ٪ وفقدت الصناعة الغذائية 8.4نقطة مئوية إلى1 و تراجع مؤشر إنتاج المحروقات ب 3 ٪ في 2015 ، بعد النمو الطفيف للسنة السابقة . بعد تراجعه في 2014 ، نما انتاج الصناعات المختلفة ب4.8 بالمئة.

نما الانتاج الصناعي لقطاع الطاقة(إنتاج الكهرباء والغاز)ب 6.9 ٪ في 2015تبقى هذه الوتيرة مرتفعة رغم الانخفاض الطفيف بالنسبة للسنة السابقة 8 بالمئة تميزت سنة 2015 أيضا بنمو مرتفع في الطلب، ناجماً عن توسع توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي لدى المشتركين الجدد(الذي ارتفع عددهم ب 5.6٪ إلى 13.04 مليون)وعن ارتفاع متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية والغاز لكل مشترك الذي نما ب 4 ٪ للطاقة الكهربائية و 1.3بالمئةللغاز.

نما استهلاك الغاز الطبيعي بقوة 9.3٪ ، في ارتفاع ب 9.3 نقطة مئوية)إلى 122.5جيغا حرارية.

5-الفلاحــة:

سمح الموسم الزارعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجّل في 2013.

تزايدت القيمة المضافة، من حيث الحجم، للقطاع الفلاحي بنسبة 6,4 ٪، متقدمةب 3,9نقطة مئوية، لتبلغ1936.4 مليار دينارو تمثل 15,6 ٪ من القيمة المضافة للاقتصاد

الحقيقي .بمساهمة 17,5 ٪ في إجمالي الناتج الداخلي، و 23,6 ٪ في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، يُر تب القطاع الفلاحي في الدرجةالثانية من حيث خلق الثروات.

باستثناء ثلاث منتجات تدنى مستوى انتاجها،شهدت مستويات الانتاج لكل المنتجات الزراعية الأخرى ارتفاعاً في معدلات نموها بصفة ملحوظة لتتراوح ما بين 0,9 ٪(الصوف)و 53,1٪(زيت الزيتون .)بعد سنتين من الانكماش،سجّل إنتاج الحبوب ارتفاعا من جديد، دون الوصول إلى مستواه لسنة 2013 كما تواصل النمو المتسارع لإنتاج التربية الحيوانية(لحوم وحليب)، بينما نما الإنتاج البستاني بشكل بسيط. بمنتوج قدره 3,76 مليون طن، ارتفع محصول الحبوب بنسبة 9,4 ٪، لكن يبقى مستواه أدنى ب 25,3 ٪ مقارنة بمستوى سنة 2013 ، و 38,7٪ مقارنة بالمحصول القياسي المسجل في2009 (6.12)مليون طن .هذا وعرف انتاج كل الحملات الانتاجية للحبوب نموا معتبراً

5 يشمل القطاع الفلاحي5805 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أشخاص معنويين)، أي ما يعادل 1.1 %فقط من المجموع الكلي.

بالرغم من الزيادة في عرض المنتوجات الزراعية الطازجة (اللحوم الحم ا رء والدواجن، الخضروالفواكه)، ليفوق الطلب (سيما بالنسبة للحوم)، بقي المتوسط السنوي لتضخم الأسعار عند الاستهلاك لهذه المنتجات مرتفعا 11,3 (٪ بالنسبة للخضر الطازجة و 10,8 ٪ للبطاطا)، ممايعكس خللا في أسواقها.

يعتمد اقتصاد الجزائر على قطاع صناعي قوي وهو ما يمثل 62٪ من الناتج المحلي الإجمالي النفط و الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية وصناعات الصلب هي منتجات التصدير الرئيسية. الاقتصاد الجزائري يجذب 1.7 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول2: الناتج المحلي سنة 2013-2014

عدد السكان	39,2 M	2013
الناتج المحلي الإجمالي	210,2 $	2013
نمو الناتج المحلي الإجمالي	2,8 %	2013
معدل التضخم	2,9 %	2014

المصدر: بيانات البنك الدولي.

6-مستقبل الزراعة في الجزائر

إذا كان علينا التحدث عن قطاع سجل نتائج مقنعة على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة، فسوف نتحدث عن قطاع الزراعة، فالإنتاج الزراعي في تزايد مستمر منذ إطلاق المخطط الوطني للزراعة و التنمية الريفية في عام 2000، خاصة في بعض القطاعات مثل الحبوب و الخضروات، الثمروات و الكروم.

تساهم الزراعة في حوالي 12% من الدخل الوطني الخام، و يعيش من هذا القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة 21% من السكان يعد القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات المنتجة في البلد لما تحتويه البلد من إمكانيات فلاحية معتبرة من أ راضي زراعية واسعة وكذا تنوع مناخي وغيرها، مما يؤهله لدفع عجلة النموووتوفير المنتجات الغذائية وتنوع المحاصيل والمدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات التحويلية، ورغم كل هذا إلا أن نمو القطاع الفلاحي لازال يشهد تذبذب واضح وكذا مساهمته في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة.

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

الجدول :3 يوضح نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام (2000-2014):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الفلاحة من pib%	8.4	9.6	9.2	9.8	9.4	7.7	7.7	7.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
نسبة الفلاحة من pib%	6.4	9.3	8.5	8.1	8.8	9.9	10.6	

من اعداد:الطالبتين بالاعتماد على المصدر: Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2000-2014

من الملاحظ أن القطاع الزارعي كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002 تقدر ب:9.2 بالمئة لتنخفض بعد ذلك سنة إلى 6.4 % سنة 2008 ، وسجل بعد ذلك ارتفاع نسبي لم يتجاوز 11 % في سنة 2014 وهو ما يعني في المحصلة النهائية ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام، ويعود ذلك إلى الظروف المناخية غير مواتية نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأ را ضي الفلاحية على الهطول المطري، ومن جهة أخرى التسرب الكبير لليد العاملة الفلاحية لأسباب عديدة كتدني الأجور وارتباط العمل فيه بالنشاط الموسمي وكذا ضعف البحث والإرشاد الفلاحي ونقص في المعدات الفلاحية الحديثة، كما أن ما توفره عائدات البترول من سلع زراعية مستورة وبأسعار دولية تنافس السلع المنتجة محليا يؤدي إلى انكماش القطاع الفلاحي الوطني.

7-الإمكانيات النفطية الجزائرية

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تبوؤها لان تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تملكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها.

المبحث الثاني: دراسة حالة تونس

مكنت السياسات التنمية من تحقيق نقلة نوعية هامة للمسار التنموي، تجسدت في تحسين أداء الاقتصاد التونسي، وتعزيز قدرته التنافسية والتقدم على درب الاندماج في الدورة العالمية، إلى جانب التحسين المتواصل لمؤشرات التنمية الاقتصادية، بما يعكس صواب الخيارات الوطنية والنجاح في مواكبة التحولات الهامة المسجلة على الصعيدين الدولي والوطني.

لقد توقفت تونس إلى تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية بوأتها مكانة متميزة، بما يوفر الأرضية الملائمة لإعطاء وضع اكبر للمسار التنموي، وفقا للتطلعات الوطنية للمرحلة القادمة، بفضل الجهود الرامية إلى تعميق الإصلاحات، وتكريس شموليتها بهدف مواكبة التطورات والتحولات المرتقبة، ويجاد السبل الكافية لتطوير هيكلة الاقتصاد التونسي وتحسين أدائه.

وسوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى خصائص الاقتصاد التونسي واهم مميزات النظام المصرفي وتطوره، هذا بالإضافة إلى دور ومساهمة هذا النظام في تمويل ورفع مستوى الأداء أو النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد التونسي

1- طبيعة اقتصاد تونس:

لتونس اقتصاد متنوع ونشيط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية ومنجميه، كما أن للحكومة دور بارز في التحكم بالاقتصاد، فالتدخل الحكومي في عجلة الاقتصاد قوي،إلا انه بدا يقل في عقد التسعينات مع التوجه نحو الخوصصة، وتبسيط البنية الضرائبية، هذا وقد حققت تونس في التسعينات نموا حقيقيا بلغ 5.5%، وكان العامل الأساسي في هذا النمو الاقتصادي زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة[1].

أما بالنسبة للزراعة تمثل أهم المنتجات الزراعية التونسية في الحبوب " القمح والشعير والزيتون والتمور"، حيث يعتبر الاقتصاد التونسي المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي، وثاني مصدر عالمي لزيت الزيتون بعد الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحمضيات والمنتجات البحرية.

[1] رشام كهينة- " التجربة التونسية في مجال السياحة : واقع وأبعاد ورهانات"، الملتقى الوطني الأول" السياحة في الجزائر : الواقع والأفاق"، المركز الجامعي العقيد أكلي محند الحاج بالبويرة – ص 04.

مع العلم أن جزء كبير من هذه المنتجات يوجه نحو التصدير، كما تجدر الإشارة أن هذا القطاع يوفر الأمن الغذائي بدرجة معتبرة، خصوصا في المنتجات الحساسة، حيث وصلت نسبة تغطية الإنتاج الكلي للحاجات الوطنية إلى 84% بالنسبة للحبوب، و88% للزيوت.

وفي إطار التحرير المالي الذي انتهجته تونس بدا تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي في مارس 1998، وكان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط، حيث نص هذا الاتفاق على قيام تونس بإزالة حواجز التجارة على مدى العقد التالي، وقد أصبحت تونس شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي في عام **2008** كما هي حال النرويج وايسلاندا، وهكذا استأثر البلدان الأوروبية بالنصيب الأكبر من المبادلات التجارية.[1]

ورغم أن تونس في حالة متكررة من العجز في الميزان التجاري، إلا أنها تغطيه بالكامل، إذ تساهم السياحة بتغطية نسبة 50% من هذا العجز.

وفي عام 2007م محقق الاقتصاد التونسي نسبة نمو بلغت 6.3%مقابل 5.5% سنة 2006م، حيث تراجعت مؤشرات المديونية إلى مستويات معقولة، واستطاع بذلك الاقتصاد التونسي أن يسجل نموا ب 3.1 %سنة 2009م، كما استطاع خفض نسبة التضخم في السنتين الأخيرتين من 5% إلى 3.7% سنة 2009م.

2 – الإصلاحات والنمو في تونس:

2 – 1 – فترة ما قبل الإصلاحات:

تبين أن الاقتصاد عرف عدم استقرار خارجي" تقليص الطلب العالمي، عدم استقرار داخلي، الظروف المناخية، انخفاض أسعار المنتجات المعدة للتصدير، النمو عرف معدلات مرتفعة، وسريعة نسبيا، فبعد الركود انتعش النمو في الفترة مابين 1983 – 1985 ثم الركود والتباطؤ في فترة 1986 ب 2.4%.

[1] كلثوم كبابي–" التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العلمي – دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– تخصص اقتصاد دولي –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الحاج لخضر – باتنة – السنة 2007-2008– ص 145.

وجود مشاكل ظرفية على عدة مستويات كشفت عن صعوبات هيكلية أثرت سلبا على الاقتصاد التونسي وصلت أقصاها سنة 1986، وعوامل ذلك تتجلى في انخفاض أسعار النفط، تراجع حجم المبادلات، مشاكل داخلية " نقص الادخار، السياسات غير الرشيدة في التجارة.[1]

2 – 2 – فترة أثناء الإصلاحات:

بداية الإصلاحات 1986 سجلت تونس تحكما في التوازنات الكبرى، بحيث بلغ معدل النمو 2.4%خلال الفترة1962-1986، ثم 4.4%في الفترة ما بين 1987-1988، وأدى ذلك إلى تحسين دخل الفرد، وتقليص البطالة، وتحكم في نمو السكان، ولذلك تعتبر تجربة تونس متميزة، حيث حققت نموا واستقرارا استمر طويلا.

2 – 3 – فترة ما بعد الإصلاحات:

تعتبر تجربة تونس من انجح التجارب في مجال الإصلاحات، بحيث استطاعت خلق اقتصاد ذو توجه خارجي، بحيث وصل النمو إلى 5%خلال الفترة 1995 – 2000.

عرف كيف يقاوم الاكراهات، واظهر قدرة كبيرة على التكييف، محققا نمو قدره 5.5% سنة 2008 وهي نتائج ايجابية، أدت إلى تراجع الفقر، واتساع الطبقة الوسطى.

3 – إستراتيجية دعم النمو في تونس:

عملت تونس خلال السنوات الأخيرة وخاصة خلال فترة المخطط الحادي عشر 2016/2007 وهو مخطط تهدف من خلاله إلى تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي، وبالتالي تسريع نسق النمو للاستجابة لتحديات التشغيل.[2]

تمكنت السياسات المتخذة في تونس من تحقيق نتائج ايجابية، انعكست على نمو الاقتصاد وخاصة خلال العشرية الأخيرة معتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] حاكمي بوحفص – " الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب تونس– " الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا – جامعة وهران – الجزائر – العدد السابع – ص 12.

[2] حاكمي بوحفص – **نفس المرجع السابق** – ص 16.

إن معالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، وبالتالي أسست لتنوع الاقتصاد وتأهيله، اعتمادا على الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة، كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية، وعلى مراحل كان قد افرزها المخطط العاشر خلال الفترة 2006/2000، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال، والسياحة والنقل، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار، وهو يسمح لنا بالقول أن معدلات النمو المحققة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية، عرفت طابعا متزايدا، فمن معدل 2.2% خلال 1986/1962، وانتقل النمو إلى 6.2% سنة 2008.

أهم القطاعات المميزة للاقتصاد :

أ – مكانة قطاع الصناعة والنسيج:

يعتبر الاقتصاد التونسي المصدر الصناعي الأول في الصناعة التحويلية في إفريقيا، ويعتمد على صناعة النسيج والجلد، والصناعة الغذائية والميكانيكية والالكترونية والكيميائية.

رغم التراجع النسبي الذي تشهده صناعة النسيج والملابس، فإنها لا زالت تلعب دورا هاما في الاقتصاد والمجتمع، فهو يمثل ما يقارب 3/1 المؤسسات الصناعية في البلاد ب 1907 مؤسسة سنة 2012، وهي تشغل حوالي 185000 عامل، أي ما يعادل 35.7% من إجمالي اليد العاملة في قطاع الصناعة، وقد سجلت هذه الصناعة منذ سنة 2005 تراجعا هاما، من حيث عدد المؤسسات وعدد اليد العاملة حيث كانت تعد أكثر من 2500 مؤسسة، وتشغل أكثر من 250000 عامل قبل سنة 2005.[1]

وقد ساهمت هذه الصناعة ب 6378 مليون دينار في الصادرات التونسية سنة 2015، وهو ما يمثل حوالي ¼ قيمة إجمالي الصادرات التونسية، وبلغ نصيبها في الناتج الداخلي الخام سنة 2011، 2186.4 مليون دينار أي ما يعادل 20.31% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للصناعات المعملية التونسية.

[1] www.wikipedia.com. P6.

الجدول رقم 4 يمثل معدل الناتج الداخلي الخام لمختلف الصناعات

معدل الناتج الداخلي الخام لمختلف الصناعات

السنة	2007	2008	2009	2010*	2011**
الصناعات المعملية	**8397.1**	**10025.9**	**9938.2**	**10680.1**	**10766.2**
الصناعات الفلاحية والغذائية	1398.8	1543.7	1662.6	1766.7	1856.4
صناعة التبغ	63.4	71.8	78.3	84.3	86.0
صناعة النسيج والملابس والجلد	**2019.8**	**2064.2**	**1973.7**	**2122.8**	**2186.4**
صناعات مختلفة	851.8	930.5	990.1	1020.8	1101.1
تكرير النفط	420.0	883.7	747.0	56.7	74.3
الصناعات الكيميائية	789.9	1241.7	1138.7	1307.4	893.9
صناعة مواد البناء والخزف والبلور	718.9	780.2	815.8	866.9	878.8
الصناعات الميكانكية والكهربائية	2134.6	2510.0	2531.9	3454.5	3689.3

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء

تتميز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد بالتذبذب والاتجاه نحو الانخفاض التدريجي، رغم أن حصيلة بعض السنوات تبرز تحسنا في الأرقام، ويعود ذلك إلى تأثير مفعول الصرف المتمثل في الانخفاض المستمر لقيمة الدينار مقابل العملة الأوروبية اليورو، خاصة وان مجمل صادرات هذا القطاع تتجه إلى الاتحاد الأوروبي، وتعكس هذه الوضعية هشاشة قطاع النسيج التونسي وتبعيته الشديدة للسوق الأوروبية، وهو ما شهده هذا القطاع منذ نهاية نظام الحصص، حيث أجبرت المؤسسات التونسية على الانفتاح على المنافسة العالمية، وخاصة الأسيوية، وفي ظل شروط قاسية أفقدتها ميزتها التنافسية من

حيث التكلفة، والتي مثلت أهم عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، ونتج عن ذلك تآكل هامش أرباح المؤسسات بفعل الانخفاض المستمر للأسعار الدولية لمنتجات النسيج ذات الجودة المتوسطة والبسيطة.

ب – مكانة قطاع السياحة:

تعتبر تونس من إحدى البلدان الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، التي استطاعت المحافظة على قطاعها السياحي، والتحول إلى إحدى الجهات السياحية المرموقة في العالم، إذ تستقبل سنويا في المتوسط حوالي مليون سائح من مختلف أنحاء العالم، نظرا لما تتوفر عليه من مواقع سياحية تقليدية كالقيروان، صفاقص... الخ، كل هذا أدى إلى وجود أنواع مختلفة من السياحة" سياحة ترفيهية، سياحة صحية، سياحة المؤتمرات، سياحة ثقافية...الخ.[1]

لقد استطاعت تونس على الرغم من المنافسة المتزايدة من طرف المملكة المغربية ومصر، من أن تدعم مكانتها السياحية، وان تحتل المرتبة الثانية من بين الدول العربية بحوالي 4 مليون سائح عام 1999م، وبلغت عائدات السياحة في نفس السنة 2 بليون دينار تونسي، ليبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي4.5%.

وتستعمل السياحة حوالي 3% من طاقة النقل البري والاتصالات السلكية واللاسلكية، كما تمكن قطاع النقل الجوي من تحقيق نسبة نمو عالية بفضل السياحة، هذا بالإضافة على أنها تقوم بدور فعال في قطاع التشغيل، بحيث بلغت عائدات السياحة خلال عام 2009 نحو 3.3 مليار دينار، واستقبلت تونس حوالي 6.6 مليون سائح، مقابل سبعة ملايين سائح عام 2008 لأول مرة.

واصلت مؤشرات النشاط السياحي التحسن في شهر ديسمبر 2016، وخاصة البيتات الجملية ب 6.9%، وكذلك وفود غير المقيمين ب (+38.9%)، وفي المقابل عرفت المقابيض السياحية انخفاضها ب 6.6%.

وإجمالا، انتهت سنة 2016 بتسجيل بعض الانتعاش في القطاع السياحي، وهو ما أدى إلى تدعم وفود السياح الأجانب التي عرفت ارتفاعا ب 7.7% مقابل (- 8.30%) سنة 2015، حيث شملت قرابة 4.5 ملايين سائح،

[1] سعاد صديقي – " دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – " دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي"- وكالة جيجل – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري- قسنطينة – السنة الجامعية 2005-2006-ص 29.

وشهدت تونس حلال هذه الفترة ارتفاع كل من السياح الاوروبين ب 8.5%والسياح المغاربين ب 7.9%، لا سيما الجزائريين (+ 22.1 %).[1]

أما المقابيض السياحية فقد واصلت الانخفاض، ونسق اقل أهمية من سنة 2015 (-13.8 %)، مقابل (-33.4 %)، لتتراجع إلى مستوى 2.323 مليون دينار.

الرسم البياني رقم (2) : يمثل تطور المقابيض السياحية بالعملات الأجنبية خلال كامل السنة (بملايين الدنانير).

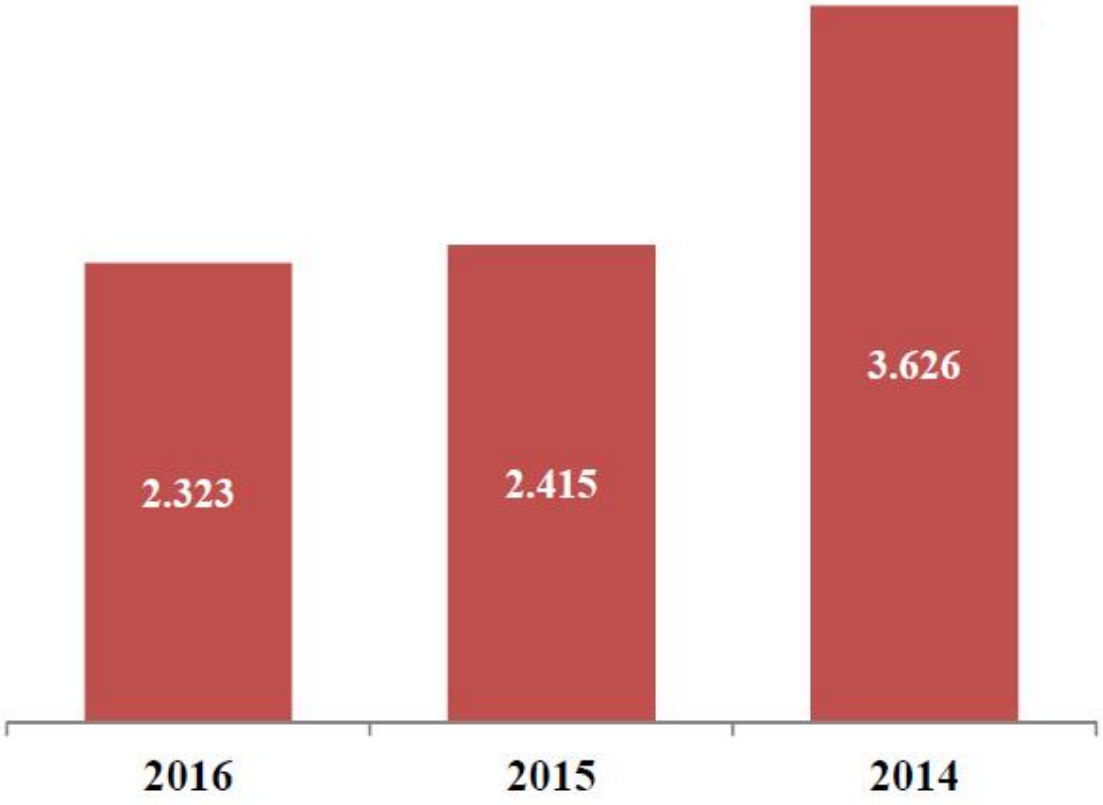

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] تقرير البنك المركزي التونسي- نشرية الظرف الاقتصادي جانفي 2017- متاح على الموقع الالكتروني: http://ct.gov.tn pwww. b8

ج – قطاع الفلاحة والصيد البحري:

فيما يتعلق بقطاع الأشجار المثمرة من المنتظر أن يعرف إنتاج زيت الزيتون انخفاضا قدره 30%ليبلغ 100 ألف طن بالنسبة لموسم 2016- 2017 مقابل 140 ألف طن خلال الموسم السابق، أي أدنى مستوى له خلال العقد الأخير، وذلك نتيجة نقص كميات الأمطار، وسيؤدي إلى تراجع في الإنتاج إلى انخفاض قيمة صادرات زيت الزيتون ب 27% لتبلغ 600 مليون دينار.[1]

ومن جانب الآخر، يقدر إنتاج التمور المنتظر بالنسبة لموسم 2016-2017 ب 242 ألف طن، منها 182.5 ألف طن من صنف دقلة نور، أي اقل ب 4 آلاف طن قياسا بالموسم السابق (- 1.6%)، أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري وتربية الأسماك، فقد بلغ الإنتاج حوالي 119 ألف طن خلال الأحد عشر شهرا الأولى من سنة 2016، أي بانخفاض ب 5.5%، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، والذي يعود أساسا إلى صيد السمك الأزرق الذي تراجع ب 12%.

المطلب الثاني: مميزا ت النظام المصرفي التونسي واهم تطوراته

يحتل القطاع المصرفي مركزا محوريا في الاقتصاد الوطني، ويشكل احد أولويات برامج الإصلاح باعتباره القناة الرئيسية لتعبئة الادخار الوطني والممول الرئيسي لأعوان الاقتصاديين.

[1] تقرير البنك المركزي التونسي- **نفس المرجع السابق**- ص7.

1- هيكلة القطاع المصرفي التونسي:

الشكل رقم 3-3 : هيكل القطاع المصرفي التونسي

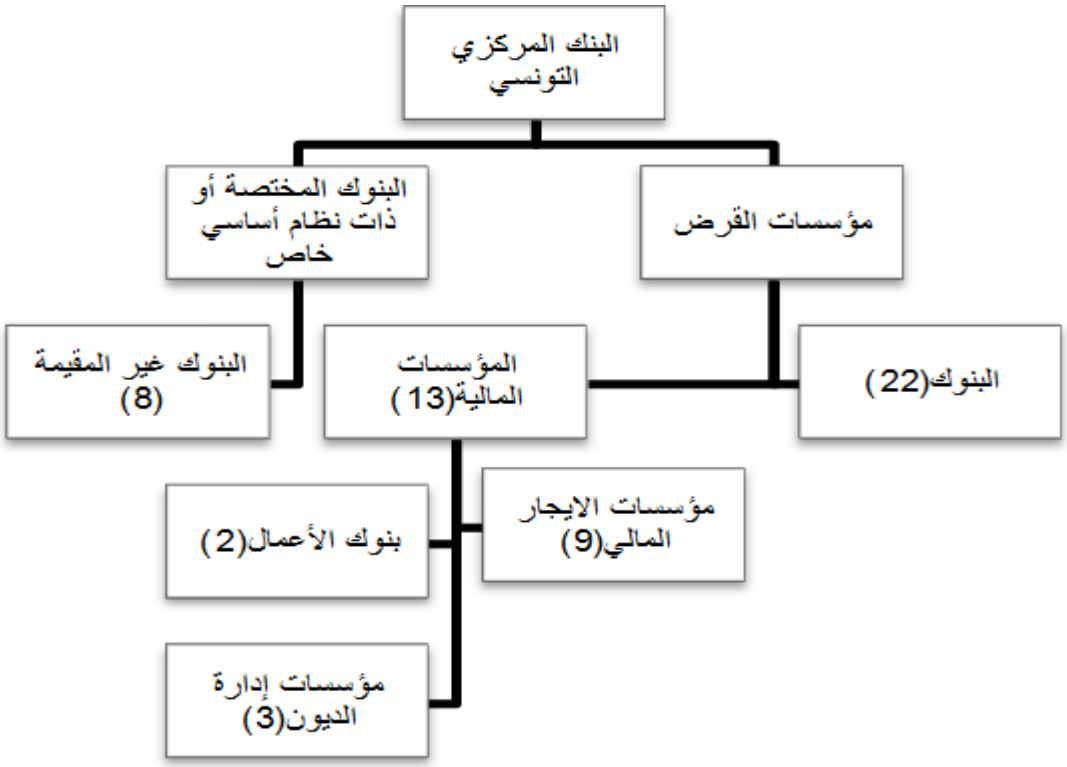

المصدر: من إعداد الطالبتين

مؤسسات الإيجار المالي:

- تضمن تمويل شراء معدات منقولة أو ثابتة.
- تقوم بكرائها بغرض حرفي لمتعامل اقتصادي.
- يمكن لهذا الأخير شراء هذه المعدات بالقيمة المتبقية عند انتهاء العقد.
- **مؤسسات إدارة الديون:**
- تدير حسابات الحرفاء بواسطة تقنيات التصرف المالي المناسبة، وذلك بشراء ديونهم.[1]
- تضمن استخلاص هذه الديون لحسابها الخاص.

بنوك الأعمال:

- تضمن القيام بخدمات الإرشاد ومساعدة في حالة التصرف في الممتلكات والتصرف المالي والهندسة المالية، وبصفة عامة تسدي جميع الخدمات الرامية، لتسهيل بعث وتنمية وإعادة هيكلة المؤسسات.

يواجه القطاع المصرفي ثلاثة إشكاليات جوهرية تشكل مصدر هشاشة وتعوق تطوره، ونجاعته تتمثل في:

- المستوى المرتفع لحجم القروض المصنفة والذي يتجاوز 7 مليار دينار حاليا، ونسبة 13% من إجمالي تعهدات البنوك وضعف نسبة تغطية القروض المصنفة بالمدخرات البالغة 57% وخاصة قروض القطاع السياحي.
- هشاشة الوضعية المالية للبنوك العمومية، وضعف قدرتها التنافسية، باعتبار الدور الريادي التي قامت به هذه البنوك في تمويل التنمية، وتحملها عبء هام في تركيز النسيج الاقتصادي بالبلاد لمدة ثلاث عقود علاوة على بعض الإشكاليات على مستوى أنظمة حوكمتها وتسييرها.
- إشكاليات على مستوى هيكلة القطاع المصرفي والمناخ التنافسي، تؤثر سلبا على نجاعته في الاضطلاع بدوره في تمويل الاقتصاد لعل أهمها ارتفاع عدد المؤسسات الناشطة في الحقل المصرفي، وصغر حجمها مقارنة بالبنوك الكبرى على المستوى الإقليمي، وقصور أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر وعدم تطور الأنظمة المعلوماتية.

[1] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك المركزي التونسي

2 – تطور القطاع المصرفي في ظل التحرير المالي " تونس والجزائر"

أدى تدخل الدولة في النشاط المالي بالدول النامية إلى فشل القطاع المالي في القيام بدوره بكفاءة، مما تطلب تطبيق سياسات التحرير المالي، والتي تستهدف إزالة كافة الكبح المالي، بدأت هذه الدول بتطبيق إصلاحات اعتمدتها من مطلع التسعينات.

2 – 1 – إصلاحات القطاع المصرفي والتوجه نحو التحرير المصرفي:

جاءت إصلاحات القطاع المصرفي لكل من الجزائر وتونس في العناصر التالية:

2-1-1- تحرير أسعار الفائدة:

توجهت كل من الجزائر وتونس نحو تحرير أسعار الفائدة بصورة تدريجية، وذلك لما لها من اثر على تحسين قدرة القطاع المصرفي على تعبئة وتفعيل دور المدخرات المحلية في الاقتصاد وتقوية سلامة القطاع المصرفي، وتزامنت هذه الإصلاحات مع تحقيق أسعار الفائدة الحقيقية موجبة،[1] من خلال رفع مستوى أسعار الفائدة الاسمية التي كانت تحدد إداريا في السابق، ففي تونس بدا تحرير أسعار الفائدة رسميا سنة 1990 مع صدور قانون النقد والقرض (90-10).

2-1-2- إزالة القيود على الائتمان:

حيث تزامن الوجه نحو تحرير أسعار الفائدة مع قيام البلدين بإصلاحات فيما يتعلق بإزالة أو خفض الضوابط على الائتمان الموجه للقطاع الخاص، كإزالة الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية، ثم بعد ذلك تمت إزالة أو تخفيف القيود على الحيازة الإجبارية لسندات الخزينة من قبل المؤسسات المصرفية.

2-1-3 – تطوير إدارة واستقلالية السياسة النقدية:

تم تعديل قوانين البنك المركزي في البلدين بقصد تعزيز مصداقية السياسة النقدية، والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي، ففي تونس عزز تعديل قانون البنك المركزي لعام 2006 بصورة واضحة استقلالية السياسة النقدية،

[1] أمحمد عبد الكريم بوغزالة – "التطور المالي في البلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990- 2013- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- العدد 2015/08 ص 130.

وكذلك صلاحيات الهيئة الرقابية، نفس الشيء بالنسبة للجزائر من خلال قانون النقد والقرض الذي أعاد للبنك المركزي مكانته واستقلاليته.

كذلك اعتماد السلطات النقدية على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، وذلك من خلال الاعتماد أكثر على سياسة الاحتياطي الإجباري، ففي الجزائر قام البنك المركزي في جانفي 2008 برفع نسبة الاحتياطي القانوني من 6.5% إلى 8%، وذلك من اجل امتصاص السيولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، أما تونس قامت بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني من 3.5 لمواجهة التضخم، وتخفيض السيولة المتزايدة في السوق النقدية.

2-1 – 4- تطوير النظم الرقابية للجهاز المصرفي:

تحسن الأداء العام لنظم الرقابة في البلدين، ففي تونس تم إحداث اللجنة الدائمة للتدقيق للبنك المركزي بتاريخ 21 مارس 2012، حيث تتمثل مهمتها في مساعدة مجلس الإدارة في مجالات تقييم المعلومات المحاسبية وإدارة كل من المخاطر ومنظومة الرقابة الداخلية وأنظمة التدقيق الداخلي والخارجي

أما في الجزائر وصلا كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في 2012، أعمال تعزيز وتدعيم الإجراءات التنظيمية والاحترازية.

في إطار مهمته الجديدة في مجال الاستقرار المالي، المنصوص عليها في الآمر رقم 10 – 04 المؤرخ في 26 أوت 2010، طور بنك الجزائر أدوات رقابة جديدة ترتكز على المخاطر، تهدف على مطابقة الممارسات الدولية " لجنة بازل"، حيث تم إنشاء نظام التنقيط المصرفي (SNB)، هو يرتكز على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المؤسسات والمالية.[1]

وبالفعل ساهمت هذه الإجراءات على انخفاض نسبة القروض المتعثرة، وارتفاع المعدلات المناسبة للكفاية رأس المال مقارنة بالسابق، ففي الجزائر على سبيل المثال سجل خلال 2012 ثمانية وأربعون 48 حالة احترام المعايير التنظيمية تخص ستة 06 مؤسسات خاضعة، منها 20.8 % من طرف المصارف العمومية مقابل 18% في سنة 2011،

[1] أمحمد عبد الكريم بوغزالة – " التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي"- **نفس المرجع السابق** – ص 131.

و41.7%من طرف المؤسسات المالية العمومية مقابل 20%في سنة 2011، و37.5% من طرف المؤسسات المالية مقابل 36% في سنة 2011 في حين لم تسجل المصارف الخاصة من جهتها آية مخالفة.[1]

الجدول رقم (3-5): يوضح مسار التحرير المالي في الجزائر و تونس

	إجراءات التحرير المصرفي
الجزائر	- بدأ التحرير فعليا بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 سنة1990. - تم توجيه أسعار الفائدة للقطاع العام سنة 1990 و تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض تدريجيا خلال الفترة 1990-1995. - كانت نسبة الاحتياط الإلزامي 6.5 نهاية 2008 علما أنها كانت تعادل 3 فقط من ودائع البنوك بالعملة المحلية سنة 2011، و ذلك يهدف مواجهة الضغوط التضخمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مناخ اتسم بسيولة فائضة مرتفعة بالقطاع المالي.
تونس	- ابتداء من سنة 1991 لم تعد المصارف التجارية مقيدة بالاحتفاظ بأذون الخزانة، كما أصدر البنك المركزي شهد إيداع ذات أجل أطول تمتد إلى 90يوما. - عوضت السلطات سنة 1992 السقف الذي كانت تفرضه على سعر الفائدة على القروض بطريقة مفردة بسقف يمثل معدل أسعار الفائدة، كما عملت السلطات على تعزيز الإطار الرقابي. - قامت السلطات بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات سنة 1993 ، وأصبح بإمكان المصدرين الاحتفاظ ب 40 % من إجمالي الصادرات بالعملة الأجنبية، كما صرحت للمصارف التجارية بالاقتراض من الخارج في حدود 3 ملايين دينار. - عدل قانون المصارف وتم الاعتماد على آليات السوق خلال سنة 1994، وتم إدخال سوق ما بين البنوك للعملة الأجنبية، كما تم تحرير الاستثمار الأجنبي للخارج للمؤسسات المصدرة. كما قامت السلطات بتحرير استثمار المحفظة المستقبل ابتداء من سنة1995. - قامت السلطات بإلغاء كل القيود على أسعار الفائدة على الائتمان المحلي سنة 1996، ولم تعد المصارف مجبرة

[1] أحمد عبد الكريم بوغزالة- **المرجع السابق**- ص 132.

	على تقديم القروض للقطاعات ذات الأولوية. – أصبح تدخل البنك المركزي في أسواق المال من أهم أدوات إدارة السياسة النقدية منذ سنة 1997. – تم رفع نسبة كفاية رأس المال من 5% إلى 8% خلال سنة 1998، وتم تعديل قانون المصارف خلال 2001، وتم تطوير الأدوات التي تمكن من الحد من المخاطر في سوق الصرف. – تم رفع نسبة الاحتياطي من 3,5 % إلى 5% في يناير 2008 ، وإلى 7.5 % في ماي 2008 وذلك كجزء من السياسة النقدية الانكماشية لمواجهة التضخم وتخفيض السيولة المتزايدة.

المصدر:جمال الدين زروق وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، الإمارات ص 68- 72.

المطلب الثالث: تقييم النظام المصرفي " مقارنة بين تونس والجزائر"

لتقييم الجهاز المصرفي الجزائري والتونسي استعملنا بعض المؤشرات التالية:

1– مؤشر الإجمالي النقدي: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

يعبر هذا المؤشر[1] عن العمق النقدي و الذي يقيس كفاءة السياسة النقدية. بحيث كلما كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دلت على كفاءة السياسة النقدية و بالتالي تطور القطاع المصرفي.

الجدول رقم (3–6): المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

للفترة 1990–2015

الفترة	1999–1990	2009–2000	2015–2010
الجزائر	45.44%	59.08%	73.88%
تونس	46.26%	54.18%	67.43%

المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] يحسب بالعلاقة:M2/PIB استخدم من قبل "كينغ ويليفاين1993" و "ديمترياس1997"

الشكل رقم (3-4): نسبة المعروض النقدي M2إلى إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2015.

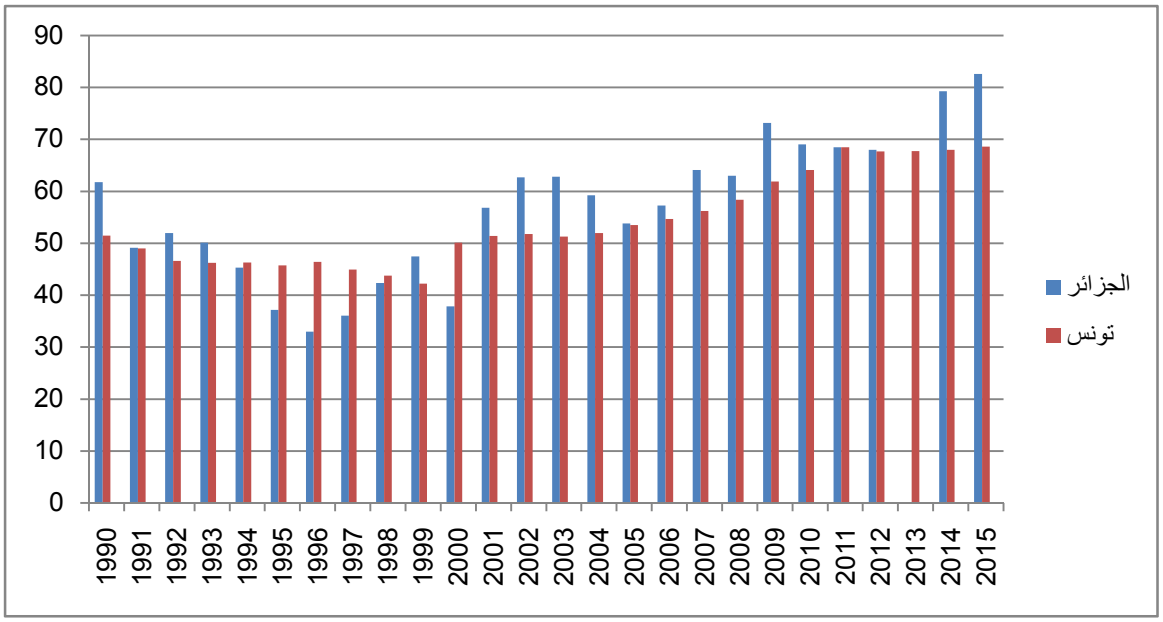

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

من خلال الجدول رقم(4-5) و الشكل رقم(4-3) الذي يوضح تطور مؤشر الإجمالي النقدي في الفترة 1990-2015 في الجزائر و تونس نلاحظ أن هذا الأخير منخفض نسبيا في البلدين و ذلك منذ بداية سياسة التحرر المالي حيث لم يتجاوز 46 بالجزائر في الفترة الأولى (1990-1999)، نفس الشيء مقارنة بتونس، أما خلال الفترة الثانية (2000-2009) سجلت الجزائر نمو بلغت نسبته 13.64 حيث بلغ المؤشر 59.08، أما تونس فحققت نسبة نمو قدرا بـ8 فقط. و للفترة الثالثة (2010-2015) فقد سجلت الجزائر نسبة قدرها 73.88 أما تونس فقد حققت نسبة 67.43.

و عليه يتضح أن سياسة التحرير المالي انعكست بشكل واضح نسبيا على هذا المؤشر الذي شهد منحنى تصاعدي بنسبة نمو قليلة.[1]

[1] أمحمد عبد الكريم بوغزالة- **نفس المرجع السابق** – ص 133.

2-2 مؤشر السيولة النقدي:

يعبر هذا المؤشر* عن مدى تقدم الأسواق المالية لاسيما في القطاع المصرفي، حيث يعني الانخفاض في نسبة هذا المؤشر ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية مع زيادة توافر الودائع المصرفية أو زيادة استخدامها بدل النقود.

الجدول رقم (3-7): النقود/M2للفترة 1990-2014

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي

الفترة	1999-1990	2009-2000	2013-2010
الجزائر	65.85%	58.99%	70.05%
تونس	46.59%	41.86%	43.96%

الشكل رقم (3-5): النقود /M للفترة 1990- 2014.

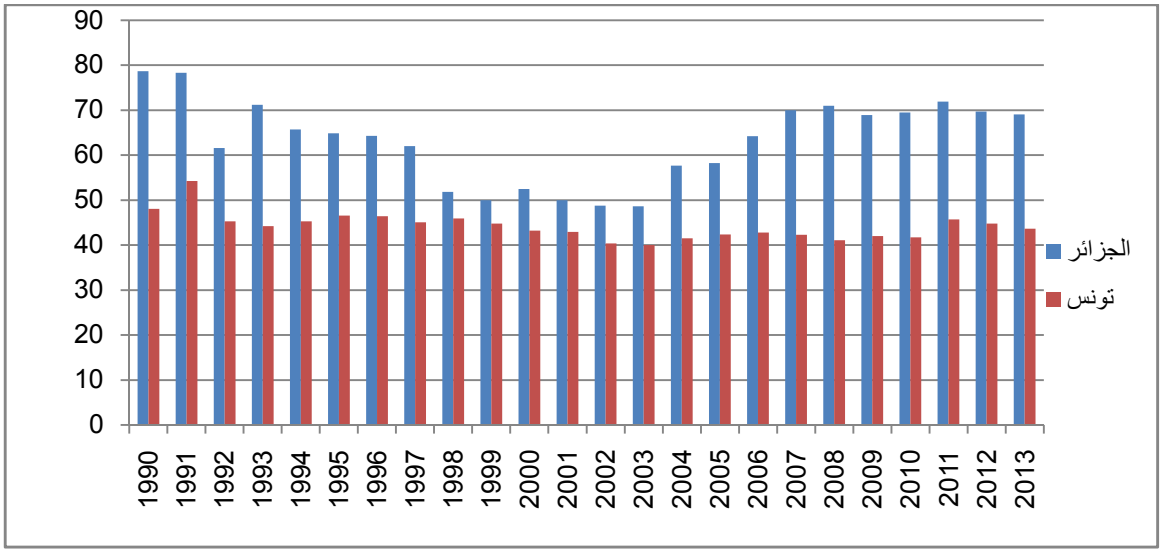

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي

من الشكل أعلاه و الجدول رقم (4-6) نلاحظ أن هذا المؤشر منخفض نسبيا في تونس، حيث بلغ متوسط المؤشر 46.59ن43.96،41.86 للفترات الثلاث محققة بذلك معدل نمو قدره 5 في الفترة الثانية بينما انخفض في الفترة الثالثة بنسبة 2. هذا ما أدى إلى نجاح سياسة التحرر المالي و الدور الفعال الذي يلعبه القطاع البنكي.[1]

أما في الجزائر فبلغت النسبة أعلى قيمة ب،70.05 و هذا ما يدل على عدم نجاح البنك في التحكم في السيولة و النسبة الأكبر من النقود يتم تداولها خارج القطاع البنكي.

الجدول رقم (3-8): إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي للفترة 1990-2014

الفترة	1999-1990	2009-2000	2014-2010
الجزائر	27.58%	38.38%	42.28%
تونس	39.05%	46.97%	55.76%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

الشكل 3-6

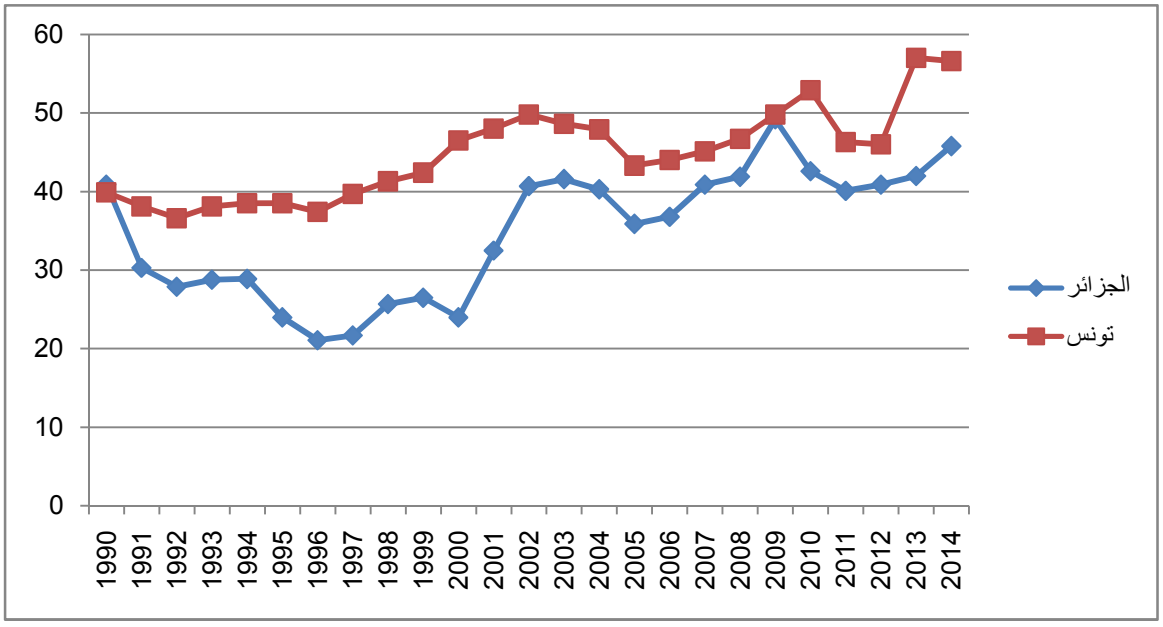

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

[1] أحمد عبد الكريم بوغزالة – **نفس المرجع السابق** – ص 133.

من خلال الشكل و الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن البلدين حققا نوما في هذا المؤشر بنسب متفاوتة، حيث شهدت الجزائر معدل نمو قدره 10.8 و3.9 للفترتين الثانية و الثالثة بينما بلغت أقصى نسبة42.28 و تعتبر نسبة ضعيفة تعكس عدم قدرة البنوك على استقطاب المدخرات. [1]أما في تونس فنجد النسبة مرتفعة نسبيا تتطور بين الفترات الثلاثة محققة بذلك أعلى نسبة بـ 55.22 في الفترة الثالثة و هذا ما يدل على نجاح سياسة التحرير المالي وأثرها الايجابي على الزيادة في استقطاب المدخرات، وبالتالي زيادة التعاملات مع المصارف.[2]

4 –الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي:2

إن التخصيص الكفء للموارد و التعبئة الفعالة للمدخرات يعتمدان بالضرورة على مدى قدرة القطاع الخاص في الحصول على القروض، فالائتمان المقدم لهذا القطاع هو المسئول على زيادة الاستثمار و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

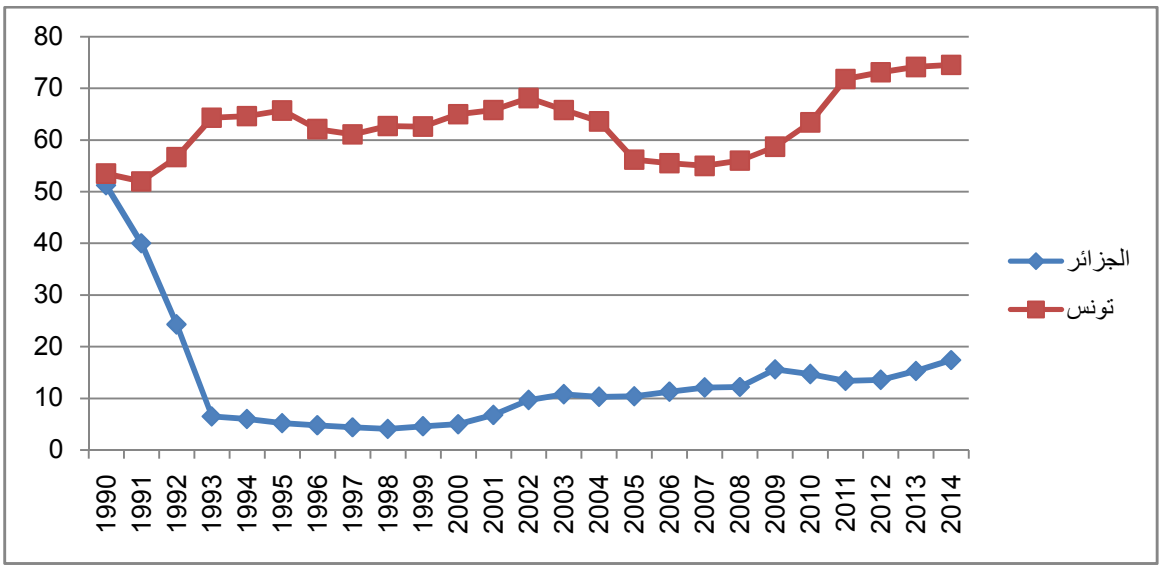

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

[1] أمحمد عبد الكريم بوغزالة- **نفس المرجع السابق**- ص 134.

[2] أمحمد عبد الكريم بوغزالة- **نفس المرجع السابق**- ص 134.

الجدول رقم (3-9): الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي للفترة 1990- 2014

الفترة	1999-1990	2009-2000	2014-2010
الجزائر	15.11%	10.36%	14.78%
تونس	60.53%	60.97%	71.38%

المصدر: من إ عداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

الشكل رقم (4-6): الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي للفترة 1990-2014 من خلال الشكل أعلاه و الجدول رقم (4-6) نلاحظ أن هذا المؤشر حقق أدنى المستويات في الجزائر بحيث لم يتعدى النسبة 14 و ذلك راجع إلى هيمنة و سيطرة القطاع العام على المصارف. في المقابل نجد أن تونس حققت أعلى النسب في هذا المؤشر و هذا يرجع إلى تنوع مصارفها و الدور الفعال الذي تلعبه المصارف الخاصة وهذا يؤكد مرة ثانية على مدى نجاح سياسة التحرر المالي في تونس.

الجدول رقم3-10): التداول خارج البنوك/ إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2013

الفترة	1999-1990	2009-2000	2013-2010
الجزائر	15.97%	14.03%	18.2%
تونس	8.11%	7.62%	9.51%

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي و البنك المركزي الجزائري و التونسي

الشكل رقم (3-7): التداول خارج البنوك/ إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2013

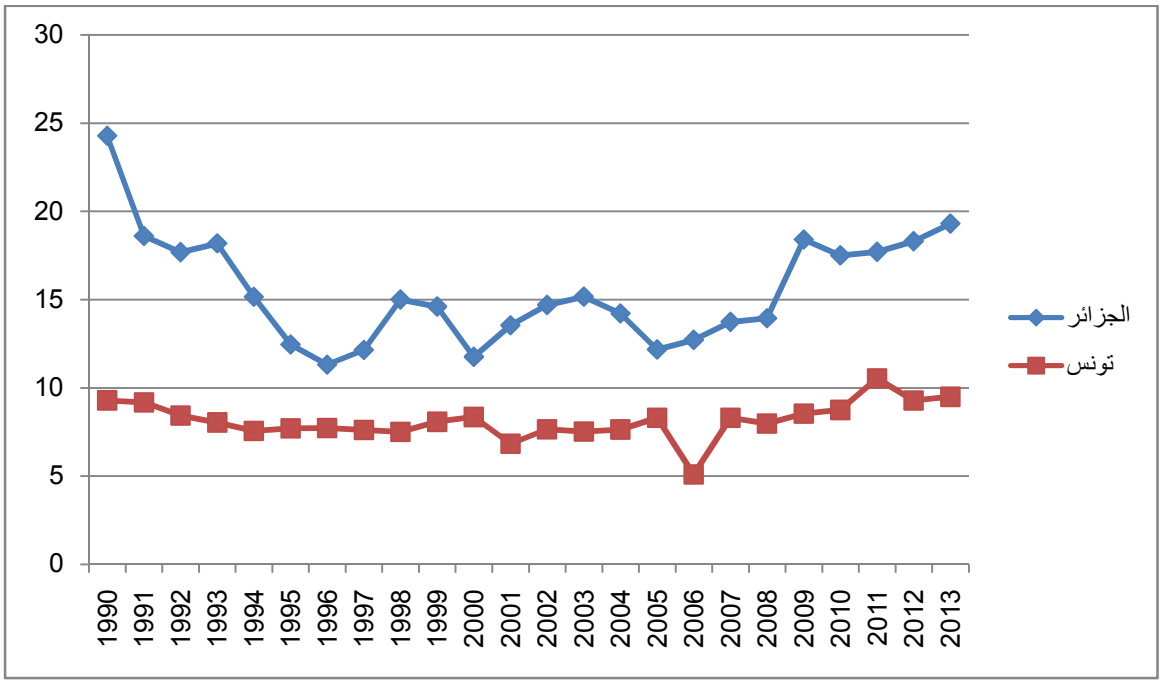

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي و البنك المركزي الجزائري و التونسي:

من الشكل أعلاه والجدول رقم (4-9) نلاحظ أن نسبة التداول خارج البنوك من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (4-9) بلغت 15.97 في الفترة الأولى كما ارتفعت بمعدل نمو قدره 3 في الفترة الثالثة هذا يدل على أن نسبة معتبرة من النقود يتم تداولها خارج القطاع البنكي، عكس تونس التي نجد أنها تحقق معدلات منخفضة نسبيا بلغت 9 في الفترة الثالثة. هذا يؤكد صحة تحليل النتائج السابقة لمؤشر السيولة النقدية.[1]

[1] أمحمد عبد الكريم بوغزالة- **نفس المرجع السابق** – 135.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تطرقنا فيه إلى مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري والاقتصاد التونسي، بحيث تتمحور نقاط الاختلاف بين هذين البلدين، في أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في حين أن الاقتصاد التونسي اقتصاد منتج ومتنوع في مختلف قطاعاته من صناعة وزراعة...الخ.

وارتكزنا أيضا في هذه الدراسة إلى مقارنة النظام المصرفي التونسي والنظام المصرفي لجزائري، إذ تبين انه يوجد تفاوت كبير حول مدى تطور القطاعين في ضوء الإصلاحات والإجراءات المطبقة، وعدم فعالية القطاع المصرفي في ظل بقاء سيطرة البنوك العمومية على الاقتصاد الوطني.

الخاتمــة العامـــــة

الخاتمة العامة:

إن موضوع دور النظام المصرفي في رفع الأداء الاقتصادي الذي ينطلق من كون أن النظام المصرفي يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، باعتباره من أهم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال منح الائتمان اللازم للقطاعات الاقتصادية لتمويل المشاريع الداعمة للنمو الاقتصادي.

ولمعالجة اشكاليتنا التي تتمحور حول مدى مساهمة النظام المصرفي في رفع مستوى الأداء الاقتصادي، ولمحاولة الإجابة عليها ارتأينا إلى توضيح الأهمية والدور الذي يلعبه القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال:

- إعطاء نظرة شاملة وملمة بمختلف جوانب القطاع المصرفي، وذلك بإبراز مفاهيم حول البنوك والقروض المصرفية وكيفية تمويل الاستثمار.
- التطرق إلى مفاهيم عامة حول النمو والتنمية الاقتصادية، وطرق قياس الأداء الاقتصادي.
- التطرق إلى بعض المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة الموجودة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي.
- وللتوضيح أكثر تطرقنا في الجانب التطبيقي من دراستنا هذه إلى دراسة مقارنة النظام المصرفي في تونس والنظام المصرفي الجزائري، هذا بالإضافة إلى خصائص اقتصاد كل منهما.

واهم مشكل يقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية هو مشكل التمويل، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وعلى الرغم من ما قدمه النظام المصرفي من تمويل مباشر وغير مباشر للتنمية، إلا انه يعتمد في الأساس على الجباية البترولية والإصدار النقدي والديون الخارجية، مما يساهم في إبراز اختلالات نقدية داخلية وخارجية، أثرت على الاستقرار الاقتصادي والنقدي، هذا بالإضافة إلى التركيز على التمويل غير المباشر، بسبب غياب السوق المالية، لذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الاستدانة.

ولأجل الدراسة وضعنا بعض الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كالتالي:

الفرضية الأولى:

- الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر واستراتيجيات الدولة، لتطوير وتفعيل النظام المصرفي لم تصل إلى النتائج المرجوة منها.

الفرضية الثانية:

- النظام المصرفي يساهم بشكل نوعي في التمويل ودعم قطاع التجارة، ولكن من خلال دراستنا توصلنا إلى أن النظام
- المصرفي الجزائري لم يقم بدوره الكامل في تدعيم القطاعات كونه قطاع ريعي بالدرجةالاولى، وتهميشه لباقي القطاعات الأخرى.

الفرضية الثالثة:

- البنوك الجزائرية تقدم خدمات محدودة وتقليدية، ولا تمتلك مقومات مواكبة التطور على المستوى العالمي وتتميز بضعف أدائها وتنافسينها، وذلك بسبب قلة الوعي المصرفي وضعف انتشار البنوك والمنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي نظرا لاستحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي.

ومن خلال هذا البحث استخلصنا مجموعة من النتائج:

يعد مشكل التمويل احد ابرز المشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية، فرغم الوضعية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، إلا أن النمو المحقق هو من النوع التوسعي عن عملية ضخ للأموال، ومصدر هذه الأموال هي الموارد البترولية ولكن هذا الوضع يهدد البنيان المالي الوطني، فالإيرادات البترولية هي عرضة لتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية، ومن ثم فان الحاجة الملحة إلى تكوين نظام بنكي فعال لتعبئة الادخار الوطني، كمصدر غير تضخمي للتمويل.

إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة.

قلة الوعي المصرفي، والمنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي بسبب استحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي، وضعف استخدام التكنولوجيا مما يفقدها التنافسية، وضعف الكفاءات الإدارية.

إن النشاط الاقتصادي في الجزائر يتأثر بالعوائد النفطية، ونتيجة كذلك لعدم مرافقة سياسات مالية هادفة لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي، حتى يحافظ على دوره في النشاط الاقتصادي، وبسبب آثار التضخم والمديونية لم يشكل النظام البنكي أداة دعم حقيقية لجهاز الإنتاج.

في الإطار الذي عرضته نتائج الدراسة سوف نحاول الإشارة إلى بعض التوصيات والتي تكون كالتالي:

لابد من مواصلة الإصلاحات في النظام البنكي، وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية.

دعم استقلالية البنك المركزي، والاعتماد على الأساليب غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية مع استحداث الأساليب الفنية والتكنولوجية في إدارة السياسة النقدية، وتطوير وتقوية أداء بنك الجزائر من اجل إشراف ورقابة قوية على النظام المصرفي.

من بين ضمن الإصلاحات التي يتطلب حدوثها في النظام المصرفي الجزائري هو تأسيس بنوك للاستثمار الطويل الأجل دون الائتمان قصير الأجل، وعلى بنوك الاستثمار هذه أن تكيف أوضاعها ومواردها المالية، لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية، سواء بتقديم القروض المباشرة أو المشاركة كمساهم في إقامة مشروعات التنمية.

قائـــمة

المصادر المراجـــع

قائمة المراجـــع

أولا : الكتب

1- باللغة العربية :

1-اســـامة محمـــد الفـــولي ، مجـــدي محمـــود شـــهاب" مبـــادئ النقـــود والبنـــوك"، دار الجامعـــة الجديـــدة للنشر1999.

2- بخزاز يعدل فريدة، " تقنية تسيير الجهاز المصرفي "، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2000.

3- حـــربي محمـــد موســـى عريقـــات – مبـــادئ الاقتصـــاد الكلـــي – دار البدايـــة للنشـــر والتوزيـــع – كليـــة العلوم الإدارية والمالية – جامعة البترا – عمان الطبعة الأولى 2014.

4- حسـين بـني هـاني، اقتصـاديات النقـود والبنـوك، دار مكتـب الكنـدي للنشـر والتوزيـع، عمـان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

5- خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية "، دار وائل، عمان، 1998.

6- د. محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008

7- رمضـــان محمـــد مقلـــد – " النظريـــة الاقتصـــادية الكليـــة " – الإســـكندرية – دار التعلـــيم الجـــامعي للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة 2013.

8- زينـــب عـــوض الله، اســـامة محمـــد الخـــولي، " أساســـيات للإقتصـــاد النقـــدي والمصـــرفي "، جامعـــة الإسكندرية 2003.

9- شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

10- عبد العزيز عجيمة، " مقدمة في التخطيط والتنمية "، دار النهضة، بيروت، 1983.

11- عبد الغفار الحنفي، " أساسيات التمويل والإدارة المالية "، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، سنة 2002.

12- عبد المطلب عبد المجيد، " إقتصاديات النقود والبنوك "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

13- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، " إدارة الإئتمان "، دار النشر، عمان، 1999.

14- فائق شقير وآخرون، " محاسبة البنوك "، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

15- فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك"،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،الأردن2003.

16- فلاح حسين عدادي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الداودي، " إدارة، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر "، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

17- محمد عبد الفتاح الصيرفي، " إدارة المصارف "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007

18- محمد فوزي أبو السعود – " مبادئ الاقتصاد الكلي " – مكتبة الوفاء القانونية – جامعة الإسكندرية – الطبعة الأولى 2014.

19 - محمود حمزة الزبيدي" إدارة المصارف،إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان "، مؤسسة الوراق عمان،2000.

20- مصطفى سلمان – حسام داود – " مبادئ الاقتصاد الكلي " – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – ساحة الجامع الحسيني – عمان – الطبعة الأولى 2000.

21- مصطفى رشيد شيحة، " الاقتصاد النقدي والمصرفي "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

22- مصطفى يوسف كافي – " الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات " – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – الطبعة الأولى – 2014.

23- منير إبراهيم هندي، " إدارة الأسواق والمنشآت المالية "، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

24- يوسف حسن يوسف، البنوك الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.

2- باللغة الفرنسية:

1- BENHLIMA, pratique de techniques bancaires, édition dehleb : Alger, 1997.

2- Bouyacoub Farouk, l'entreprise et le financement bancaire, édition Casbah, Hydra, Alger, 2000.

3- Jaffeuyx Corynne, Bourse et financement, édition Dalloz, Paris, 1994.

4- P. CHEBLI, Code de commerce, édition 2008

ثانيا: المذكرات :

1- بطاهرعلي – "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية "- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تحليل اقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2005-2006.

2- بنابي فتيحة – " السياسة النقدية والنمو الاقتصادي " – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – تخصص اقتصاديات المالية والبنوك – جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس – 2008 – 2009.

3- بودخدخ كريم – " اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي " – دراسة حالة الجزائر " 2001 – 2009" – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير – تخصص نقود ومالية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة دالي إبراهيم – الجزائر – السنة 2009 – 2010

4- بيوض محمد العيد- تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة ، تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف،السنة الجامعية 2010- 2011

5- جمعون نوال – "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية "– رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2004 -2005

6- حابس إيمان – "دور التحليل المالي في منح القروض "– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير – تخصص بنوك مالية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – السنة 2010 – 2011.

7- حورية حمني – " آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها " – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري – قسنطينة – السنة 2005 – 2006.

8- خروبي عبد المالك – "اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي" – دراسة حالة الجزائر – " دراسة قياسية "- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة د – مولاي الطاهر – سعيدة – السنة 2014 -2015.

9- زكاري محمد – دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس ، السنة / 20132014.

10- زير ريان – اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014 – مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية – فرع تسويق وتجارة دولية- جامعة محمد خيضر – بسكرة – السنة 2014 – 2015.

11- سحنون فاروق – " قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر " – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف – السنة 2009 – 2010

12- سعاد صديقي – " دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – " دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي"- وكالة جيجل – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري- قسنطينة – السنة الجامعية 2005-2006

13- صحراوي انتصار – " مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري " – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص بنوك – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – السنة 2014 – 2015.

14- عبد الكريم بريشي – " دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني " – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011) – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية – جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان – السنة 2013 – 2014.

15- قنوني حبيب – "الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر" – دراسة تجريبية- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تسيير – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان- السنة 2013 – 2014.

16- كبداني سيدي احمد – " اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر " – دراسة تحليلية وقياسية " – أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير – جامعة أبي بكر بلقا يد – تلمسان – السنة 2012 – 2013.

17- كلثوم كبابي–" التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العلمي – دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد دولي – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الحاج لخضر – باتنة – السنة 2007-2008

18- محي الدين حمداني – " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل " – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – فرع تخطيط – جامعة الجزائر – الجزائر – السنة 2008 – 2009

ثالثا: **المجلات والتقارير:**

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

مقالة المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات-

مقالة تشخيص الواقع وتحديات المستقبل

حـاكمي بـوحفص – " الإصـلاحات والنمـو الاقتصـادي في شمـال إفريقيـا دراسـة مقارنـة بـين الجزائـر والمغـرب تـونس- " الإصـلاحات والنمـو الاقتصـادي في شمـال إفريقيـا – جامعـة وهـران – الجزائـر – العـدد السابع

أمحمـد عبـد الكـريم بوغزالـة – "التطـور المـالي في البلـدان المغـرب العـربي في ظـل الانفتـاح والتحريـر المـالي خـلال الفـترة 1990- 2013- مجلـة أداء المؤسسـات الجزائريـة-كليـة العلـوم الاقتصـادية والعلـوم التسـيير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

رابعا: الملتقيات والمداخلات:

بوشـنافة أحمـد، بـن حمـودة محبـوب، ضـرورة إصـلاح نظـام التمويـل المصـرفي في الجزائـر مـن خـلال تقنيـات المقننة لعقد تحويل الفاتورة (Factoring) والاعتماد الإيجابي Leasing)

رشـام كهينـة- " التجربـة التونسـية في مجـال السـياحة : واقـع وأبعـاد ورهانـات"، الملتقـى الـوطني الأول" السياحة في الجزائر : الواقع والأفاق"، المركز الجامعي العقيد أكلي محند الحاج بالبويرة

خامسا: المراجع القانونية والمراسيم:

1. القـانون رقـم 88-01 المـؤرخ في 12 ينـاير 1988، يتضـمن القـانون التـوجيهي للمؤسسـات العمومية الاقتصادية.

2. قـانون 90-10 المتعلـق بالنقـد والقـرض، الصـادر في 1990/04/14، الجريـدة الرسميـة، العـدد 16.

3. أمـر رقـم 96-09 مـؤرخ في 10 ينـاير 1996، يتعلـق بالاعتمـاد الإيجـاري، الجريـدة الرسميـة، العـدد 3 الصادرة بتاريخ 1996/01/14.

4. مرسـوم تنفيـذي رقـم 04-16 المتضـمن الصـندوق الضـمان المشـترك للقـرض المصـغر، المـؤرخ في 2004/01/22، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادر في 2004.

سادسا: المواقع الالكترونية:

www.wikipedia.com

www.alukah.net

www. bank of algeria. dz

www. bea. algerianet. work

www. bea. dz

www. inf. org/ fandd

www. lagic. org

www. citonline. com

www.bank-of-algeria.dz موقع بنك الجزائر على شبكة الإنترنت

تقرير البنك المركزي التونسي- نشرية الظرف الاقتصادي جانفي 2017- متاح على الموقع الالكتروني: http://ct.gov.tn pwww. b8

الفهـــــــــرس

الفهـــــرس

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	02
شكر و تقدير	03
الملخص	05
قائمة الجداول	08
قائمة الأشكال البيانية	09
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري العام للجهاز المصرفي	20
تمهيد	21
المبحث الأول:المفاهيم النظرية للجهاز المصرفي	23
المطلب الأول: مفهوم القطاع المصرفي أهميته ودوره	23
المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنك	31
المطلب الثالث: أهمية وأهداف البنوك	54
المبحث الثاني: عموميات حول القروض المصرفية	57
المطلب الأول: لمحة عامة حول القروض	57
المطلب الثاني: دور وأهمية القروض	59
المطلب الثالث: أنواع القروض ووظائفها	60
المبحث الثالث: تمويل البنك للاستثمارات	71
المطلب الأول: عموميات حول التمويل	71
المطلب الثاني: دور البنوك في تمويل الاستثمارات	73
المطلب الثالث: علاقة البنك بالاستثمار	76
خلاصة الفصل	78
الفصل الثاني:الأداء الاقتصادي و النظام المصرفي	80
تمهيد	81
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	82
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	82
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	88

المطلب الثالث:أهداف وعوائق التنمية الاقتصادية	94
المبحث الثاني: قيـــــــــــــاس الأداء الاقتصادي	96
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مؤشرات الأداء الاقتصادي	96
المطلب الثاني: طرق قياس الأداء الاقتصادي	102
المطلب الثالث: الصعوبات والثغرات في تقدير الحسابات القومية	111
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين النظام المصرفي والأداء الاقتصادي	114
المطلب الأول: مساهمة النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية	114
المطلب الثاني: دورالبنوك في التنمية الاقتصادية	117
المطلب الثالث: فاعلية الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية	120
المطلب الرابع :تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي" بعض المقاربات النظرية"	121
خاتمة الفصل	125
الفصل الثالث: دور النظام المصرفي في رفع الأداء الاقتصادي الجزائري " دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"	**126**
تمهيد	127
المبحث الأول:دراســــــــــــة حالة الجزائر	128
المطلب الأول:دراسة خصائص الجهاز المصرفي الجزائري واهم الإصلاحات فيه	130
المطلب الثاني :خصائص الاقتصاد الجزائري	144
المطلب الثالث :الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الجزائر	146
المبحث الثاني:دراســــــــــــة حالة تونس	158
المطلب الأول: خصائص الاقتصاد التونسي	158
المطلب الثاني:مميزات النظام المصرفي التونسي واهم تطوراته	166
المطلب الثالث: تقييم النظام المصرفي " مقارنة بين تونس والجزائر	173
خاتمة الفصل	181
الخاتمة العامة	182
قائمة المصادر و المراجع	186
الفهرس	190